

دولة ليبيا
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
طرابلس ليبيا



مدرسة العلوم الإنسانية
قسم علم الاجتماع

العلاقة بين التحديث والحداثة وانتشار قيم الديمقراطية
"دراسة ميدانية بين طلبة الأكاديمية"

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير)
في علم الاجتماع

إعداد الطالبة: زهيدة المهدي على ابوجعفر
إشراف الدكتور: د. مصطفى عمر التير

العام الدراسي: 2014-2015 م

الفصل الأول

موضوع الدراسة

مقدمة عامة

تحديد وصياغة موضوع الدراسة

تساؤلات الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

حدود الدراسة

1 - مقدمة عامة

يعتبر المجتمع الليبي من بين المجتمعات التي لها تاريخ طويل؛ فقد ورد اسم ليبيا في دراسات تاريخية عبر مختلف العصور. وبحكم موقع البلد الجغرافي كانت لسكانه علاقات مع جميع الحضارات القديمة التي سادت ثم بادت. لذلك تركت جميع الحضارات القديمة التي ازدهرت على شواطئ البحر الأبيض المتوسط أثارا واضحة في مواقع كثيرة من ليبيا. وبعبارة أخرى تأثر الليبيون خلال مختلف العصور بما يجري في المنطقة التي ينتمون إليها. لذلك لم يكن غريبا أن ينخرط المجتمع الليبي في مسيرة التحديث العالمية. ومع أن بعض الدراسات تشير إلى أن الليبيين تعرفوا على بعض مؤشرات التحديث منذ القرن التاسع عشر. لكن يبدو أن تواجد تلك المؤشرات كان بسيطا ومحدودا بحيث عرفته مناطق محدودة فقط. لذلك لم تبدأ مسيرة التحديث في المجتمع الليبي بشكل منظم إلا بعد أن حصلت البلاد على استقلالها. فمنذ ذلك التاريخ، عملت الدولة على إيجاد مظاهر التحديث المادي متمثلة في: الوسائل والوسائط والمؤسسات الحديثة كالمدرسة والمستشفى والإدارة المحلية، إلى جانب توفير الطاقة الكهربائية، والمعدات الصناعية الحديثة من الأدوات المستخدمة في البيت ووسائل المواصلات وهكذا. وقد ساعد المال المتوفر من بيع النفط الخام على تمكن الدولة من تنفيذ برامج تنموية، عملت على الانتشار الواسع لهذه المؤشرات. لذلك يمكن القول أن المجتمع الليبي قطع مسافة كبيرة على مسيرة التحديث. ويفترض أن الانتشار الواسع للتحديث قاد إلى انتشار الحداثة أو التحديث على مستوى الشخصية (التير، 2014 أ : 39-42).

تتصف الشخصية الحديثة بصفات تعكس نسقا من القيم يقع بعضها ضمن نسق قيم الديمقراطية. لذلك لم يكن أمرا مستغربا أن تكون الديمقراطية من بين الشعارات التي رفعها شباب ثورة السابع عشر من فبراير. بمعنى الشباب الذي قاد هذه الثورة يقدر قيم الديمقراطية ويتمنى أن يتمكن الليبيون

من بناء نظام سياسي ديمقراطي على غرار ما هو موجود في الكثير من البلدان التي قطعت مسافات كبيرة على مسيرة التحديث. لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: هل سيتمكن الليبيون من بناء نظام سياسي ديمقراطي حقا؟ ويتصل به سؤال آخر : إلى أي مدى تنتشر قيم الديمقراطية بين الليبيين؟ على اعتبار أن بناء نظام سياسي يتصف بالديمقراطية لا بد وأن يسبقه انتشار واسع لقيم الديمقراطية. وبعبارة أخرى لا يمكن أن تبنى الديمقراطية بدون أفراد يؤمنون بالقيم الديمقراطية (التير، 2013: 276-277). وعليه أصبح من المناسب القيام بدراسة لمعرفة مدى انتشار قيم الديمقراطية بين الليبيين. ومع أنه يمكن التفكير في متغيرات كثيرة تصلح كمتغيرات مستقلة لانتشار قيم الديمقراطية كمتغير تابع، تقرر أن يكون المتغير المستقل الرئيس في حالة الدراسة الحالية هو الحادثة. ولطبيعة العلاقة بين التحديث والحادثة، فإن النموذج النظري الذي يمكن أن يختبر في الدراسة الحالية: التحديث كمتغير سابق والحادثة كمتغير مستقل والاتجاه نحو الديمقراطية كمتغير تابع. وستأخذ العلاقة بين هذه المتغيرات الشكل التالي:

التحديث ← الحادثة ← الديمقراطية

2 - تحديد وصياغة مشكلة الدراسة

وكما ذكر في المقدمة، مرحلة التغير الاجتماعي التي مر بها المجتمع الليبي خلال الستين أو السبعين سنة الأخيرة وصفها عدد من الباحثين الليبيين الذين رصدوها بالتحديث. والذي يعني ببساطة أساليب الحياة التي أقبل عليها الليبيون بعد أن أصبحت لهم دولة وطنية، وبعد أن تفجر النفط بكميات كبيرة. وقد سمح توفر المال المتوفر من عائدات النفط للدولة الوطنية بتنفيذ مشاريع تنموية كبيرة غيرت وجه الحياة لغالبية الليبيين، الذين أقبلوا على استخدام مختلف الوسائل العصرية في الحياة اليومية. كما أكدت نتائج الدراسات المشار إليها آنفا، أن استخدام الوسائل العصرية في الحياة اليومية، يقود حتما

إلى تطور أنماط سلوكية حديثة لم تكن معروفة في المجتمع الليبي من قبل. وبعبارة أخرى، أكدت نتائج هذه الدراسات على وجود علاقة قوية بين التحديث والحداثة. وبما أن التحديث يتعلق بالجوانب المادية في المجتمع، فيمكن رصدها بسهولة. لكن الحداثة تتعلق بأنماط السلوك، وبعض هذه ظاهراً للعيان لكن بعضها غير ظاهر في شكل قيم ومعتقدات ومعايير وهكذا (التير، 2014: 41-42). إلى جانب ما ذكر، قدم التير فرضاً عاماً يربط ما بين الحداثة والديمقراطية. وهو فرض قد يكون صحيحاً وقد لا يكون، خصوصاً أنه لم يختبر من خلال دراسات أمبيريقية. الظروف التي كانت سائدة في البلاد لم تسمح باختباره، ولكن بعد ثورة السابع عشر من فبراير أصبح بالإمكان التفكير في اختباره. لذلك ستمحور مشكلة الدراسة الحالية حول محاولة التعرف على طبيعة العلاقة بين ثلاث متغيرات اجتماعية هامة هي: التحديث والحداثة والديمقراطية. وهذه المتغيرات هامة لفهم ما جرى في المجتمع الليبي من تغير اجتماعي بدأت وتيرته في التسارع فور حصول ليبيا على الاستقلال مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين. ثم زادت أهمية مسار هذا التغير بسبب ثورة 17 فبراير، التي أحدثت تغييرات كبيرة وقوية من حيث الحجم والنوع.

3- تساؤلات الدراسة

يتلخص السؤال العام الذي يقود هذه الدراسة في: هل أدت التحولات المادية التي حدثت في المجتمع الليبي خلال الفترة الأخيرة من تاريخ المجتمع الليبي، إلى تحولات على مستوى خصائص الشخصية بين شريحة من الليبيين، بحيث يمكن وصفها بالشخصية الحداثية؟ وهل في هذه الخصائص ما يشير إلى تشبعها بقيم الديمقراطية؟ وسيقود هذا السؤال العام – بعد استعراض الأطار النظري – إلى عدد من الأسئلة الفرعية الأكثر تحديداً. فمثل هذه الأسئلة تتضح بشكل أفضل عند مراجعة الأدبيات ذات العلاقة. وهي الأدبيات التي تتضمن استعراض أجزاء من المدرسة النظرية

التي تقع هذه الدراسة في إطارها، إلى جانب مراجعة نتائج بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية.

4- أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- 1 - تسليط المزيد من الضوء على العلاقة بي التحديث والحادثة.
- 2 - التعرف على درجة انتشار قيم الديمقراطية عند شريحة من أبناء المجتمع الليبي.
- 3 - التعرف على طبيعة العلاقة التي قد تكون موجودة بين الحادثة والديمقراطية.

5- أهمية الدراسة

لا يخلوا المجتمع الليبي من دراسة للواقع الاجتماعي بصفة عامة وللتغيرات التي طرأت عليه بصفة خاصة. ثم أن الدراسات التي اهتمت بدراسة ظاهرة التغير الاجتماعي من خلال منظور مدرسة التحديث كثيرة. وجرى الربط ما بين التحديث والحادثة على المستوى النظري. بمعنى أكدت دراسات كثيرة على أن التحديث يقود إلى الحادثة، ومن المفيد تعريض الفروض النظرية للاختبار في دراسات ميدانية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم يكن في الامكان خلال العقود الأربعة من حكم النظام السابق، أن يتمكن باحث من تنفيذ دراسة لها علاقة بالديمقراطية إلا من خلال المفاهيم المنبثقة من الكتاب الأخضر وتطبيقه العملية. ومع أن الاهتمام بدراسة هذا الظاهرة في علاقتها بالمجتمع الليبي قد بدأت فور سقوط النظام السياسي السابق (خشيم، 2013)، لم تبذل محاولة حتى الآن للربط بين الحادثة والديمقراطية في المجتمع الليبي. وستكون هذه الدراسة من بين المحاولات المبكرة لفحص العلاقة بين هذين المتغيرين الهامين.

6- الحدود المنهجية للدراسة

ليس من بين أهداف هذه الدراسة تعميم نتائجها، فهي دراسة مسحية بين عينة عمدية أخذت من طلبة الأكاديمية الليبية. وعليه من هذه الناحية تفيد نتائجها في تقديم معرفة قد تختبر في دراسات أخرى. ومن بين أهم الأسباب التي جعلت الباحثة تختار هذا النوع من العينات صعوبة الحصول على عينة احتمالية. فالإمكانات المتوفرة للباحثة محدودة بسبب الظروف السائدة في البلاد. وبالطبع الحصول على عينة من طلبة الأكاديمية أمر ممكن، كما أن اللجوء إلى العينة العمدية فرضته ما يتوفر للطلبة من إمكانات وهي محدودة جدا.

الفصل الثاني

الاطار النظري أو الأدبيات ذات العلاقة

التغير الاجتماعي
التحديث والحداثة
دانيال ليرنر وانحسار المجتمع التقليدي
إنكلس وسميث والتحديث على مستوى الأفراد
نموذج أم نماذج للتحديث
التحضر والحضرية
الدراسات الليبية حول التحديث
الديمقراطية
دراسات حول الديمقراطية

التغير الاجتماعي

التغير بصفة عامة سمة من سمات الحياة، وكما يحدث التغير على مستوى الكائن الحي، يحدث على مستوى الهيئات والمؤسسات والنظم والمجتمع ككل. الفلاسفة والمفكرون ذكروا هذا منذ أزمنة التاريخ المبكرة. لكن استخدام التغير الاجتماعي كمفهوم حالة حديثة نسبياً، وقد لا تتجاوز النصف الأول من القرن العشرين (التير، 2014: 23). يحدث التغير الاجتماعي على مستوى المجتمع خلال حقبة تاريخية مختلفة. ويحدث من خلال سرعات مختلفة. فقد يكون التغير الاجتماعي في حالة مجتمع ما بطيء جداً بحيث لا يكاد يلاحظه من عاش تلك الحقبة التاريخية، وقد تكون وتيرته سريعة بحيث تتسبب في مشاكل اجتماعية تتمثل بالهوة بين الأجيال. فقد لا يستطيع جيل الآباء مواكبة التغير الذي يحدث، في حين يعيش الصغار الحالة ويتكيفون معها. يلاحظ هذا بوضوح في الكثير من مجتمعات الوقت الحاضر، حيث تتسبب سرعة التطور التكنولوجي في عدم قدرة كبار السن في التكيف مع التجديدات. والمقصود من هذا هو ما أشار إليه الشيباني بالتبدل في أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية، والنظم والبناء الاجتماعي: "إن التغير الاجتماعي بمعناه العام يشمل التغيرات البنائية، أي التغيرات في جميع أنواع العلاقات الاجتماعية وأطرافها، والتغيرات الثقافية بكل ما يشملها معنى الثقافة من معان وأفكار وقيم وأدوات ومواضيع" (الشيباني، 1973: 18).

وفي حالة المجتمع الليبي، ولعقود طويلة كانت الأسرة والمدرسة والمسجد تؤدي دوراً أساسياً في تكوين مدارك الإنسان وثقافته، وتسهم في تشكيل منظومة القيم التي يتمسك بها، ويتخذها معالم تتحدد من خلالها مقومات السلوك الاجتماعي بما فيها العلاقات الاجتماعية الأسرية. أما اليوم فقد انتقل جزء كبير من هذا الدور إلى وسائل اتصال منتجات التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي فتح الباب أمام أنماط جديدة من التواصل الاجتماعي، سهلت مهمة تواصل الفرد مع آخرين منتشرين في مختلف أرجاء المعمورة، فاثروا

فيه، ورغب هو من طرفه في التشبه بهم ومجاراتهم. أدى هذا إلى تزايد المصادر التي تتسبب في التغير الاجتماعي وتلونه.

أصبح مفهوم التغير الاجتماعي من بين أهم المفاهيم المستخدمة في علم الاجتماع منذ أن طور أول مرة. وقد أدت كثرة استخداماته إلى تعدد التعريفات فمثلاً: بالنسبة للسماطوي يركز على البناء الاجتماعي حيث يرى " أن التغير الاجتماعي يعني، التغير في البناء الاجتماعي ، وهو يحدد التغيرات البنائية في: تغير المراكز والأدوار الاجتماعية داخل الجماعة أو المجتمع، والتغير في القيم الاجتماعية، والتغير في النظم الاجتماعية، والتغير في العلاقات الاجتماعية " (السماطوي، 1990: 137-139). ويعرفه حسن على أنه " كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه، أو في وظائفه، خلال فترة زمنية معينة. أي التحول في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في الجماعات والنظم والأنساق، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، وتحدد مكاناتهم الاجتماعية وأدوارهم " (حسن، 1982: 201).

وفي المقابل يلخص الأحمر موقف تالكوت بارسونز أحد أشهر علماء الاجتماع ، فكتب: " وقد أكد بارسونز على تعدد مصادر التغير الاجتماعي، وقسمها إلى قسمين مصادر خارجية ومصادر داخلية. وتتمثل مصادر التغير الخارجية في مجموعة العوامل التي تظهر من أنظمة أخرى يتفاعل معها النظام الاجتماعي، مثل التغيرات الجينية التي تطرأ على الوجود العضوي للسكان، والتغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية، بسبب نفذ المصادر الاستراتيجية للحياة، أو استحداث مصادر جديدة. بالإضافة إلى الصراع والحرب. والدور الذي تؤديه الشخصيات البارزة، إلى جانب زيادة عدد السكان التي تعتبر من المصادر الأساسية لإحداث التغير الاجتماعي. إلا أن فاعلية العوامل الخارجية في إحداث التغير الاجتماعي تتحقق إذا كانت مصحوبة بعوامل داخلية مهيئة للتغير " (الأحمر، 2009: 83).

ويرى السيد: "... والتغير الاجتماعي السريع يخلق الصراع بين الأجيال، لأنه يضيف كما يذكر (كنجزلي ديفز) إلى الاختلافات الجوهرية والعامة بين الآباء والأبناء ، اختلافا عارضا (متغيرا) ينتج عن اكتساب كل جيل محتوى ثقافي متميز في نفس فترة الحياة، ولا يقتصر الأمر كون الآباء والأبناء ينتميان في لحظة معينة إلى مراحل مختلفة للنمو، بل إن المحتوى الثقافي الذي اكتسبه الآباء وهم صغار هو في الحقيقة محتوى مختلف تماما لما يكتسب أبناؤهم الآن" (السيد، 1990: 65- 66).

كما يشير مضمون التغير إلى التحول والتبدل من حالة إلى حالة أخرى، تحدث فيها تحولات أو تغيرات تتصل بالمجتمع وعناصره، ونظمه وقيمه، والعلاقات بين أفراد. ويشير الحوات: "... أن التفاعل الاجتماعي ذاته يتضمن التغير، لأن الأخذ والعطاء بين الأفراد والجماعات لا يتم دائما بنفس الصورة ، وإنما يتعرض للتغير وكل علاقة إنسانية عرضة كذلك للتغير" (الحوات، 1985: 186 - 187) .

التحديث والحداثة

تمهيد:

اهتم عدد من الباحثين في العلوم الاجتماعية وخصوصا، في مجالات الاقتصاد والسياسة وعلم النفس والاجتماع، بتطوير مدرسة نظرية لفحص ظاهرة التغير الاجتماعي، وتقديم تفسيرات لتطورها وللنتائج المترتبة عنها. لقد تطورت مدرسة التحديث عن طريق مجهودات باحثين كثيرين. وقد تمتد جذورها للرواد الأوائل الذين اهتموا بدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة. لكن التير يقول أن المدرسة بدأ صيتها ينتشر بعد الحرب العالمية الثانية. وسيتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على الأعمال التي قام بها متخصصون في علم الاجتماع. وهي أعمال كثيرة ومتنوعة، وخصوصا تلك التي تمت خلال خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين. فخلال تلك

الفترة، نشط عدد كبير من المتخصصين في علم الاجتماع في النشر في مجال التحديث. تركز النشر حول دراسات أمبيريقية أجري الكثير منها في مجتمع واحد، ولكن بعضها نفذ بين عينات من مجتمعات مختلفة.

وقد نتج عن كثرة الدراسات تفسيرات نظرية متباينة، أدت إلى النظر إلى عملية التحديث من وجهات نظر مختلفة. فمثلاً يتعامل البعض مع التحديث كنوع من أنواع التغير " التحديث نوع من أنواع التغير الاجتماعي الذي عن طريقه يكسب المجتمع النسقين الاجتماعي والثقافي خصائص معينة. فالتغير الاجتماعي أقدم ظاهرة من التحديث . ليست الأنساق الاجتماعية والثقافية ثابتة، إذ تتغير خصائصها من حين إلى حين ، إلا أن عملية التغير هذه قد تكون بطيئة جداً بحيث لا يكاد يشعر بها أفراد المجتمع . وقد يمر المجتمع في أحيان أخرى بمرحلة تغير سريع تشمل القيم والعلاقات والمؤسسات الرئيسة كالأسرة أو القبيلة " (التير، 1992:41). فالتحديث إذاً، هو ذلك النوع من أنواع التغير الاجتماعي الذي يتميز بمؤشرات معينة يسهل التعرف عليها لأنها تتصل بوسائل ومعدات ووسائط تنتمي للعصر الحديث، ويمكن قياسها . وهي وسائل ومعدات ووسائط، وإن كان جلها ارتبط بالثقافة الغربية، إلا أن انتشارها على مستوى واسع جعلها تأخذ صفة العالمية، بحيث لم تعد شيئاً يخص الغرب وحده.

يفضل بعض الباحثين ربط التحديث بمستوى حياة مرتفع، لذلك يرى بدر " أن التحديث على المستوى الفردي يتوافق ويتطابق مع التطور على المستوى الاجتماعي، وعلى ذلك فإن التنمية هي نوع من التحديث الكلي الشامل ، وهي نوع من التغير الاجتماعي الذي يتضمن إدخال أفكار جديدة في النظام الاجتماعي، وذلك للوصول إلى مستوى أعلى وإلى دخل أكبر، عن طريق استخدام وسائل إنتاج أكثر حداثة ، وتنظيم اجتماعي أفضل ، مع عدالة. هذا له أثره في توزيع الفوائد والمزايا الاقتصادية والاجتماعية " (بدر، 1998: 256) . بينما يرصد الحوات التغير الذي طرأ في المجتمع الليبي بعد ارتفاع

الدخل بسبب اكتشاف النفط فيكتب: " يمر المجتمع الليبي كغيره من المجتمعات بتغير اجتماعي سريع من أبرز مظاهره تغير نمط الحياة، من حياة تقليدية متماسكة إلى حياة حديثة عصرية ، تعكس درجة كبيرة من الحرية الشخصية . ويبدو أن لهذا التغير الاجتماعي أثراً على كثير من الأنساق الاجتماعية وفي مقدمتها الأسرة ، فقد تحولت الأسرة من النمط الكبير الذي يزاول فيه كبار السن عملية الضبط الاجتماعي إلى نمط الأسرة الصغيرة المستقلة التي قد لا يوجد بها كبار سن على الإطلاق، والتي قد يكون فيها الزوجان يعملان ويقضيان معظم وقتهما خارج البيت، وبعيدا عن أولادهما. وفي مثل هذه الوضعية الأسرية ظهرت وستظهر العديد من الصعاب والمشكلات الاجتماعية " (الحوات، 1991: 12). وهذا يعني أن التحديث الحاصل بسبب تحسن الدخل ليس كله حسن، إذ قد تنشأ مشاكل اجتماعية جديدة لم يعرفها المجتمع عندما كان مجتمعا تقليديا.

لا يقرن التير، في استخدامه لمفهوم التحديث، بالخير أو بالشر، ولا يقرنه بالتقدم والتخلف فيكتب: " إن تصنيف المجتمعات إلى مجتمع تقليدي ومجتمع حديث يحمل في طياته فكرة القديم والحديث، أي بمعنى أن الحياة الاجتماعية التقليدية هي الحياة القديمة التي كانت سائدة في عصر قديم أو سابق لفترة الزمن المتحدث عنها. وبذلك يكون الزمن الحديث نسبيا حديثا بالنسبة إلى فترة تاريخية أو زمنية معينة. والفترة التي توصف كحديث خلال فترة زمنية معينة سيتغير تصنيفها وتسمى قديمة أو تقليدية بالنسبة لفترة تاريخية أكثر حداثة " (التير، 1980: 17). وفي هذا الشأن يتفق التير مع عالم الاجتماع الأمريكي جون ستيفنس الذي يرى التحديث يمثل: " مرحلة اجتماعية يمر بها المجتمع، وهي مرحلة متميزة عن مراحل أخرى سبق المجتمع أن عاشها، وهي أيضا أحدث المراحل بالنسبة لتطور نفس المجتمع " (التير، 1992: 34). فبحسب هذه النظرة لا يتطلب المرء المقارنة بين المجتمعات وإنما تتم المقارنة بين مراحل مر بها المجتمع المعني. كما تتحاش هذه

النظرة تقييم التحديث ونعته بالتقدم مثلاً، وفي هذه الحالة يصبح المجتمع التقليدي موسوماً بالتخلف حتى ولم يشر باحث على ذلك صراحة. فبمجرد الربط بين الحديث والتقدم يصبح نقيض التقدم مربوطاً بحالة المجتمع قبل دخوله مرحلة التحديث.

سيخصص القسم التالي لاستعراض بعض أهم الدراسات التي رأت الباحثة أنها تصلح لتقديم صورة مناسبة لمدرسة التحديث. وستتم الإشارة إلى عدد من الدراسات التي تمت في المجتمع الليبي. لكن قبل أن يتم هذا سأعرض لدراستين رائدين في هذا المجال. الدراستان رائدتان من حيث الزمن والمنهج الموظف والنتائج والتأثير في دراسات تالية، وهما دراسة دانيال ليرنر " انحسار المجتمع التقليدي"، ودراسة إنكلس وسميث.

دانيال ليرنر وانحسار المجتمع التقليدي

ينظر التير إلى دانيال ليرنر، على أنه أهم رواد مدرسة التحديث الذين وظفوا المنهج المقارن، لفهم التغيرات التي تحدث للمجتمعات في تحولها من حالة المجتمع التقليدي إلى حالة المجتمع الحديث. قام هذا الباحث خلال مطلع خمسينيات القرن العشرين بدراسة على عينة كبيرة، سحبت من ست مجتمعات في منطقة شاسعة عرفها الساسة الغربيون بمنطقة الشرق الأوسط. اهتم ليرنر بتلك التحولات في البيئة المحيطة بالفرد التي من شأنها أن تكسب الفرد خصائص ثقافية، بحيث توصف شخصيته بالشخصية الحدائية (التير، 1992: 30-31). بمعنى أن ليرنر قسم الحالة التي عليها المجتمع إلى واحدة من صفتين: " تقليدي- حديث". ولكن لأن التحديث مسار وليس نقطة ثابتة، فيمكن أن يكون مجتمع معين على مسافة بعينها على المسار، ثم يتغير موقعها خلال زمن مختلف.

اقترح ليرنر أن التحول من حالة المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث يمر عبر سلسلة من المتغيرات التي ترتبط مع بعضها بعلاقات. " انتشار الصناعة يؤدي إلى انتشار التحضر وإلى ارتفاع نسبته، وهذا يؤدي إلى

انتشار التعليم الذي يؤدي إلى توسيع نطاق المشاركة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، وهذا يقود بدوره إلى تطوير الشخصية الحديثة، أو ما يعبر عنه ليرنر بالاستبصار الوجداني. وتمكن خاصية الاستبصار الفرد من تخيل أدوار الآخرين، واكتساب هذه الصفة، يجعل الفرد أكثر استعدادا للحركة الاجتماعية، وتوسيع نطاق مشاركته، وأكثر تطلعا لاختبار التجارب الجديدة" (التير، 1992، 31). والمقدرة على تصور الفرد نفسه في مواقع الآخرين تتطلب معرفة بما يقوم به الآخرون، وهي معرفة يحصل عليها الفرد عن طريق القراءة وبرامج وسائل الاتصالات الجماهيرية. والشخص الأمي والذي لم يتعرض لوسائل الاتصالات الجماهيرية، لا يستطيع أن يتخيل نفسه في مواقع اجتماعية مختلفة. تضمنت وسيلة جمع البيانات التي وظفت في دراسة انحسار المجتمع التقليدي سؤالاً يطلب من عضو العينة أن يتخل أنه تولى مهمة رئيس البلاد فكيف سيتصرف. الشخص في المجتمع التقليدي لا يمكنه أن يتصور نفسه في مكانة اجتماعية غير التي وجد نفسه فيها منذ نعومة أظفاره. وعلى العكس من هذا بإمكان الشخص في المجتمع الحديث، أن يتخيل نفسه في أدوار اجتماعية مختلفة.

وبحسب نموذج ليرنر اكتساب الفرد لخصائص الشخصية الحديثة هي الهدف النهائي لعملية تحديث البيئة. التعليم مهم جدا، وهو أهم خصائص الشخصية الحديثة. فصاحب هذه الشخصية فرد متعلم وليس أميا، لأن التعليم يقوي عند الفرد صفة الاستعداد للدخول في تجارب جديدة بسهولة. وهذه التجارب الجديدة ستمكنه من المشاركة في أنشطة كثيرة، ومع أفراد آخرين بعيدين عن أولئك الذي يرتبط بهم بحكم المولد كأفراد الأسرة والقبيلة مثلا. كما يدخل الفرد الذي اكتسب خصائص الشخصية الحديثة في جماعات متعددة كالعضوية في مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمنظمات المهنية وهكذا. والفرد الذي اكتسب خصائص الشخصية الحديثة لديه استعداد للحركة والتنقل كتغيير مكان الإقامة في نفس البلدة أو المدينة،

أو تغيير الإقامة من مدينة إلى أخرى، وحتى الانتقال إلى خارج البلاد. بينما الفرد في المجتمع التقليدي مرتبط بالمكان الجغرافي الذي ولد فيه. لذلك تجد الشخص الريفي ولد وعاش ثم فارق الحياة في نفس الحقل أو المحيط. فالأشخاص التقليديون يرتبطون بالأرض ارتباطاً قوياً. لذلك يكثر في مصر مثلاً القول: "الأرض عرض". وفي ليبيا كما في غيرها من أقطار إسلامية يتحایل الذكور بمختلف الوسائل حتى لا تشارك المرأة في إرث الأرض، لكي لا تنتقل الأرض لشخص مختلف عن الأب أو الجد أو حتى جد الجد.

الشخص المتعلم بحسب نموذج ليرنر يقبل على استخدام وسائل الاتصال ووسائل المعرفة الحديثة؛ يقرأ الصحف والمجلات ويقتني الكتب ويستمع إلى برامج الاذاعة المسموعة. عندما جمعت بيانات الدراسة في العام 1950 لم يعرف سكان منطقة الشرق الأوسط التي سحبت منها العينات (تركيا ولبنان والأردن وسوريا ومصر وإيران) البث التلفزيوني. لذلك كان الراديو المصدر الأساسي للأخبار والمعلومات، ولم يكن هو الآخر واسع الانتشار. الراديو كان عندئذ موجود فقط عند بعض سكان المدن الكبيرة وفي المقاهي. لذلك اعتبر ليرنر مجرد التعرف على شكل الراديو علامة مميزة للفصل بين التقليدي وبين الشخص الذي له بعض الخبرة بالوسائل الحديثة¹.

المتغيرات التي تضمنها نموذج ليرنر عبارة عن مؤشرات، يمكن قياس المجتمعات على أساسها، لتحديد موقعها على المقياس التقليدي حديث. أهم هذه المتغيرات: التحضر، والتعليم، والمشاركة في وسائل الاتصال، والمشاركة السياسية، والمجتمع الحديث في رأي ليرنر هو المجتمع الذي يحقق درجة عالية على سلم هذه الخصائص. أما المجتمع التقليدي فهو ذلك الذي لا يحقق سوى درجة ضعيفة على هذا السلم (الحسيني وآخرون، 1984: 102-103).

¹ مصدر المعلومة الدكتور مصطفى التير.

ويبدو أن ليرنر يقترح أن على جميع مجتمعات العالم أن تتقدم على مقاييس هذه المتغيرات لكي تصل إلى مستوى المجتمع الحديث. فهل يعني هذا أن ليرنر يرى أن للتحديث نموذجاً واحداً فقط، وأن أي مجتمع يرغب سكانه في الانتقال من حالة المجتمع التقليدي إلى مستوى المجتمع الحديث أن يطبقوا النموذج نفسه. أو أن بلدان العالم تقلد بعضها بعضاً دون مراعاة لطبيعة الظروف المحلية، وخصائص الثقافة السائدة. وفي تعليقها على اقتراح ليرنر هذا تقول العيسى إن ليرنر يرى: "إن النموذج الغربي نموذج عالمي، وإن هدف كل المجتمعات النامية والجهات المعنية بالتنمية هو الوصول إلى ذلك النموذج.. ويرى أن ما يعوق التحديث في الشرق الأوسط هو الخلفية العرقية... وأن التغير في هذه المجتمعات هو نتيجة لتأثير الثقافة الغربية، والذي عجل من التغير؛ هو انتشار وسائل الاتصال الجماهيري" (العيسى، 1979: 86).

لا يمكن أن يتحول المجتمع خلال لحظة زمنية واحدة أو خلال مرحلة واحدة. فالتغير الاجتماعي يتطلب زمناً ومراحل متعددة. لذلك من المنطق أن يجد الباحث الذي يدرس عدداً من المجتمعات أنها ليست في مستوى اجتماعي واحد، وهذه هي النتيجة التي صرح بها ليرنر. تقول العيسى أن ليرنر وجد المجتمعات التي درسها تنقسم بين: "ثلاثة اتجاهات وهي: الاتجاه التقليدي "الثبات" (الأردن وإيران)، والاتجاه الانتقالي "الدينامي" (مصر وسوريا)، والاتجاه الحديث "التحديث" (تركيا ولبنان)، وأن اتجاه التغير كان واحداً في مجتمعات الدراسة، وهو الانتقال من الحياة التقليدية إلى الحياة الحديثة، وكان معدل التغير خطياً؛ حيث إنه كلما زاد عدد الانتقاليين في المجتمع، كان المجتمع حديثاً، أما من الذي تغير؛ فإن التغير يشمل المتعلمين، والمتعرضين لوسائل الاتصال الجماهيري والحضرية، وسرعة الاستشعار بالتغير "التقصص الوجداني" (العيسى، 1979: 87 – 88).

إنكلس وسميث والتحديث على مستوى الأفراد

قام هذان الباحثان بدراسة كبيرة سحبت عينتها من ستة أقطار هي: الأرجنتين وفلسطين المحتلة ونيجيريا والهند وبنجلادش. افترضا أن طبيعة العمل تلعب دورا مهما في بناء الشخصية الحديثة، وأن العمل الذي اهتم به هو الذي يتم في المصنع، على اعتبار أن المصنع تتحكم فيه قواعد وتنظيمات وظروف ذات طابع دولي، ولا تخضع للكيفية التي يقيم فيه العمل في الثقافة المحلية (التير، 1992: 32). تمت الدراسة خلال النصف الأول من عقد سبعينيات القرن العشرين. ويعني هذا أنها جاءت بعد دراسة ليرنر بحوالي عقد ونصف من الزمان. صمم الباحثان دراستهما لكي تنطلق من فرضية عكس التي انطلقت منها دراسة ليرنر، بمعنى: " إن النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة لا يستطيع القيام بأعبائها إلا أفراد حديثون. وأن عملية تحديث الفرد من العمليات الصعبة. وعلى هذا الأساس فإن الأفراد لا يولدون حديثين؛ ولكن يكتسبون الصفات الحديثة من قيم واتجاهات خلال مراحل نموهم، وعن طريق الخبرات التي يمرون بها " (العيسى، 1979: 102). ويعني هذا أنه لكي ينتقل المجتمع من حالة المجتمع التقليدي إلى حالة المجتمع الحديث لابد من أن يتكاثر الأفراد الذين تتصف شخصياتهم بالحدثة. فمثل هؤلاء هم من تقع على عاتقهم مهمة تغيير أحوال المجتمع. وتتلخص مواصفات الشخصية الحديثة في رأي هذين الباحثين في:

- 1 - الرغبة في المغامرة والتهيؤ للدخول في أنشطة جديدة تشمل العلاقات مع الأفراد، وتعلم طرق جديدة لحل المشكلات اليومية.
- 2 - الاتجاه نحو التحرر من أثر القيود التقليدية المتمثلة في سلطة الأسرة وسلطة رجال الدين، مع تبديل اتجاه الولاءات، بحيث ينتقل من الأسرة والقبلة وجماعة الجيران إلى العمل والاتحادات والمنظمات.

3 - الإيمان بقدرة العلم على حل مشكلات الحياة، وتوظيف العقلانية والمعرفة العلمية عند مواجهة الصعاب، والابتعاد عن التفسيرات الغيبية أو الاستسلام للقضاء والقدر.

4 - ارتفاع درجة التطلعات والطموح ليصل الفرد وكذلك أبنائه إلى أعلى المستويات في مجالي التعليم والعمل.

5 - الميل إلى الانضباط في العمل والتقيد بالمواعيد والتخطيط لأنشطة المستقبل، بما في ذلك الأنشطة اليومية.

6- الاهتمام بالمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني. وهي مشاركة تعتمد على الفرد نفسه، المبني على المعرفة والقدرة على الاختيار من بين عدد من الاحتمالات. وهي اختيارات مبنية على رؤية شخصية للأهداف وللوسائل.

7- الاهتمام باكتساب المعارف العلمية والاطلاع على مجريات الأمور، والاهتمام بالحصول على الأخبار المتعلقة بقضايا وطنية وقومية وعالمية، وتفضيلها على تلك المتعلقة بأمور محلية أو بجماعة صغيرة (التير، 1992: 31-32).

وقد طور التير مقياسا محليا مسترشدا بالنموذج السابق طبقه في أكثر من دراسة، كما طبقه أيضا عدد من طلابه. ثم قام آخرون ببناء مقاييس جديدة عبارة عن تحويلات وإضافات لمقياس التير، وتبقى جميعها ضمن النموذج الذي طوره إنكلس وسميث.

فالصناعة هي المتغير الرئيسي في النموذج الذي اقترحه إنكلس وسميث، واعتبرا أن المصنع يتمتع بخصائص ذات طابع عالمي أي لا يتأثر بخصائص الثقافة المحلية. وهذا الرأي مناسب في حالة المجتمعات التي تلعب فيها الصناعة الدور الرئيس في الاقتصاد. لكن بلدان كثيرة ليس للصناعة فيها دور بارز في اقتصاد البلد. وقد تبنى بعض علماء الاجتماع

أهمية دور الصناعة وطوروا نموذجاً ارشادياً يوضح كيف تحاكي المجتمعات بعضها البعض. بمعنى أن المجتمعات التي تصبح فيها الصناعة المحرك الرئيس للاقتصاد تطور أنظمة متشابهة. وعليه تطور المجتمعات الصناعية بمرور الوقت أنظمة متقاربة في خمس مجالات رئيسية: " نمط الانتاج والتوزيع، أشكال النظم السياسية والتحكم أو المراقبة، المؤسسات الاجتماعية الأولية والثانوية، أنماط العلاقات الاجتماعية، القيم الثقافية الأكثر انتشاراً بين المواطنين (التير، 2014: 33-34). ونظراً للتطور الهائل الذي حدث في وسائل الاتصال فإن فرص التقليد أصبحت أكثر وأيسر. لذلك أصبح عدد كبير من المهتمين بدراسة التغير الاجتماعي على ضوء مفاهيم مدرسة التحديث، يتبنون الفرض القائل بأن المجتمعات في حركة تحديثها تطور أنظمة ومؤسسات وأنساقاً متشابهة، وتزداد درجة التشابه هذه أو التقارب قوة بمرور الزمن، وقد لخصها أصحابها في النموذج التالي:

1- تحاكي المجتمعات تجارب بعضها، في برامج التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتستعير المجتمعات المعاصرة من بعضها محتويات النظم والمؤسسات، مثل المدرسة والمصنع والمصرف والمؤسسات التجارية، ووسائل الاتصال، وهيئات الضبط الاجتماعي، وأساليب الانتاج...

2- تزداد درجة اعتماد المجتمعات على بعضها من عام إلى آخر في مجالات تبادل السلع والمعدات والخدمات. ويتم هذا التبادل بناء على مناقشات ومباحثات واتفاقيات وإبرام العقود.

3- تزداد درجة تخصص بعض المجتمعات في مجالات الانتاج، وتظهر مجتمعات تتفوق في بعض مجالات التكنولوجيا أو في إعداد الكوادر الفنية، وهكذا. وتعرض هذه المجتمعات تخصصاتها على الآخرين وتقدم خدماتها بأجر. ولا تقف الاختلافات الأيديولوجية حبراً عثرة في طريق تعاون مجتمعات العالم.

4- يشترك سكان البلدان المختلفة وإن بدرجات متفاوتة في حالة ارتفاع درجة الطموح والتطلعات فيما يخص اكتساب المعرفة، واستخدام التكنولوجيا والتمتع بالحياة الرغدة.

5- تتشابه المجتمعات في الاهتمام ببناء نظام سياسي به سلطات تشريعية وسياسية وقضائية، واستكمال مظاهر الدولة الحديثة من نظام الحكم والسلطة، وجيش عصري، ومؤسسات حديثة اقتصادية وثقافية.

6- تتشابه المجتمعات من حيث الاهتمام بتطوير نظام واضح لتقسيم العمل يتضمن نظاما لتقسيم العمل بحسب قواعد عمل، تصنف على أساسها الوظائف في تراتبية تعكس حجم المسؤولية، وتحمل أسماء هي نفسها بغض النظر عن موقع البلد فوق سطح الكرة الأرضية.

7- تتشابه المجتمعات من حيث الاهتمام بالتعليم الحديث "العلماني"، وتوظيف المعرفة العلمية وتطبيقاتها لحل المشكلات اليومية. (الثير، 2014 : 34-35)

وبالفعل أدت الثورة التي حدثت في مجال الاتصالات ابتداء من انتشار السيارة ثم الطائرة، وكذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، وأجهزة البث والاستقبال، وشبكة المعلومات العنكبوتية، إلى سهولة انتشار المعلومات والخبرات. وأصبح بالإمكان أن يتعرف الشخص بغض النظر عن مكان تواجده على أحدث التطورات التكنولوجية، وكذلك المعلومات فور اكتشافها أو نشرها في أي بقعة في العالم. لكن التير يقول : "يصلح هذا النموذج لوصف التغيرات التي تحدث في بنية المجتمع ليشارك في مسيرة التحديث. لكنه لا يتعرض للميكانيزمات التي تتعلق بشخصية الفرد ليكتسب خصائص الحداثة. وبعبارة أخرى العوامل التي تساعد الفرد لاكتساب الصفات التي تجعل منه شخصا مستقلا في تفكيره واختياراته وقراراته. ففي نمط المجتمع التقليدي تذوب شخصية الفرد في الجماعة، فهو لا يعرف إلا بانتمائه إلى مجموعة كبيرة؛ قراراته هي قرارات المجموعة، ونمط تفكيره هو نمط تفكير

الجماعة، فلا استقلال له بعيدا عن جماعته. ولكي تصل مسيرة التحديث إلى بناء الشخصية الحديثة لا بد من ان يحدث نوعا من الانفصال ما بين الفرد والجماعة على المستوى النفسي وليس الاجتماعي، فالفرد لا يعيش إلا في وسط جماعة" (التير، 2014 أ: 35).

في الوقت الذي يبدو فيه نموذج ليرنر للتحديث على أنه النموذج الوحيد الممكن وهو بالطبع النموذج الغربي، يبدو النموذج الذي اقترحه انكلس وسميث في الظاهر أنه نموذج متحرر من أثر الثقافة التي تطور فيها أول مرة وهي الثقافة الأمريكية. أجريت الدراسة في مجتمعات تنتمي إلى العالم الثالث، لكنها تبقى بالنسبة للخلفية النظرية التي انطلقت منها، والمنهج التي اتبع فيها متأثرة بنمط التفكير الغربي. وحتى ولو لم يصرح الباحثان بذلك يضل النموذج غربي في جميع صفاته. وهنا لابد من طرح سؤال هام هل توجد نماذج للتحديث، أم أنه نموذج واحد تسير فيه كل المجتمعات مهما اختلفت مواقعها وظروفها؟

نموذج أو نماذج للتحديث

يرى بعض العلماء الغربيين أن التحديث بدأ في الغرب كظاهرة لها أسباب ومظاهر ومراحل؛ بمعنى وجود نموذج واحد لتحديث المجتمعات. وعليه فأى مجتمع غير غربي يقرر الأخذ بمقومات التحديث يجب أن يطبق النموذج الغربي بدقة. وبعبارة أخرى فكل مجتمع تقليدي يضطر لتطبيق المراحل التي مرت بها المجتمعات الغربية لكي يمر إلى حالة المجتمع الحديث. ويقول في ذلك التير " أن من بين العلماء الذين يؤيدون هذا الرأي (دانيال ليرنر) صاحب الدراسة الكلاسيكية في هذا المجال حيث يعتقد أنه إذا حدثت تطورات في مجالات معينة كانت انتشار سكنى المدن ، وانتشار التعليم ، وانتشار وسائل الاتصال ، وارتفاع درجة مشاركة الأفراد في الحياتين السياسية والاقتصادية فإن المجتمع سيصير مجتمعا حديثاً . بل إن عددا من الباحثين خلال فترات معينة من كتاباتهم، ربطوا بين التجربة الغربية

وظاهرة التحديث بطريقة يتحتم معها على كل مجتمع سيسير في طريق التحديث أن ينقل نقلا آمينا هذه التجربة. فبارسونز مثلا يشير في بعض كتاباته أن ظاهرة التحديث على المستوى السياسي لا تتم إلا باستعارة نظام تعدد الأحزاب السياسية السائد في البلدان الغربية " (التير، 1980: 17 - 18). ويبدو أن هذا الرأي لا يزال يأخذ بعض أهم الباحثين الغربيين في العلوم الاجتماعية على الرغم من التطور الذي حدث منذ أن كتب كل من ليرنر وبارسونز ".... بل أن عالم الاجتماع البريطاني " غيدنز " يتفق مع الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني " هابرماس " في أن التحديث كحركة مجتمعية غربية الهوية قادت إلى ظاهرتين هامتين أوربيتا الهوية أيضا وهما: الدولة الوطنية في السياسة والرأسمالية في الاقتصاد " (التير، 2014: 15).

لكن وعلى الطرف الآخر، يوجد من لا يتفق مع الرأي القائل بأن على السكان في المجتمع التقليدي إذا ما أرادوا تحديث مجتمعهم أن يقلدوا الغرب في نوع الحكم، وأن يأخذوا بنظام تعدد الأحزاب السياسية. لذلك يمكن أن يكون للتحديث أكثر من نموذج من حيث المراحل ومن حيث المظاهر. فالثقافة المحلية قد يكون لها أثر مهم في الشكل الذي تأخذه عملية تحديث المجتمع. فالحوات مثلا قام بدراسة بعنوان: " التغير الاجتماعي وأنماط التنمية " أشار فيها إلى عملية التغير الاجتماعي وأنماط التنمية في ليبيا، من وجهة نظر وظيفية، فوجد أن ليبيا تنتقل من مرحلة مجتمع بسيط يعتمد على نظام القرابة إلى مجتمع مركب من النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وإن المجتمع الليبي يشهد تغيرا نتيجة لقوى خارجية، وداخلية تتراوح منذ ظهور النفط والثروة النفطية إلى بزوغ الصفوة الاقتصادية والزراعية، كما يشهد مرحلة من التمايز والتخصص في نشوء جماعات جديدة، ومنظمات ذات أهداف جديدة، وفي مقابل هذا التغير والتطور في ليبيا لم يحدث تغير مماثل في قيم الناس (البناء القيمي) ولهذا يعكس الليبيون في سلوكهم خليطاً من

القيم والمعايير الحديثة والتقليدية" (الحوات، 1998: 233). ويعني هذا أن برامج التحديث في ليبيا لم تؤد إلى الحداثة بالمفهوم الغربي، إذ يجمع الفرد الليبي بين مكونات سلوكية حديثة مع أخرى تقليدية. فالليبي في نظر الحوات لم يتخل عن الكثير من القيم التقليدية. ونفس الشيء يقوله علماء اجتماع عن الحداثة التي حدثت في مصر حيث يصفونها بأنها: "حداثة لم تخلق صورا موحدة من النظم والفكر والسلوك، بل إنها حداثات طرفية أسست على أطراف الحداثات الغربية، حداثة تندمج فيها التقاليد المحلية مع الصيغ الوافدة في عمليات مستمرة من التكامل والتفكك وهي حداثة اندمج فيها التقليدي مع الحديث" (زائد، 2005: 45). ودمج التقليدي مع الحديث الذي أشار إليه كل من الحوات وزائد هو نموذج يختلف عن النموذج الغربي. فالخصائص الثقافية التقليدية في الثقافة العربية تختلف عن تلك الموجودة في الثقافة الغربية. وفي نفس السياق اقترح التير نمودجا أطلق عليه: النموذج العربي للتحديث، ولخصه في النقاط التالية:

- 1- تطوير أجهزة الدولة الوطنية التي تتولى مسؤولية وضع وتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- انتشار التحضر، ونمو المدن، وتنوع فرص العمل بها نتيجة تواجد دواوين الحكومة، والنشاط التجاري والخدمات.
- 3- انتشار التعليم، واشتراك عناصر التراث مع عناصر العقلانية، لتكوين العقل ونمط التفكير.
- 4- انتشار الأسرة النووية كوحدة سكنية حضرية، واستمرار أهمية الأسرة الممتدة كنسق قرابي يساهم في بناء شخصية الفرد وتحديد اتجاهاته، وتراجع مكانة الأسرة كوحدة انتاجية.
- 5- انتشار محدود للصناعة، واستخدام واسع لمنتجات التكنولوجيا.
- 6- ارتفاع مستوى الطموح والتطلعات فيما يتعلق بالمكانة الاجتماعية وبالمقتنيات.

7- انتشار الاتجاهات التي تؤكد على أهمية المشاركة على أنواعها وللجميع،
بمن في ذلك المرأة، وخضوع أنواع المشاركة لتوجيه عناصر الثقافة
السائدة، والدور المميز للدولة (التير، 1992: 244).

لا شك أن بعض الخصائص أصبحت عالمية ولم تعد تنتسب لمجتمع بعينه
كالتعليم مثلا. تختلف المجتمعات من حيث الامكانيات المخصصة للتعليم
وتختلف في مدى انتشاره في المجتمع، لكن لا يوجد اليوم مجتمع خال من
المؤسسات التعليمية، ولا يوجد مجتمع لا يلعب التعليم فيه دورا مهما في
تولي المواقع العليا في المجتمع. بعبارة أخرى يحظى التعليم الحديث وكذلك
المعرفة العلمية بالتقدير والاحترام في جميع المجتمعات. وعندما يجتمع
المتخصصون في مجال معرفي معين فإنهم يتكلمون لغة واحدة. بمعنى
يفهمون بعضهم بعضا على الرغم من اختلاف بلدانهم وثقافتهم ودياناتهم.

التحضر والحضرية

تبدأ المتغيرات المترابطة في نموذج ليرنر بالتحضر ففي رأيه الانتقال إلى
المدن يتيح للفرد فرص الحصول على التعليم المناسب. والتحضر يعني
المدينة وهي مكان يتواجد فيه عدد كبير من الناس، وتتكاثر في المدينة
مختلف الخدمات وتوفر مجالات عمل كثيرة باستثناء الأعمال المتعلقة
بالزراعة. والمدينة أنواع فمن حيث حجم السكان توجد المدينة التي بها
بضعة آلاف، وتوجد المدينة المليونية أي التي يعيش بها مليون شخص أو
أكثر قليلا ، كما توجد المدينة التي بها عدد كبير الملايين بحيث توجد اليوم
مدن يقيم فيها أكثر من عشرة ملايين شخص. كما يمكن أن تصنف المدن إلى
كبيرة ومتوسطة وصغيرة، أو بحسب الصفة السائدة مثل مدينة صناعية ،
عاصمة إدارية، مدينة دينية الخ.. ويفترض أن يتصف سكان المدينة
بخصائص ثقافية معينة تترجم في أنماط سلوكية، وهذا ما يمكن أن يسمى
بالحضرية. وفي هذا الشأن يذكر التير أن أول من حاول تحديد ملامح
سلوك سكان الحضر هو ابن خلدون. لكن عندما يتم ذكر الحضرية اليوم

يذكر عالم الاجتماع الأمريكي لويس ورت. صاغ هذا الباحث نظرية أطلق عليها الحضرية كأسلوب حياة. وهي عبارة عن نظرية ثقافية تتعلق بالأنماط السلوكية، وخصائص الشخصية التي يكتسبها الفرد من إقامته في البيئة الحضرية. وهذه الصفات والخصائص عبارة عن نموذج مثالي يستخدم لقياس درجة تحضر الفرد؛ أي درجة اكتسابه للصفات الحضرية. وتتلخص هذه النظرية في:

- 1 (عقلانية التفكير: يغلب على الشخصية الحضرية طابع التفكير العقلاني.
 - 2 (نفعية المصالح: تتصف الشخصية الحضرية بالتأكيد على المصلحة الشخصية والمتمثلة في البحث عن النجاح المادي.
 - 3 (تنافسية النشاط: مع أن التعاون صفة هامة في تنظيم العلاقات الاجتماعية إلا أن روح التنافس توجه جزءا كبيرا من سلوك الفرد.
 - 4 (تخصصية المجال: تتميز المدينة بأنها المكان الذي يتوفر فيه أكبر تنوع لتقسيم العمل مما يسمح للفرد في التخصص في العمل.
 - 5 (ثانوية العلاقات: تسود العلاقات الثانوية وهي علاقات في معظمها سطحية، وغير شخصية، وغير حميمة، ورسمية.
 - 6 (توتر المشاعر: تتميز حياة المدينة بتعدد مصادر الضغوطات التي يتعرض لها الفرد والناجمة عن طبيعة الحياة في المدينة، وخصوصا ما يتعلق بتنوع العلاقات التي يدخل فيها مع أفراد آخرين.
 - 7 (تعدد الولاءات: الناتجة عن عضوية الفرد في عدد كبير من الجماعات.
- (التير، 2005 : 24-25).

لو أراد باحث تحديد عناصر الحضرية في المدينة الليبية لن تكون متطابقة مع نظرية الحضرية لورث التي تبدو كنموذج مثالي. لكن يفترض أن أسلوب حياة سكان المدينة في ليبيا يختلف عن أسلوب حياة سكان الريف أو القرية. كما تفترض الباحثة أن تكون هنالك اختلافات في أسلوب الحياة بين السكان بالنظر لحجم البيئة السكنية (مدينة كبيرة ومدينة متوسطة ومدينة صغيرة

وبلدة وقرية). وأن هذه الاختلافات ستظهر في خيارات أعضاء عينة هذه الدراسة، إذ يأتي طلاب الأكاديمية من مناطق مختلفة على الرغم من أنها تقع في مدينة طرابلس.

الدراسات الليبية حول التحديث

وبناء على ما تقدم، وبالتركيز على المجتمع الليبي يمكن القول بأنه أحد المجتمعات التي قطعت مسافة على مسار التحديث. فبالرجوع إلى الكتابات التاريخية التي تصف الحالة التي كان عليها هذا المجتمع قبل سبعين سنة مثلاً، وقبل اكتشاف النفط، يدرك المرء أن أشياء كثيرة تغيرت على البيئة وعلى أحوال السكان. فمثلاً تشير الكتابات التاريخية إلى أن ليبيا خرجت من الحرب العالمية الثانية بلداً مدمراً لا يوجد فيه من مكونات الحياة الحديثة شيء يذكر. الغالبية العظمى للسكان فقراء وأمية ويعيشون حياة الكفاف. وتؤكد البيانات المتوفرة أن اليوم الذي أعلن في استقلال البلاد في العام 1951 لم يكن في البلاد ليبي واحد يحمل شهادة في الطب أو الهندسة ولم يتعد عدد الحاصلين على شهادات جامعية (14) شخصاً، شهادات أغلبهم في الدين وفي اللغة العربية (التير، 1992: 289). وقبل أن ينته القرن العشرين انتشرت في البلاد مختلف مظاهر المجتمع الحديث على المستوى المادي.

اهتم عدد كبير من الباحثين الليبيين بمتابعة ظاهرة التغير الاجتماعي، في محاولة لفهم ما يجري، تمثلت في إجراء دراسات مسحية كثيرة (التير، 1980، 1992؛ الفتحي، 1980؛ الهاملي، 1986؛ البشتي، 1997). وحسب رأي التير فإن بؤار هذه الحركة بدأت في القرن التاسع عشر، عندما أدخل الحكام العثمانيون أثناء ما يعرف بالعهد العثماني الثاني، عدداً من المؤسسات التي يعتبرها علماء الاجتماع مؤشرات التحديث مثل المدرسة الحديثة، والمستشفى، والمطبعة، والصحافة، ونظام البلديات (التير، 2014 أ: 19-20). ومنذ ذلك الحين أخذت هذه المؤشرات تتكاثر بحيث أصبحت

تنتشر اليوم في مختلف أرجاء ليبيا. انتشرت المباني الحديثة كمساكن وأسواق، والمدارس والمصحات والمستشفيات، كما رصفت الطرق المعبدة بين مختلف المدن والقرى، وأصبحت السيارة منتشرة انتشارا واسعا بحيث أصبحت الأسرة تمتلك أكثر من سيارة واحدة. وبنيت المطارات في عدد كبير من المدن، وأصبح الليبيون يستخدمون الطائرة بين المدن المتباعدة. نسي الليبيون المعدات التقليدية في الحياة اليومية، واستبدلوها بوسائل حديثة مثل الثلاجة والغسالة، والطبخ باستخدام الغاز، الى جانب التوسع في استخدام المعدات التي تستخدم الكهرباء مثل الراديو والتلفزيون والمكيف، كما دخل في السنوات الأخيرة استخدام الحاسوب والانترنت وأجهزة الهاتف المحمول الذكية.

لا شك أن التير يعد من بين علماء الاجتماع العرب الذين أعطوا لدراسات التحديث عناية خاصة. بل يمكن القول أن جميع ما كتبه التير يقع ضمن مدرسة التحديث. ثم تبعه بعد فترة الهاملي، وقد اهتم هذان الباحثان بتوجيه عدد من طلبتهما بتنفيذ دراسات في مجال التحديث في مناطق متعددة من ليبيا، شملت: المدن بمختلف أحجامها إلى جانب قرى أقصى الجنوب. وعليه يمكن القول أن كما كبيرا من البيانات يتوفر حول المجتمع الليبي في هذا المجال. جرت الدراسة الأولى خلال منتصف عقد سبعينيات القرن العشرين، ونشرت نتائجها في كتاب بعنوان: "التنمية والتحديث: نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي" (التير، 1980). كانت العينة كبيرة (1500) وحدة، وكانت عينة وطنية بمعنى؛ مثلت المجتمع الليبي ولم تقتصر على منطقة بعينها. وكانت ضمن مشروع بحث جمع بين باحثين ينتمون إلى ستة بلدان من أمريكا وأوروبا وأفريقيا وآسيا. وقد أظهرت النتائج تباينا واضحا بالنسبة على مقاييس التحديث مبنية على النوع والسن ومستوى التعليم وحجم مكان الإقامة: قرية في مقابل بلدة ومدينة صغيرة ومدينة متوسطة فمدينة كبيرة. بينما أوضحت الدراسة التي جمعت بياناتها في العام

1978 كأطروحة دكتوراه، ونشرت بياناتها في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، بأن حجم مكان الإقامة لم يعد ذو شأن. سحبت عينة الدراسة من ثلاث مناطق إقامة: توكره، وبنغازي، وسلوق، واستنتج الباحث "أن الهوة الاجتماعية الاقتصادية بين قرى ومدن المجتمع الليبي قد بدأت تنقلص، وأن المجتمع بدأ يسير نحو المساواة والعدالة الاجتماعية نتيجة للتطبيقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة " (الهالي، 1986: 27). ولكن، يبدو لي أن الموضوع يتطلب مزيدا من البحث، قبل التأكيد على أن الفروقات بين طبيعة إقامة الليبيين قد زالت. إذ يمكن للمرء أن يشاهد وببساطة أن التباين بين الليبيين موجود وبوضوح بين المناطق المختلفة في: اللباس والعادات والامكانيات المتوفرة بل وحتى في فرص التعليم خصوصا بالنسبة للمرأة.

وكما ذكر آنفا، وجه الباحثان التير والهالي عددا كبيرا من طلبتهما نحو تنفيذ أبحاث في داخل مدرسة التحديث في مناطق متعددة في ليبيا شملت حتى الواحات والقرى الصغيرة. بعض الدراسات (أطروحات الماجستير والدكتوراه) اهتمت بجميع فئات المجتمع الذي أقيمت فيه، بينما دراسات أخرى تخصصت في فئة معينة كالمرأة مثلا. من بين دراسات النوع الأول: دراسة موسى زلوم في قرية محروقه (1992)، وعمر البنداق في مدينة ترهونه (1995)، ومحمد أبو القاسم علي في قريتي تاروت والقرضة (1996)، وعلي البشتي في مدينة طرابلس (1997)، وضو الترهوني في مدينة العجيلات (1999)، وفريحه أبو عمود في بلدة زله (2007)، والطيب القبلي في مدينة مصراته (2008)، ومفتاح علي بالحاج في مدينة مصراته (2014). تضمنت الأطروحات التي توجهت نحو نسق معين أو نحو فئة معينة مثل دراسة محمود جدور حول صراع القيم بين الأجيال (1996)، وإلهام الداودي حول المرأة العاملة في مدينة طرابلس (2002)، وأسماء الكبتي حول المرأة في مدينة بنغازي (2005)، وتركيز الواعر حول المرأة

في مدينة طرابلس(2007)، وليلى بشير أحمد حول مشكلات المرأة العاملة في بلدة مزده (2014).

وظفت غالبية الدراسات التي نفذها طلبة الدراسات العليا المشار إليها أنفا إما نفس الأداة التي طورها التير لتحديد درجة حادثة الفرد، أو أدوات مبنية على أداة التير ولكن بعد إدخال بعض التعديلات مثل تغيير أو إضافة عبارات جديدة على ما يعرف بسمات الحادثة وهي :

1 - احترام العلم وتوظيف المعرفة العلمية لحل المشكلات اليومية.

2 - التخطيط والتطلع للمستقبل.

3 - الطموح والمخاطرة.

4 - الانضباطية واحترام الوقت والمواعيد والقوانين.

5 - الاستقلالية والثقة في النفس.

6 - الانجاز والاتقان.

7 - الولاء لوطن بدلا من كيان صغير كالعائلة أو القبيلة.

8 - القبول بمبدأ المساواة بين الجنسين وبين أعضاء المجتمع.

9 - القبول بتعدد الآراء والمواقف.

10 - مشاعر الاغتراب.

تؤكد البيانات التي توفرت من أغلب هذه الدراسات على أهمية متغيرات السن والتعليم والخلفية الحضرية كمتغيرات مستقلة للتنبؤ بقيم الأفراد على مقياس الحادثة، بينما لم تؤكد نتائج معظم هذه الدراسات وجود فروقات مهمة ترجع للنوع. فمثلا تضمنت دراسة البنداق مقياسين: الأول خاص بقياس درجة الحادثة ، والثاني لقياس درجة الحضرية؛ بمعنى مدى تشبع الفرد في المحيط الحضري بأنماط السلوك التي وردت في النموذج الذي قدمه (لويس ورث). وعلى الرغم من أن دراسة ورث نشرت في ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أن المؤشرات التي على أساسها ميز عالم الاجتماع هذا بين الأفراد الذين يعيشون في محيطين حضري وريفي لا تزال صالحة للتوظيف.

فرضان - من بين الفروض التي حاول البنداق اختبارها - يتعلقان بالتمييز بين الذكور والاناث بالنسبة لدرجتي الحضرية والحداثة. وبناء على الاطار النظري لهذه الدراسة، سيأتي متوسط درجات الذكور أعلى من متوسط درجات الاناث بالنسبة للفرضين. اتضح من الاختبارات الاحصائية في كلا الحالتين، أن البيانات الميدانية لم تؤيد الفرضين، حيث جاءت قيمتا مربع كاف متدنيتين. مما يعني أن الاختلاف بين المتوسطين الحسابيين بسيط، ولا يشير لوجود علاقة بين المتغيرين. وبعبارة أخرى لا تختلف القيم التي تحصلت عليها الاناث على المقياسين عن تلك التي تحصل عليها الذكور. وقد فسر الباحث هذه النتيجة التي لم يتوقعها في ضوء النموذج النظري المتضمن لطبيعة العلاقات المتوقعة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بأن السبب يرجع لمتغيرين أساسيين: انتشار التعليم وارتفاع درجة مشاهدة برامج الاذاعة المرئية (البنداق، 1994: 93، 99).

لا شك أن انتشار التعليم متغير هام خصوصا بعد أن تمكنت المرأة من ردم الهوة العددية التي كانت موجودة في بداية انتشار التعليم الحديث. وقد أظهرت دراسات أجريت في تاريخ سابق، العلاقة بين التعليم والتحديث بشكل واضح، على ضوء قيم الاختبارات الاحصائية ذات العلاقة (التير، 1980؛ الهماي، 1986). كما برر البنداق الوزن الخاص الذي أعطاه لبرامج الاذاعة المرئية، بأن هذه البرامج توفر للمشاهد التعرف على مجالات وأنشطة وطرق حياة تتصل بالمجتمع الحديث، ويضيف أن بقاء المرأة في البيت وفر لها فرصة طويلة لمتابعة هذه البرامج. وهو تفسير مناسب حيث تعتبر برامج التلفزيون الوسيلة الرئيسة التي يلجأ إليها معظم الليبيين لتمضية وقت الفراغ وللترفيه أيضا.

وعلى نفس نمط الدراسة السابقة، قام (ضو الترهوني) بدراسة في بلدة كانت إلى عهد قريب عبارة عن قرية متطرفة، بالنظر لموقعها على الشريط الساحلي. أجريت الدراسة في نهاية تسعينيات القرن العشرين، على عينة

انقسمت مناصفة بين الذكور والإناث. وقد بدى واضحاً من المقاييس الإحصائية التي تضمنتها الدراسة أن الاختلافات في النسب لم ترق إلى مستوى الدلالة المعنوية؛ بمعنى أن قيم الإناث على مقياس الحادثة لا تختلف عن مثيلاتها الخاصة بالذكور. وقد ذكر صاحب الدراسة لتفسير هذه النتيجة ثلاثة أسباب: التعليم، ووسائل الإعلام، وارتفاع درجة مشاركة المرأة في الشأن العام (الترهوني، 1999: 293-294). وأفاد الباحث بوجود علاقة بين متغيري التعليم والتحديث، واعتبر أن هذه العلاقة تتسجم مع نتائج دراسات سابقة في نفس المجال (الترهوني، 1999: 297 - 298).

قد يشكك أحدهم في النتائج التي تبين أن الفروقات التي يتوقعها الباحثون بين الذكور والإناث غير موجودة، ويفتش عن أخطاء قد تكون ارتكبت خلال إحدى مراحل الدراسة مثل: التحيز في اختيار عينة الإناث، كاختيار مجموعة يعلم الباحث مسبقاً، أنها متميزة في هذه الخاصية. لكن بيانات الباحثة تركية الواعر المعتدة على عينة بحجم (300) امرأة من مدينة طرابلس تقدم دعماً واضحاً للعلاقة بين التعليم والحادثة عند الإناث. فقد عمدت الواعر لقياس العلاقة بين التعليم والمقياس الكلي للحادثة. ثم أعيد القياس ثانية بين التعليم وكل سمة من سمات الحادثة التي تألف منها المقياس الكلي وهي: الطموح والتطلع للمستقبل، والثقة في العلم، والاستقلالية والمشاركة، والانجاز وإتقان العمل. وتبين أن العلاقة بين المتغيرين في جميع الحالات كانت ذات دلالة إحصائية على مستوى (0.01). مما يعني أن جميع هذه العلاقات مرتفعة. (الواعر، 2007: 248).

لا شك أن البيانات الأمبيريقية التي أشير إليها آنفاً بيانات مبنية على مشاهدات على أرض الواقع، وليست على تكهنات وتخمينات واجتهادات ذهنية. لكنها دراسات تمت في بيئات محدودة، لذلك من المفيد تكرارها فكلما توصلت الدراسات الجديدة إلى نفس النتائج ارتفعت درجة الثقة في النتائج. وفي الواقع مع أن هذه النتائج بينت بتساوي الإناث مع الذكور

بالنسبة لمقياس الحداثة، إلا أن الباحثة تشاهد في اختلافات واضحة في أسلوب التفكير وفي مجال الاهتمامات. مما يفيد بأن المرأة في ليبيا لا تزال تمارس عادات كثيرة تعكس النمط التقليدي الذي عاشته المرأة في السابق.

التغير الذي حدث في المجتمع الليبي والذي يمكن وصفه بالتحديث هو من النوع الذي قادتته السلطة الرسمية. فالدولة هي التي وضعت ونفذت الخطط التنموية التي قادت إلى تغيير المحيط. ويمكن القول أنه لولا توفر المال بكميات كبيرة نسبيا من بيع النفط الخام لما تمكنت الدولة من تنفيذ ما خططت له من برامج تنموية. وظفت عوائد النفط لتحديث المجتمع بالمعنى المادي؛ فبنيت المباني الحديثة لتكون وحدات سكنية صحية، ومدارس ومستشفيات ومباني إدارية، ومطارات، وورش ومصانع، ومركبات تجارية وأخرى رياضية، ومحطات الوقود. كما عبدت الطرق، ونظمت رحلات الطيران بين مختلف المراكز الحضرية. وربطت البلاد بشبكة لخطوط الكهرباء وأخرى لخطوط الهاتف. ومع تشتت العدد الصغير نسبيا للسكان الذين انتشروا فوق رقعة جغرافية كبيرة حرصت الدولة على توفير جميع مظاهر الحياة الحديثة المشار إليها آنفا بحيث وصلت في نهاية الأمر إلى كل تجمع سكاني مهما كان نائيا، وبغض النظر عن حجم سكانه. لذلك يمكن القول أنه خلال سنوات محدودة تعرف الليبيون جميعا على مختلف مؤشرات التحديث المادي. وأصبح بإمكان كل أسرة بغض النظر عن الموقع الجغرافي المتواجدة فيه استخدام مختلف معدات التقنية المناسبة للحياة الحديثة، والاستفادة من الخدمات الحديثة كما يتضح من المؤشرات الواردة في الجدول رقم (2). عملت الانجازات التي توجهت للعناية بالفرد إلى تحسن صحته، وأن يحصل على تعليم حديث، وبذلك ارتفعت درجة جودة الحياة لغالبية السكان، مما أدى في النهاية إلى أن تصنف ليبيا ضمن بلدان الصف الأول بين بلدان العالم على مؤشر التنمية البشرية.

ويرصد المتتبع للمؤشرات التي ترتبط بالتحديث كيف سارت الأمور في المجتمع الليبي. فمع أن التعليم كان موجودا في هذا المجتمع خلال جميع حقبة التاريخ التي توفرت عنها بيانات، إلا أن انتشار التعليم كان باستمرار محدودا قبل أن تحصل البلاد على الاستقلال، وتتوجه الدولة نحو الأخذ بأساليب الحياة العصرية. فالجدول التالي المأخوذ من دراسة للتير يظهر بوضوح معدلات التغير في هذا الشأن:

جدول (1)

تطور أعداد الطلبة الليبيين في جميع مراحل التعليم
خلال سنوات مختلفة بالآلاف والنسبة المئوية للإناث

السنة	عدد الطلبة	% الإناث
1912 \ 1911	0.1	-
22 \ 21	0.6	-
31 \ 30	4,4	-
39 \ 38	6.9	-
44 \ 43	6.7	5
49 \ 48	25.1	12
51 \ 50	32.8	11
56 \ 55	70.1	16
61 \ 60	136.4	18
66 \ 65	227.5	26
71 \ 70	407.4	34
76 \ 75	743.5	43
86 \ 85	1224.3	46
91 \ 90	1492.4	48
2010 \ 2009	1721.1	50

المصدر: (التير، 2014 أ : 22).

وكما تبين الأرقام الواردة في الجدول السابق أن أعداد طلبة المدارس كان بسيطا جدا في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين. كما خلى الجدول من أرقام تخص الاناث طيلة الأربعين سنة الأولى من القرن العشرين. لا يعني

هذا أنه لم تعرف ولا فتاة ليبية الطريق إلى المدرسة خلال تلك السنوات. إذ توجد معلومات تاريخية تفيد بأن بعض الأسر الليبية تمكنت من إدخال فتياتها إلى المدارس خلال تلك السنوات، لكن العدد كان بسيطاً جداً ولا يتجاوز العشرات (الشيخ، 1972: 147).

وتوضح أرقام الجدول رقم (1) أن أعداد طلبة المدارس بدأت ترتفع بنسب كبيرة خلال الفترة التي أعقبت حصول البلاد على الاستقلال، وأن الفتيات حصلن على نفس الاهتمام الذي حصل عليه الذكور. لذلك ارتفعت نسبتهن بسرعة وتبين أنه في العام الدراسي 2009 \ 2010 أصبح عدد الاناث في المدارس مساويا لعدد الذكور. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساواة موجودة في جميع مراحل التعليم بما فيها الجامعي.

عندما يبدأ المجتمع في التغير، ومتجهاً نحو الأخذ بأساليب الحياة العصرية، فإن التغير سيشمل مختلف المجالات. ويؤدي الأخذ بأساليب الحياة العصرية إلى تحسن مستوى معيشة السكان. وبعبارة أخرى يرتقي المجتمع درجات على سلم التحديث، وهو ارتقاء يصب في صالح غالبية أفراد الشعب. فمثلاً يشاهد المرء في أي مدينة ليبية في الوقت الحاضر عدداً ضخماً من السيارات. ويعاني الشخص في المدينة الكبيرة من زحمة السير لكثرة السيارات. يقول كبار السن أنه لم يكن في المدن الليبية سيارات كثيرة في الماضي. وكان الناس في القرية أو في البلدة يستخدمون الدواب للتنقل. أما اليوم لا يشاهد المرء شخصاً واحداً في أي قرية يستخدم الدواب في تنقله. وما يقال على انتشار السيارة يقال عن انتشار وسائل الحياة العصرية التي تشاهد في المتاجر الموجودة في المدينة وحتى في تلك الموجودة في البلدات الصغيرة. ولأن التغير يقاس بمؤشرات ذات صبغة عالمية، استعانت الباحثة الجدول التالي الذي رآته يقدم صورة واضحة لما ذكر:

جدول (2)

بعض المؤشرات التي لها علاقة بالتحديث

السنة	القيمة	المؤشر
2014	0.784	دليل التنمية البشرية
2014	55	الترتيب على مؤشر التنمية البشرية بين دول العالم
2014	21.666	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي بالدولار
2014	7.5	متوسط الدراسة بالسنوات
2014	16.1	متوسط سنوات الدراسة المتوقع
2014	75.3	العمر المتوقع عند الولادة
2014	25.9	متوسط عمر السكان بالسنوات
2014	54.1	معدل الاعالة
2003	94.1%	الولادات التي تمت تحت اشراف صحي
2009	19 في الألف	وفيات الأطفال تحت سن الخمس سنوات
2010	2.6	معدل الخصوبة (عدد الولادات للمرأة)
2010	1.5	معدل نمو السكان السنوي
2006	98.35	نسبة الأسر التي تستخدم الطاقة الكهربائية
2006	97.18	نسبة الأسر التي تستخدم الغاز الطبيعي كوسيلة للطهي
2006	2.31	نسبة الأسر التي تستخدم الكهرباء كوسيلة للطهي
2014	80.0%	مجموع السكان الحضر

المصدر: (تقرير التنمية البشرية، 2014: 158؛ التير، 2014 أ: 41)

تقدم الأرقام الواردة في الجدول رقم (2) صورة واضحة بالنسبة لعدد من المؤشرات المتعلقة بالتحديث. المعدلات الخاصة بالتعليم تبدو عالية وخصوصا المعدل الخاص بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للفرد والذي يشير إلى أن الجميع يمكن أن يحصل على تعليم جامعي. أما المعدلات الخاصة بالصحة فهي عالية إذ تبين أن الغالبية العظمى حوالي (94%) من

الولادات تتم تحت إشراف طبي . ويدل الرقم المنخفض لعدد وفيات الأطفال الصغار في الألف على انتشار الوعي الصحي وتحسن الامكانيات الحديثة. كما أن العمر المتوقع عند الولادة الذي تجاوز (75) سنة يعتبر عاليا بحسب المقاييس الدولية. كما يمكن القول أن الطاقة الكهربائية قد وصلت إلى جميع السكان على الرغم من اتساع البلاد والانتشار الواسع للسكان. فمع أن سكان ليبيا أقل من سكان مدينة كبيرة في الكثير من بلدان العالم إلا أنهم ينتشرون على رقعة من الأرض كبيرة الحجم. وتشير النسبة العالية جدا لنسبة الأسر التي تستخدم الغاز للطبخ على انتشار واسع لمعدات الطبخ الحديثة، ولابتعاد السكان عن تلك الأساليب التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع.

تدل المؤشرات الموجودة في الجدولين الاحصائيين (1، 2) على أن ليبيا قطعت شوطا كبيرا في مجال التحديث. ويستنتج التير أن التغييرات المادية التي حدثت على محيط المجتمع الليبي وعلى نطاق جغرافي واسع، ستؤدي في النهاية إلى إحداث تغييرات جذرية على مستوى تصرفات الأفراد وشخصياتهم وهو ما يعبر عنه بالحادثة (1992: 50). وقد حاولت الدراسات التي أشير إليها سابقا قياس هذه الحادثة بين الليبيين. وكما ذكر أنفا توجه اهتمام بعض الدراسات نحو جميع فئات المجتمع في حين اهتم البعض الآخر بدراسة الحادثة بين فئات بعينها. وسارت الدراسة الحالية بالنسبة للتحديث والحادثة على خطى الدراسات التي أشير إليها سابقا، إلى جانب عنايتها بمتغير لم تشمله تلك الدراسات وهو متغير انتشار قيم الديمقراطية.

الديمقراطية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التحديث والحادثة والديمقراطية. وسيكون من المناسب إعادة تعريف التير للتحديث على مستوى الشخصية أو الحادثة فهي: " العلمانية بمعنى التفكير في النسبي والابتعاد عن المطلق، والعقلانية بمعنى احترام العقل وتوظيف التفكير العقلي، واحترام العلم والمعرفة العلمية وتطبيقاتها العملية، وتوظيف كل هذا

في أنشطة الحياة اليومية، والابتعاد عن التفسيرات الغيبية لما يشاهده المرء من ظواهر طبيعية، وما يصادفه من مشكلات بما في ذلك الصحية والنفسية والاجتماعية. ويعني احترام الفرد الآخر بغض النظر عن صفاته التي تميزه كالنوع واللون والخلفية الاثنية والمعتقد الديني والخلفية الاجتماعية وما يترتب عنها من انتماءات. تعني ببساطة الاعتراف بحق الاختلاف في مختلف الصفات بما في ذلك الرأي، وحق التعبير عنه بحرية لا تصادر حرية الآخرين، ولا تتسبب في الإضرار بهم. وتعني درجة عالية من الانضباط واحترام القانون والالتزام بأحكامه، واحترام الوقت، واحترام العمل والعناية بحسن الأداء والتفرد والإبداع، والنظر للمستقبل بدرجة عالية من التفاؤل، والتخطيط لتحقيق أهداف تناسب مستوى التطلعات في مختلف المجالات قابلة للارتفاع بمستوى المعيشة في المجتمع (التير، 2014 أ: 176-177). وبحسب هذا التعريف فإن بعض المؤشرات الواردة فيه يتكرر ذكرها لدى المتخصصين في علم السياسة عندما يكتبون عن الديمقراطية. بل أن التير يقول: " وبما أنني أفترض أن الديمقراطية ترتبط بالحدثة ارتباطا موجبا، فلن يحدث تحول نحو الديمقراطية في المجتمع الذي تتوقف فيه مسيرة التحول نحو الحدثة" (التير، 2014 أ: 238). ومع هذا لم تربط الدراسات السابقة بين الحدثة والديمقراطية، لأن الظروف السياسية التي سادت في البلاد خلال الأربعة عقود التي سبقت ثورة 17 فبراير لم تسمح بمثل ذلك الربط. الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه عالميا (انتخابات وبرلمانات ونقاشات حادة وتصويت والقبول برأي الأغلبية) كانت خلال تلك العقود مثار تنذر وتهكم وسائل الاعلام الرسمية بحسب المقولات المتداولة: التمثيل تدجيل والحزبية إجهاض للديمقراطية، ومن تحزب خان.

جاءت ثورة السابع عشر من فبراير كردة فعل طبيعية لانتشار التعليم المرتبط بتوظيف تقنيات وسائل الاتصالات الحديثة، التي مكنت الشباب من

التعرف على ما يجري في المجتمعات الأخرى، وساعدتهم في نفس الوقت على تبادل المعلومات والآراء في جو من الحرية بعيدا عن مراقبة ومتابعة أجهزة الأمن. منذ انطلاق الشرارة الأولى للثورة رفع الشباب شعارات الحرية والديمقراطية وبناء دولة المؤسسات. وفي 3\8\2011 ظهر الاعلان الدستوري الذي تضمنت مادته الأولى "ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة"، وجاء في مادته الرابعة " تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة". ويعني هذا أن ليبيا ستبني نظاما سياسيا ديمقراطيا لأول مرة في تاريخها. وأصبح بالإمكان التفكير في دراسة حول الديمقراطية(التير، 2013 : 278- 279).

الكتابات العربية حول الديمقراطية كثيرة ومتنوعة، وقد ساهم مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت منذ سبعينيات القرن العشرين في إثراء المكتبة العربية في هذا الموضوع. لذلك لا يجد الباحث صعوبة في التعرف على مفاهيم الديمقراطية، والشروط اللازمة لكي تتحقق، ولماذا تخلف العرب في هذا المضمار، وعلاقة الثقافة العربية والتربية العربية بقيم الديمقراطية وهكذا. وهذا الكم الكبير من الأدبيات مفيد من ناحية، ومن الناحية الأخرى يواجه الباحث المبتدئ صعوبات من حيث الاختيار والتمييز بين المفاهيم وتعريفاتها. الكثير من الكتابات العربية في هذا الشأن يخصص مساحة كبيرة لأصل الكلمة وتاريخ تطورها في المجال السياسي، والأشكال التي اتخذتها في المجتمعات المختلفة. لا ترى الباحثة ضرورة للخوض في هذا فالمصادر كثيرة ومتوفرة. لكن وكما ذكرت مسألة الاختيار بين التعريفات تبقى صعبة بالنسبة للباحث الذي ليست له خبرة واسعة. فمثلا يكتب أحد الباحثين: " وفي الدراسات المعاصرة حول الديمقراطية فيلاحظ عدم وجود اتفاق بين الكتاب والمفكرين والمهتمين بالديمقراطية على تحديد دلالة المصطلح والسبب يعود إلى وجود مدارس أيديولوجية متباينة الرؤى

والتصورات في تحديد الديمقراطية ومن ثم فإن المصطلح ككلمة وكمفهوم لا يحمل معنى ثابتاً ومتفقاً عليه" (جقمان، 2001: 17).

ويبدو أن صعوبة التمييز بين التعريفات والاختيار من بينها، يواجهها حتى من تخصص في مجال العلوم السياسية، وكتب كثيراً في هذا المجال. فمثلاً كتب أحد علماء السياسة العرب: "ونقطة البداية في تحديد مفهوم الديمقراطية تتمثل في التأكيد على أن الديمقراطية لا يوجد لها تعريف جامع مانع، ولا شكل تطبيقي واحد صالح لكل زمان ومكان تأخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطية في العالم" (الكواري، 2014: 2). فهل يعني هذا أنه نظراً لاختلاف ثقافات شعوب العالم، واختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، فإن فرض نظام سياسي بعينه قد لا يكون مناسباً للجميع، لذلك يمكن أن تتعدد أشكال الديمقراطية؟ وهل تعدد أشكال الديمقراطية كنظام سياسي مفيد لاستقرار الحكومات، بحيث يستفيد كل نظام من الثوابت الثقافية المحلية؟

لكن الكواري يورد بعض المؤشرات التي يعتبرها قاسماً مشتركاً: "وجديرٌ بالتأكيد أيضاً أن عدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية صالح لكل زمان ومكان، لا يعني بأي حال من الأحوال أن الديمقراطية شيء هلامي غامض غير محدد المعالم والصفات. فالديمقراطية لها ثوابت تتجلى اليوم في مبادئ ومؤسسات وآليات و ضمانات الدستور الديمقراطي. كما أن للديمقراطية قيماً تتمثل في الحرية والمساواة والعدل والتسامح تفترض ضرورة قبول الآخر والتعامل معه على قدم المساواة" (الكواري، 2014: 4). فهذه المؤشرات هي من بين المؤشرات التي يمكن أن يطلق عليها ثقافة الديمقراطية. مع مراعاة أنه إلى جانب استبعاد الفرد لاحترام رأي الآخر المختلف عن رأيه، عليه قبول حل قضايا الاختلاف عن طريق الحوار، والقبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة وعدم القبول بحكم الفرد المتسلط الدكتاتور. ويعرف غسان

سلامه التداول السلمي للسلطة: "بأنها ترتيب مؤسسي يتيح ضمان مشاركة المواطنين في اختيار قاداتهم عن طريق الانتخابات" (سلامه، 1995: 11).

ففي رأي سلامه كما هو رأي الكثير من الذين كتبوا عن الديمقراطية توسيع نطاق المشاركة من بين أهم خصائص النظام الديمقراطي. بمعنى أن يتساوى جميع المواطنين في فرصة اختيار ممثليهم عن طريق المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة. ولكن مجرد وجود قوانين تنظم الانتخابات، ووجود أحزاب سياسية ينتظم فيها الأفراد، لا يضمن توسيع المشاركة بمعنى أن يقوم الجميع بأداء حقه الانتخابي. فالمطلوب هو انتشار واسع لثقافة تشجع على المشاركة. وقد عبر الكواري عن هذا بقوله: "ومن هنا يمكن القول ان شروط الممارسة الديمقراطية، من بنى مجتمعية ناضجة وثقافة ديمقراطية ووجود مجتمع مدني ورأي عام مستنير، يمكن أن تنمو من خلال عملية التحول الديمقراطي نفسها بعد إعلان القطيعة مع قبول حكم الفرد والقلّة وإنكار هيمنتهم على مقدرات الدولة والمجتمع" (الكواري، 2014: 22).

دراسات حول الديمقراطية

وكما ذكر آنف لم تجر من قبل دراسات حول الاتجاهات نحو الديمقراطية أو حول انتشار قيم الديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه عالميا في ليبيا. لم تسمح الظروف خلال السنوات التي سبقت ثورة 17 فبراير بتنفيذ نشاط علمي من هذا النوع. لكن ظهرت دراسات حول ما يسمى بالثقافة السياسية، قام بها أساتذة وطلبة أقسام العلوم السياسية، وخصوصا في طرابلس وبنغازي (خشيم، 2013: 30-31). وأصبح بالإمكان - لكن بعد ثورة 17 فبراير - تنفيذ دراسات حول الموضوعات التي تتصل بالديمقراطية. أولى الأعمال البحثية التي نشرت كانت عبارة عن ورقات بحثية تناولت موضوع الديمقراطية بصفة عامة، أو التحول نحو الديمقراطية، وكذلك ورقات حلت نتائج الانتخابات التي جرت في البلاد لأول مرة منذ ما يزيد عن نصف قرن (التير، 2012؛ خشيم، 2012؛ صوان، 2013). ثم نفذ مصطفى

خشيم بحثاً أمبيريقياً بعنوان تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا. عينة الدراسة كبيرة وتجاوزت الألف وحدة، وقاد الدراسة فرض أساسي: "إن عملية التحول الديمقراطي في إطار ليبيا الجديدة يتوقع أن تؤثر إيجابياً على اتجاهات الليبيين بعد قيام ونجاح ثورة 17 فبراير 2011" (خشيم، 2013: 37). شملت استمارة جمع البيانات أسئلة حول آراء أعضاء العينة حول موضوعات مختلفة تتعلق بالأحداث التي مرت بالبلاد نتيجة ثورة 17 فبراير. تضمنت وسيلة جمع فقرات تتعلق بقيم الديمقراطية. حددت المتغيرات المستقلة بالنوع والسن والمستوى التعليمي والمهنة والدخل ومكان السكن والحالة الاجتماعية. وقد بينت الدراسة وجود فروقات ذات دلالة معنوية بالنسبة للنوع والسن ومستوى التعليم (خشيم، 2013: 340-342).

وفي غمرة التحولات التي مرت بالبلاد العربية وأطلق عليها الربيع العربي، أجريت في العراق دراسة على عينة بحجم 500 من طلبة جامعة بغداد في العام 2014. لم تبدأ الدراسة من تحديد قيم الديمقراطية كما وردت في أدبيات العلوم السياسية، وإنما عمدت الباحثان إلى توجيه أسئلة لعينة من طلبة الجامعة، وعلى أساس إجابات أعضاء العينة أعدت قائمة بالفقرات التي اعتبرت مقياساً للاتجاهات نحو الديمقراطية، والأسئلة هي :

- 1 - ماذا تعني الديمقراطية من وجهة نظرك؟
 - 2 - كيف تفسر الديمقراطية بصفتك طالب جامعي؟
 - 3 - ما هي المعوقات التي تواجه الممارسة الديمقراطية من وجهة نظرك؟
- وهذا أسلوب مفيد وخصوصاً عندما يتعلق الموضوع بالجيل الجديد. فالكتابات حول الديمقراطية وتعريفاتها كتبها فلاسفة وأساتذة جامعات، لكن تصور الطلاب شأن مهم. ومع ذلك تضمنت قائمة الفقرات التي تمت صياغتها ضمن مقياس من نوع لا يكرت أهم قيم الديمقراطية بمعناها العام (الحرية والمساواة والعدل وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة)، إلى

جانب فقرات تخص الوضع في العراق وخصوصاً ما يتصل بطلبة الجامعة مثل: " منع استخدام الوساطة في التوظيف وفي الحصول على الخدمات، اغتيالات العلماء والطلبة عائق للديمقراطية والتعايش السلمي، أرى ان الساسة العراقيون لا يؤمنون بالديمقراطية الحقبة بصدق وامانة". وقد انتهت الدراسة بعدم وجود فروقات على مقياس الديمقراطية ذات دلالة بالنسبة للنوع وكذلك بالنسبة للتخصص (علوم طبيعية في مقابل علوم اجتماعية) (النعمي والدوي، 2014). تعني هذه النتيجة تشابه درجات الاناث مع درجات الذكور، وكذلك تشابه درجات المتخصصين في العلوم الطبيعية مع درجات المتخصصين في العلوم الاجتماعية.

وضمن النشاط البحثي المتعلق بالديمقراطية في بلدان الربيع العربي، أجريت دراسة في مصر بعنوان: اتجاهات الطلاب نحو المواطنة على مجموعة من طلبة المدارس الثانوية ينتمون إلى ثلاث محافظات مختلفة تمثل الحضر والريف. وظفت الدراسة منهج البحث المعروف بالمنهج الإثنوجرافي، وتضمنت الدراسة خمسة محاور: الهوية، الديمقراطية، السلطة، المرأة، والدين. وكانت وسيلة جمع البيانات عبارة عن مجموعة أسئلة تدور حول محاور قيمية رئيسية مثل: الحرية والعدل والمساواة والتسامح والموقف من الآخر المختلف والموقف من السلطة والتعددية. ومع أن وسيلة جمع البيانات تضمنت فقرات حول الدين والمرأة، إلا أن المواطنة احتلت المركز الرئيس لتحديد اتجاهات الطلبة، وبعبارة أخرى التعرف على اتجاهات الطلبة نحو الديمقراطية. أو كما وضعتها الباحثة: "تُعَدّ المواطنة بمثابة الوجه الديمقراطي للانتماء القومي، بحيث لا يتحول إلى انتماء شوفيني يدفع بالوطن إلى مواجهات مدمرة، أو إلى انتماء طائفي. فجوهر المواطنة هو أن يكون المواطنون متساوين أمام القانون، وأن يذهب الجميع إلى اختيار قائدهم لمدة محددة سلفاً، وأن يكون لكلٍ منهم صوت متساو مع

صوت الآخر في هذا الاختيار، وفي غيره من شؤون المجتمع" (فرج، 2013: 9).

أجريت هذه الدراسة بعد أن تغير نظام الحكم في مصر، لذلك لم يكن مستغرباً أن تكون النتيجة الرئيسة التي أكدت عليها الباحثة هي: "وجود تغيير في اتجاهات الطلاب، وتحول نسقي قيمي يتعارض مع النسق السابق للثورة". لعل من بين أهم نتائج ثورات الربيع العربي هو: "كسر جدار الخوف" وهي نتيجة أشار إليها باحثون كثيرون (التير، 2013: 273). فالحكم الذي ساد الأقطار التي حدثت فيها ثورات العربي كان حكماً دكتاتورياً مبني على الخوف. لذلك لم تتاح للمواطنين حرية كافية للتعبير عن الرأي المخالف، ولم تعرف تلك المجتمعات إلا ما أشار إليه التير: "بسيادة خطاب اللون الواحد" (التير، 2013: 68). ولكن بعد حدوث تلك الثورات، استطاع الأفراد التعبير عن آرائهم بشيء من الحرية. لذلك جاءت نتائج هذه الدراسة الأمبيريقية في كون عينة الطلاب الذين شاركوا في الدراسة أظهروا: "ميلاً إلى المشاركة، وتحمل المسؤولية، والرغبة في الانتماء إلى الروابط والأحزاب والجمعيات، كما كانت لديها ثقة في النفس وفي قدرتها على التغيير، وحماساً للمشاركة في التظاهرات، وحلّ المنازعات، والاشتراك في أنشطة داخل المدرسة أو خارجها من أجل التواصل مع المجتمع" (فرج، 2013: 30). وبعبارة أخرى أوضحت الدراسة أن تغيراً هاماً حدث في النسق القيمي لدى طلبة المدرسة الثانوية يصب في صالح انتشار قيم الديمقراطية، نتيجة الأحداث التي حدثت في مصر، والتي أدت إلى تحول ديمقراطي في الحكم، بعد أن ساد حكم العسكر منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي.

وعلى ضوء نتائج الدراسات التي استعرضت، يمكن تلخيص أهم المبادئ التي تركز إليها الديمقراطية في:

1 - ضمان الحرية للجميع

2 - تأكيد مبدأ المساواة

3 - سيادة القانون

4 - التداول السلمي للسلطة

5 - انتشار واسع للثقافة السياسية

6 - الفصل بين السلطات

7 - ضمان حق المشاركة واستبعاد تسلط الفرد

وبناء على ما تقدم يوجد في أدبيات العلوم الاجتماعية ما يبرر اقتراح الفرض العام الذي يتقدم هذه الدراسة ويربط ما بين التحديث والحداثة وانتشار قيم الديمقراطية. ويبرز سؤال مهم تحاول هذه الدراسة تقديم إجابة عنه: هل انتشرت قيم الحداثة بين أفراد المجتمع بالدرجة التي قادت إلى انتشار قيم الديمقراطية؟ وسيتبع هذا السؤال سؤال آخر: هل سيتمكن الليبيون من بناء دولة الديمقراطية تنفيذا للشعار الذي رفعوه خلال ثورة السابع عشر من فبراير؟ بالطبع للإجابة عن هذا النوع من التساؤل يتطلب الأمر البحث عن عينة تمثل المجتمع الليبي كله. ونظرا لمحدودية الإمكانيات المتوفرة للباحثة فإنها ستبذل محاولة للوصول لإجابة تقريبية عن طريق اختيار عينة تمثل فئة من المتعلمين. وستفترض الباحثة أن أعضاء هذه العينة يمكنهم تقديم تصور واضح للرأي الذي عند الفئة المتعلمة من المجتمع الليبي.

ويصبح السؤال المحير الذي ستتطلب منه هذه الدراسة هل الحرية التي نتجت عن ثورة السابع عشر من فبراير ستقود إلى تغير في بعض القيم الرئيسة، وخصوصا تلك المرتبطة بالديمقراطية؟ ويقود هذا إلى سؤال آخر مهم يختبر بعض العلاقات التصورية بين متغيرات يكثر ذكرها في أدبيات علم الاجتماع مثل: هل توجد فعلا علاقة بين التحديث والحداثة والديمقراطية؟

ويمكن تحويل السؤال العام الى السؤالين التاليين:

1- هل توجد علاقة بين التحديث والحداثة؟

2 - هل توجد علاقة بين الحداثة والديمقراطية؟

ولكي يمكن اختبار هذين السؤالين في دراسة ميدانية أو أمبيريقية لابد من وضعهما على شكل إجرائي، أي على شكل يمكن أن توظف بيانات تجمع ميدانيا من اختبارهما. وعليه يمكن إعادة صياغة أسئلة الدراسة بصورة أكثر وضوحا:

أولاً: العلاقة بين التحديث والحداثة:

1 - إلى أي مدى أصبح الشخص المتعلم يثق بالمعرفة العلمية ويوظفها في تعامله مع مشكلات الحياة اليومية؟

2- إلى أي مدى أصبح الشخص المتعلم طموحا ويعتمد التخطيط في برامج المستقبلية؟

3 - إلى أي مدى أصبح الشخص المتعلم يحترم العمل ويقدر الاجتهاد والإتقان فيه؟

4 - إلى أي مدى أصبح الشخص المتعلم يحترم المرأة ويقبل بمبدأ المساواة معها؟

5 - إلى أي مدى يقبل الشخص المتعلم بالرأي الآخر ويحترمه؟

ثانياً: العلاقة بين الحداثة والديمقراطية:

6 - إلى أي مدى يرتبط التباين في درجة الحداثة مع القبول بمبدأ المساواة بين المواطنين؟

7 - إلى أي مدى يرتبط التباين في درجة الحداثة مع القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة؟

8- إلى أي مدى يرتبط التباين في درجة الحداثة مع القبول بمبدأ الحرية بمختلف مجالاتها (التعبير بمختلف أنواعه وفي حدود القانون)؟

9- إلى أي مدى يرتبط التباين في درجة الحداثة بقبول بفكرة الحاكم المستبد العادل (دكتاتور ولكنه يعمل لمصلحة الوطن)؟

ثالثاً: العلاقة بين النوع والخلفية الحضارية (قرية - مدينه كبيرة) من جهة
والحادثة والديمقراطية من جهة أخرى:

- 10 - هل توجد علاقة بين النوع ودرجة الفرد على مقياس الحادثة؟
 - 11 - هل توجد علاقة بين النوع ودرجة الفرد على مقياس الاتجاه نحو الديمقراطية؟
 - 12 - هل توجد علاقة بين الخلفية الحضارية ودرجة الفرد على مقياس الحادثة؟
 - 13 - هل توجد علاقة بين الخلفية الحضارية ودرجة الفرد على مقياس الاتجاه نحو الديمقراطية؟
 - 14 - هل توجد علاقة بين وسيلة لقياس الاتجاهات نحو الحادثة ووسيلة لقياس الاتجاهات نحو الديمقراطية؟
- وسيخصص الفصل التالي لاستعراض الأساليب المنهجية التي اتبعت بهدف تطوير إجابات عن الأسئلة السابقة.

الفصل الثالث

الأساليب المنهجية

نوع ومنهج الدراسة

للإجابة عن الأسئلة التي ذكرت في نهاية الفصل السابق، تقرر اختيار المسح الاجتماعي؛ الذي هو أحد أنواع تصميم الدراسات الوصفية. ويسمح تصميم البحث هذا بجمع بيانات متنوعة وكثيرة حول موضوع معين. بمعنى أن هذا التصميم يناسب الدراسات التي بها متغيرات كثيرة، ويختلف عن تلك التصميمات التي يكون عدد المتغيرات فيها صغيرا. ومع أن عدد أسئلة استمارة جمع البيانات عبارة عن تسعة أسئلة فقط، إلا أن المقياسيين اللذان تتضمنهما الاستمارة يتضمنان 74 فقرة يمكن التعامل معها كمتغيرات منفصلة.

تحديد وحدة الاهتمام والتحليل

وحدة الاهتمام والتحليل أو وحدة المعاينة هي: الوحدة التي تجمع البيانات على أساسها ثم تحلل على أساسها البيانات، وهي في هذه الدراسة الفرد ذكرا أو أنثى.

الاطار المرجعي لمجتمع البحث

يتألف مجتمع البحث من طلبة الأكاديمية الليبية خلال العام الدراسي 2014\2015. لم يحدد المستوى الذي عليه الطالب، كما أن الطالب هنا ينطبق على الذكور والاناث.

نوع العينة وحجمها

تقرر الحصول على عينة عرضية من النوع الذي يطلق عليه التير بالعينات المريحة (التير، 2015 : 104-105). وهذا النوع سهل الحصول عليه، وبالطبع ليست العينة من العينات الاحتمالية. وبسبب ظروف الباحثة اختارت هذا النوع من العينة التي يسهل الحصول عليها. وعموما مثل هذا

النوع من العينات موجود في دراسات كثيرة . فعندما لا يكون هدف الباحث هو التعميم، العينات المريحة وهي أكثر من نوع يمكن الاختيار من بينها. وكما يقول التير التعميم ليس هو الهدف الوحيد للبحث العلمي، فتطوير فهم أحسن لمشكلة بحثية أو جمع معلومات بهدف تطوير فروض تختبر في دراسات تالية سبب مقبول للنشاط البحثي(التير، 2015 : 106) . ورأت الباحثة أن عينة بحجم مائة وحدة أو أكبر قليلا ستكون عينة مناسبة. وحرصت أن تنقسم العينة بين الذكور والاناث منصفة. لم تقابل الباحثة مشكلة في الحصول على العدد المطلوب، فقد تعاون الجميع وذلك بالترحيب والموافقة على تعبئة استمارة الاستبيان. وهذا أمر متوقع، فالطالبة يتعاونون مع بعضهم في هذا الشأن. تبقى مسألة الجدية في التعامل مع فقرات المقياسين، وعموما هذه مسألة شائكة وهي إحدى جوانب ضعف وسيلة الاستبيان هذه(التير، 2015 : 136).وقد ناقشت الباحثة عددا بعد تعبئة الاستمارة، وشعرت أن كلا من ناقشته قد أخذ الموضوع بجدية، وأن عضو العينة أجاب بصدق وبالكيفية التي يتصورها. كما لم تسجل ولو حالة رفض واحدة، فقد قدر جميع من طلبت منهم الباحثة المشاركة في عينة الدراسة أهمية إنجاز هذا الجانب من البحث. وكما هو معروف، فإن حالات الرفض قد تسجل في الدراسات المسحية التي تستخدم الاستبيان أو المقابلة لجمع البيانات. وكذلك قد يمتنع عضو العينة عن الإجابة عن بعض الأسئلة أو بعض الفقرات، مما يتسبب في نقص بعض البيانات. وفي حالة الدراسة الحالية لم يحدث مثل هذا، لذلك خلت الدراسة من البيانات المفقودة.

وسيلة جمع البيانات

استمارة الاستبيان هي الوسيلة التي وظفت لجمع البيانات ، ومثل هذه الوسيلة معمول بها في الدراسات المسحية عندما يكون مجتمع الدراسة من المتعلمين. وقد نفذت هذه الأطروحة ضمن دراسة كبيرة يشرف عليها الدكتور مصطفى التير، ويشارك فيها أكثر من طالب دراسات عليا، لكل

واحد اهتمامات خاصة، ومشكلة بحثية يعالجها. وكانت وسيلة جمع البيانات القاسم المشترك بين المشروعات الفرعية للدراسة الكبيرة . والاستمارة ليست طويلة ، واقتصرت على عدد محدود من الأسئلة حول الخلفية، ثم مقياسين أحدهما يقيس درجة الحادثة والآخر يقيس الاتجاه نحو قيم الديمقراطية. والمقياسان طورهما الدكتور مصطفى التير. لذلك سوف لن أتطرق في هذا الجزء إلى قضيتي الصدق والمأمونية.

جمع البيانات وإعدادها للتحليل

جمعت البيانات خلال الأشهر ديسمبر 2014 ويناير وفبراير 2015. وتمت مراجعتها أولاً بأول، ثم قامت الباحثة بتفريغ البيانات في الاستمارات المعدة لذلك وفق دليل الترميز الذي أعد للدراسة العامة، واستعانت الباحثة بزميلات لها لمراجعة هذه العملية. هذه الطريقة تصلح في حالة الاستعانة بأحد برامج تحليل البيانات الاحصائية كما تستخدم في حالة حساب المعاملات الاحصائية يدوياً. وبالطبع في حالة العينات الصغيرة العمل اليدوي ليس مهمة شاقة حتى في حالة استخدام تقنيات احصائية تتجاوز النسب المئوية. إذ تقدم كتب الاحصاء المعادلات الخاصة بمختلف تقنيات المعاملات الاحصائية، بما فيها اختبارات الدلالة والمعاملات الخاصة بقياس قوة العلاقة بين المتغيرات.

تحليل البيانات

لم تطور الباحثة فروضا وإنما اكتفت بإثارة أسئلة. لذلك قررت الاعتماد بدرجة كبيرة على تقنيات الاحصاء الوصفي، وعرض النتائج بصيغة النسب المئوية. ومع أن الباحثة لاحظت أن الكثير من رسائل الماجستير في علم الاجتماع تضمنت تقنيات إحصائية متقدمة، إلا أنها بعد التشاور مع الأستاذ المشرف قررت تقادي الزج بتقنيات إحصائية معقدة، كتلك التي يقوم بها شخص آخر وقد لا تستطيع الباحثة فهم معانيها بدقة. وتوجد ضمن أدبيات علم الاجتماع الهامة دراسات اكتفى معدوها بالنسب المئوية. وفي هذا

الخصوص، أشار الأستاذ المشرف في أكثر من مناسبة إلى الدراسة المشهورة في مجال التحديث " انحسار المجتمع التقليدي"، التي لم تتضمن جداولها الإحصائية سوى النسب المئوية. ومع ذلك تم عرض بعض البيانات في جداول متقاطعة، وحسبت لها المقاييس الإحصائية عن طريق الاستعانة بالآلة الحاسبة.

الفصل الرابع

تحليل وعرض البيانات

مقدمة

وكما ذكر في الفصل السابق، فقد تمت عملية جمع البيانات في ظروف جيدة، ولم تسجل حالات رفض كما لم تسجل حالات لبيانات مفقودة، لذلك فإن البيانات التي ستعرض في الجداول الاحصائية فيما بعد مبنية على كامل عدد أعضاء العينة. كما قررت الباحثة بناء على نصائح المشرف اختصار البيانات في جداول محدودة؛ فبدلاً من جعل جدول مستقل لكل متغير على حدة أو كل فقرة، جمعت الجداول المتشابهة في جدول واحد وفي هذا توفير في المساحة، وتقادياً لتكرار نفس المعلومات، وهو الشيء الذي لاحظته الباحثة في أكثر من رسالة ماجستير اطلعت عليها. إذ لا لزوم لوضع جدول مستقل لتوزيع أعضاء العينة حسب متغير الجنس، وآخر حسب متغير السن، وثالث حسب متغير التعليم وهكذا، طالما يمكن عرض نفس البيانات في جدول واحد. لذلك يتضمن القسم التالي عرض البيانات في نسب مئوية بطريقة تجميع الجداول ذات الموضوع الواحد في جدول واحد.

جدول رقم (3)

بيانات عامة حول العينة

المتغيرات	إناث %	ذكور %	المجموع %
السن			
من 21 إلى 40 سنة	83.6	89.8	86.7
من 41 إلى 60 سنة	16.4	8.5	12.5
أكبر من 60 سنة	0.0	1.7	0.8
المجموع	(61)100	(100)59	(120)100
الحالة الاجتماعية			
لم يتزوج	62.3	44.1	53.3

متزوج	37.7	54.2	45.8
مطلق	0.0	1.7	0.9
مكان الإقامة			
قرية أو بلدة	26.2	27.1	26.7
مدينة صغيرة	24.6	18.6	21.7
مدينة متوسطة	9.8	13.6	11.7
مدينة كبيرة	39.3	40.7	39.9
طبيعة السكن			
حوش عربي	13.1	15.3	14.2
حوش عربي في داخل مزرعة	31.1	30.5	30.8
شقه	11.5	11.9	11.7
دائرة طابق واحد (فيله)	11.5	10.2	10.8
دائرة بطابقين	21.3	22.0	21.7
آخر	11.5	10.2	10.8
العمل			
لا يعمل	32.8	15.3	24.2
لا يعمل ولكن سبق له العمل	6.6	1.7	4.2
يعمل في القطاع العام	57.4	71.2	64.1
يعمل في القطاع الخاص	3.3	11.9	7.5
استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة			
يستخدم في الانترنت	90.2	93.3	
ناشط في الفيس بوك	77.0	88.1	
ناشط في التويتر	32.8	54.2	

أولا : بيانات حول المتغيرات الخلفية لأعضاء العينة

1 - النوع والسن

توضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (3) صفات العينة. وكما ذكر في مكان سابق فقد حرصت الباحثة على أن تنقسم العينة بين الإناث والذكور منصفة، لذلك جاء الفرق بين عدديهما صغيرا. ونظرا لكون جميع أعضاء العينة من بين طلبة الدراسات العليا، لم تر الباحثة جدوى من تضمين فئات العمر فئة عمر تقل عن الواحد والعشرين سنة، لذلك قسم متغير العمر إلى الفئات المبينة في الجدول. وكما هو متوقع غالبية طلبة الأكاديمية لم تتجاوز أعمارهم الأربعين سنة. لكن الملاحظة الملفتة للنظر هي نسبة الإناث في الفئة العمرية (41 - 60) سنة. في هذه الفئة وعلى عكس المتوقع كان عدد الإناث ضعف عدد الذكور. ومع أن العينة غير احتمالية، إلا أن الباحثة لم تهتم بضرورة وجود صفات خاصة لكي يختار الطالب أو الطالبة على أساسها. لم تعتمد الباحثة اختيار الطالبات كميزات السن، وإنما حدث الاختيار بناء على تواجد الطالبة في المكان الذي قررت فيه الباحثة في يوم معين توزيع عدد من الاستثمارات. وتثير هذه النتيجة سؤالاً يمكن أن يتابع فيما بعد وهو هل بالفعل يوجد في الأكاديمية فرق في توزيع العمر يميل إلى جانب الإناث؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فهل لهذا علاقة بارتفاع معدل سن الزواج بالنسبة للإناث؟ عموماً مثل هذا النوع من الأسئلة يمكن أن تثار في دراسات تالية.

2 - الحالة الاجتماعية

نسبة غير المتزوجين عالية فهي أكبر قليلاً من نصف حجم العينة (53%). وهذا أمر متوقع فقد رصدت البيانات الخاصة بتعدادات السكان في هذا المجتمع ارتفاعاً مستمراً في سن الزواج لأول مرة. وهذه ظاهرة جديدة، فقد كان الزواج يتم في سن مبكرة بالنسبة للذكور والإناث عندما كان المجتمع في حالة ما يعرف بالمجتمع التقليدي. ويلاحظ هذا في حالات

الحدود والجدات الذين يتذكرون سن زواجهم أو جوازهن. لكن بعد أن أصبح التعليم من ضرورات الحياة العصرية بالنسبة للجنسين، تطلب الأمر تأجيل التفكير في الزواج إلى ما بعد الانتهاء من مراحل التعليم التي يرغب فيها الفتى أو الفتاة . ومع ذلك لا يزال المرء يلاحظ في البيئة المحيطة به، حالات زواج وخصوصا بالنسبة للإناث وهن لازلن في سن التعليم، ولكنها حالات محدودة.

بينت احصاءات السكان للعام 1984 أن متوسط سن الزواج لأول مرة كان بالنسبة للإناث (23) سنة في مقابل (27) سنة للذكور، ارتفع المعدل في تعداد 1995 إلى (28) سنة للإناث و(31) سنة للذكور، أما بالنسبة لتعداد عام 2006 فقد وصل متوسط سن الزواج لأول مرة بالنسبة للإناث إلى (31) سنة وللذكور (34) سنة (تعداد السكان، 2006: 58). وبالمطبع سيكون لهذا الاتجاه تداعيات على معدلات نمو السكان، ثم على حجم السكان، وبالتالي على قوة العمل في المستقبل. وقد بينت الأرقام الواردة في تعداد السكان للعام 2006 أن نسبة السكان في الفئة العمرية اقل من 15 سنة كانت في تعداد 1995 (39%) من الحجم الكلي للسكان، ثم نزلت في تعداد 2006 إلى (31%) (تعداد السكان، 2006: 42).

ثم إن الملفت للنظر في بيانات الجدول رقم (3) أن نسبة من لم يتزوج مطلقا جاءت في جانب الإناث؛ بمعنى أن النسبة الأكثر ارتفاعا كانت من حظ الإناث. ثم أن الفرق بين النسبتين عالية حيث بلغت (62%) في حالة الإناث في مقابل (44%) في حالة الذكور. وبالعودة للبيانات الواردة في آخر تعداد للسكان كانت نسبة من بلغ 15 سنة ولم يتزوج قد وصلت إلى (58%) بين الذكور في مقابل (49%) بين الإناث. مما يعني أن معدلات عينة هذه الدراسة في تعارض مع المعدلات على المستوى الوطني في هذا الشأن. وعدم تطابق المعدلات شيء لا يدعو إلى الاستغراب فالعينة ليست من العينات التي تمثل المجتمع الليبي تمثيلا مناسباً بالنسبة لعدد كبير من

المؤشرات. أعضاء العينة جميعهم ليبيون، لكنهم ينتمون إلى مجتمع فرعي أي: مجتمع خاص. وبناء على ملاحظات الباحثة فإن نسبة غير المتزوجات في العينة تبدو ممثلة للمجتمع الذي تنتمي إليه العينة. وبعبارة أخرى فإن غالبية طالبات الأكاديمية غير متزوجات. ويبدو أن هذا أمر عادي بالنسبة لطالبات الدراسات العليا، فالزواج يرتب على المرأة في المجتمع الليبي مسئوليات كثيرة، تحول بينها وبين ومواصلة الدراسة العليا. بالطبع توجد استثناءات ولكنها محدودة جداً.

3 - مكان الإقامة

تضمنت وسيلة جمع البيانات سؤالاً يهدف إلى معرفة البلدة أو القرية التي يقيم فيها عضو العينة بصفة دائمة. المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها مجتمع الدراسة موجودة في مدينة طرابلس، لكن باستثناء نسبة صغيرة فإن غالبية العظمى للطلاب يأتون من أماكن خارج مدينة طرابلس. البعض يسكن في بلدات أو قرى صغيرة، وآخرون يسكنون في مدن ذات أحجام مختلفة.

يقول التير إن أول احصاء في ليبيا بعد حصولها على الاستقلال تضمن فئتين للسكان: الرحل، وشبه رحل، ثم يستطرد: "يمكن القول أنه لا يوجد اليوم في ليبيا سكان رحل أو شبه رحل؛ الجميع مستقرون في تجمع بشري ثابت. إلا أن نمط الاستقرار هذا يأخذ أشكالاً مختلفة نميز منها:

أ - البلدة وهي أصغر الأنماط حجماً من حيث عدد السكان، وتتميز بتواجد عدد من الأسر لا تتجاوز (100) أسرة. وتعيش في منطقة جغرافية واحدة ولكن في وحدات سكنية متباعدة. بحيث تقيم كل أسرة نووية أو ممتدة في مزرعة واحدة. للبلدة اسم ويضطر السكان إلى الانتقال إلى مراكز حضرية أكبر للحصول على الحاجات الضرورية.

ب - القرية وهي نمط الاستقرار الذي تتواجد فيه من 101 إلى 300 أسرة. يسكن البعض في وحدات سكنية متقاربة قد تكون بيوت مستقلة، ويعيش

البعض الآخر في وحدات سكنية متباعدة. توجد بالقرية أماكن توفر بعض الحاجات الضرورية لسكانها، وتبقى حاجات أخرى يضطر من أراد الحصول عليها إلى الذهاب إلى أماكن أخرى مثل التزود بالوقود أو زيارة دكان الحلاق.

ج- المدينة الصغيرة وهي نمط الاستقرار الذي تتواجد فيه من 301 - 10000 أسرة. الوحدات السكنية المتلاصقة هي النمط السائد والذي يجمع ما بين الحوش العربي والشقة والدار (فيله) بطابق أو بطابقين. يحصل سكان المدينة الصغيرة على جميع أو معظم حاجاتهم الضرورية من المراكز التجارية الموجودة في مدينتهم.

د- المدينة المتوسطة وهي نمط الاستقرار الذي يصل فيه حجم السكان إلى بضعة مئات الآلاف ولا يصل تعدادهم المليون نسمة.

هـ- المدينة الكبيرة هي المدينة المليونية².

وبحسب أدبيات التحديث فإن أنماط السلوك تتأثر بحجم مكان الإقامة، وبعبارة أخرى ظروف حياة سكان القرية الصغيرة تختلف عن تلك المتوفرة لسكان المدينة الكبيرة. تتميز الحياة في القرية الصغيرة بالبساطة، وجيرة الأقارب، وسيطرة العلاقات الأولية المبنية على تفاعل اجتماعي يتم أغلبه وجهًا لوجه بين أفراد يعرفون بعضهم بعضًا. لكن الوضع في المدينة وخصوصًا الكبيرة مختلف. لا يتم السكن في المدينة على أساس القرابة والارتباطات القبلية، لذلك تتجاوز أسر تنتمي إلى مناطق مختلفة ومن جنسيات مختلفة. كما تسود العلاقات الثانوية وهي علاقات في معظمها رسمية وغير حميمة (التير، 2005: 24-25). لكل ما تقدم تقرر اعتبار مكان الإقامة من بين المتغيرات التي سيكون لها أثر على سلوك الفرد المتعلق بالتحديث وفيما بعد بالديمقراطية.

³ أخذت هذه العبارات من ورقة المعلومات رقم (1) لمادة علم الاجتماع الحضري لفصل الربيع لعام 2015.

وكما تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، فإن أعضاء العينة توزعوا بين أربع فئات: المدينة الكبيرة وتعني طرابلس وضواحيها وانتسب إليها حوالي (40%)، وصنف حوالي (12%) في المدينة المتوسطة والتي ضمت مدنا مثل الزاوية وزليطن ومصراته وما على شاكلتها. أما نصيب المدينة الصغيرة فقد تجاوز (21%) قليلا وشمل مدنا مثل الخمس ومسلاته وصرمان وصبراته ويفرن وما على شاكلتها، وصنف ما يزيد قليلا عن (26%) من أعضاء العينة ضمن القرية أو البلدة والتي شملت القلعة وجود دايم والمعمورة وما شابهها.

4 - طبيعة السكن

يسيطر نمط واحد من المساكن في بلدان كثيرة مثل الشقة في المدينة الأوربية، ولكن في حالة المجتمع الليبي، يتوزع الليبيون في وحدات سكنية مختلفة تشمل الحوش العربي؛ وقد قسم في هذه الدراسة إلى نوعين نوع شائع في المدن وآخر معروف في الريف، والشقة والدارة التي تنقسم إلى أكثر من نوع. وكما تبين الأرقام الواردة في الجدول رقم (3) فقد صنف حوالي (14%) من أعضاء العينة ضمن ساكني الحوش العربي وهو نمط موجود في المدينة بأنواعها. وصنف أكثر من (30%) من أعضاء العينة ضمن ساكن في حوش عربي في مزرعة. لقد انتشر في المناطق الزراعية نمط من السكن قد لا يجد له المرء مثيلا في مجتمعات أخرى. ويتمثل هذا النمط في تواجد عدد من المباني المتفرقة وهي عبارة عن منزل لصاحب المزرعة ومنازل أخرى لأبنائه المتزوجين. وفي بعض الأحيان تحاط المزرعة بصور بحيث لا تظهر جميع المباني للذي يمر من الطريق العام. ومع أن الكثير من هذه الوحدات السكنية تأخذ شكل الحوش العربي، إلا أن ارتفاع الدخل أدى إلى أن تتحول بعض الوحدات السكنية في داخل المزرعة إلى دارات من طابقين أو حتى أكثر.

نسبة أعضاء العينة الذين أفادوا بسكن الشقق لم تزيد عن (12%)، بينما بلغت نسبة سكان الدارات من طابق واحد أو من طابقين (32%). وإذا ما قورنت عينة الدراسة في هذا الشأن مع توزيع السكان في المجتمع الليبي بحسب آخر تعداد للسكان لتبين أن نمط سكن أعضاء العينة يختلف كثيرا عن التوزيع الذي يسود المجتمع الليبي. لقد ورد ضمن بيانات السكان أن الغالبية العظمى حوالي (65%) يسكنون في الحوش العربي، ويقيم حوالي (18%) في شقة، ولم يتجاوز سكان الدارات (12%) (تعداد السكان، 2006: 32). وفي حالة مقارنة هذه النسب يتبين أن نسبة أعضاء العينة الذين يقيمون في مساكن متميزة تتجاوز ضعف النسبة الخاصة بمجمل سكان ليبيا. وقد يرجع هذا الاختلاف ولو لجزء منه إلى فرق الزمن بين آخر تعداد للسكان والتاريخ الذي جمعت فيه بيانات هذه الدراسة.

5 - العمل

جميع أعضاء العينة في سن العمل ومع ذلك صنف أكثر من ربع أعضاء العينة (28%) لا يعمل. الغالبية العظمى لأعضاء هذه الفئة لم يسبق لها الالتحاق بعمل، ونسبة صغيرة تقل قليلا عن (7%) سبق أن التحقت بعمل ثم خرجت من سوق العمل. لم يصل أعضاء هذه المجموعة إلى سن التقاعد مما يعني أن الخروج من سوق العمل حدث نتيجة أسباب أخرى. وبالنظر إلى البيانات الواردة في استمارات جمع البيانات أن فإن أغلب أعضاء هذه المجموعة من الإناث. مما يعني أن التوقف عن العمل جاء لأسباب اجتماعية، حيث يطلب بعض الأزواج من زوجاتهم التوقف عن العمل بعد الزواج، أو بعد إنجاب أطفال. وتوجد حالات تعرفها الباحثة لإناث أتممن دراستهن الجامعية في مجالات مثل الطب والهندسة، ودخلن سوق العمل ثم توقفن عن العمل بعد الزواج بسبب إصرار الزوج على ذلك. ولكن تحول بعضهن إلى العمل في القطاع الاقتصادي غير المنظم الذي يمكن مزاوته

في المنزل مثل: إعداد أطباق الطعام أو الحلويات أو لوازم الأفراح وبيعها. وقد ساهم انتشار الاعلان عن طريق الفيسبوك في نشر هذا النشاط.

الغالبية العظمى (64%) وكما هو متوقع يعمل في القطاع العام، ولم تتجاوز نسبة العاملين في القطاع الخاص (7%). وقد ساد نمط توزيع العمل هذا في ليبيا منذ أمد طويل. وفي رأي التير لم يستحوذ العمل في القطاع العام على نسبة كبيرة قبل تطبيق سياسة التحول نحو المجتمع الاشتراكي التي بدأ في تنفيذها في أواخر عقد السبعينيات. عندئذ أصدر النظام الحاكم عددا من القرارات أدت في النهاية إلى إلغاء النشاط الاقتصادي الحر نهائيا. وفي هذا الشأن يكتب التير: "قضي على هذا النشاط بجرة قلم عندما قرر القذافي فرض النظام الاشتراكي، وبذلك تحول كل من قرر البقاء في البلاد من العاملين في القطاع الخاص إلى موظفين لدى الدولة، أو الانضمام إلى قائمة العاطلين وعندما قضي على القطاع الخاص، تولت الدولة مختلف الأنشطة بما فيها الأنشطة التجارية ومهام الاستيراد. أما مشروعات البناء والتشييد فقد تولتها شركات أجنبية تكون بعضها فقط بعد أن أعلنت ليبيا عن مشروعاتها، وساد نظام تسليم المفتاح، وضاعت على الليبيين فرصتان ذهبيتان: فرصة التدريب وإعداد كوادر مهنية، وفرصة بناء ثروات خاصة، وفي كلتا الحالتين عادت الفائدة على الأجانب. وفي هذه الظروف لم يترك الليبيين من نشاط اقتصادي سوى مجالي الزراعة والمهن التقليدية. وفي بلد يفتقر للمياه لا يتوقع أن تساهم الزراعة بنصيب مهم في الناتج الوطني الاجمالي" (التير، 2014 أ: 86).

لقد أعيد فتح الباب أمام القطاع الخاص فيما بعد، لكن الذين تعودوا على دخل ثابت وخالي من المغامرة لم يغادروا القطاع العام. لذلك لا تزال نسبة العاملين في القطاع الخاص صغيرة. ولا بد أن الأمر يحتاج إلى فترة زمنية طويلة قبل أن ينشط هذا القطاع، ويجذب إليه اليد العاملة. كما لاحظت الباحثة ان بعض العاملين في النشاط الاقتصادي غير المنظم يجيب بأنه

عاطل، مع أن الدخل من هذا النشاط قد يتفوق على دخل موظف في الدولة في وظيفة عالية.

6 - استخدام الانترنت

توضح أرقام الجدول رقم (3) أن الغالبية العظمى؛ أكثر من التسعين في المائة، تستخدم الانترنت. ليس هذا بغريب على طلبة الأكاديمية، إذ يتضمن البرنامج العلمي استخدام شبكة المعلومات الدولية، بحيث تتوفر برامج للتدريب وقاعات للاستعمال اليومي، ويدفع الطالب ثمن هذه الخدمة. وكما هو الحال في بلدان أخرى فقد أقبل الشباب إناثا وذكورا على استخدام خدمات الفيسبوك؛ إذ وصلت نسبة من يستخدم خدمات الفيسبوك بين الإناث من أعضاء العينة إلى (77%)، وبين الذكور إلى (88%). أما انتشار خدمات التويتر فلا تزال محدودة.

أقبل الليبيون وخصوصا صغار السن بجميع شرائحهم على فتح حسابات في الفيسبوك، وتوضح البيانات أن عدد حسابات الفيسبوك في ليبيا وصل في عام 2010 إلى (52) ألفا (الصواني، 2014: 256). لذلك كان شباب الفيسبوك هم الذين أشعلوا ثورة 17 فبراير. لقد حدد هؤلاء الشباب موعدا للخروج في مظاهرة سلمية، تقام في ذلك التاريخ، تخليدا لذكرى مذبحة حدثت في مدينة بنغازي في ذلك التاريخ من عام 2006. وكان الاتفاق على هذا الموعد حدث في تاريخ سابق على انطلاق ثورة تونس في نهاية العام 2010. وفي رأي كثير من الكتاب، أن الثورة التونسية شجعت على حدوث بقية ثورات الربيع. لم تكن ثورة 17 فبراير ضمن تداعيات الثورة التونسية، إلا أن الشعارات التي رفعت في ثورات الربيع العربي التي سبقت الثورة الليبية، أدت إلى أن يرفع الشباب الليبي مطالبهم إلى مستوى تغيير النظام (التير، 2014 أ: 164-165). فثورة 17 فبراير أشعلها شباب التواصل الاجتماعي، لكن سرعان ما انظم اليهم آخرون من مختلف فئات المجتمع؛ طلبه وعمال وتجار وموظفون في الدولة وحتى أفراد من الجيش والشرط

جدور رقم (4)

النسب المئوية لإجابات أعضاء العينة علي فقرات مقياس التحديث

العبارات		لا أعرف %		لا أوافق %		أوافق %		أوافق بشدة %	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
المجاهرة بالرأي حتى لو تسبب في إغضاب آخرين	--	6.7	21.3	15.3	49.2	40.7	29.5	37.3	29.5
في وقت الشدة تأتي المساعدة من القبيلة أو الأسرة	4.9	1.7	49.2	64.4	27.9	22.0	18.0	11.9	18.0
يجب أن تحصل الفتاة على التعليم الذي يناسب قدراتها	1.6	1.7	6.6	10.2	47.5	50.8	44.3	37.3	44.3
عند الاختلاف في الرأي يكون الصواب إلى جانب الأكبر سنا	9.8	6.8	44.3	54.2	37.7	23.7	8.2	15.3	8.2
يجب أن تكون علاقة الصداقة مع المتفقين في الرأي فقط	4.9	3.4	62.3	71.2	23.0	18.6	9.8	6.8	9.8
لا يعرف الشخص إلى من يلتجأ عندما يحتاج لمساعدة	8.2	13.6	34.4	42.4	37.7	37.3	19.7	6.8	19.7
الغالبية تهتم بمصالحها فقط	8.2	6.8	21.3	33.9	41.0	44.1	29.5	15.3	29.5
تقع مسئولية الفشل على الفرد	8.2	1.7	26.2	11.9	47.5	61.0	18.0	25.4	18.0
يجب احترام الرأي المختلف	--	1.7	3.3	6.8	41.0	37.3	55.7	54.2	55.7
يجب تقديم خدمات بدون مقابل	3.3	5.1	18.0	13.6	37.7	40.7	41.0	40.7	41.0
الماضي أفضل من الحاضر وهذا أفضل من المستقبل	26.2	22.0	21.3	42.4	26.2	13.6	26.2	22.0	26.2
العمل باستمرار على تحسين الدخل ولو بالسفر بعيدا	6.6	3.4	18.0	22.0	39.3	49.2	36.1	25.4	36.1
يجب تقديم الولاء على الكفاءة	--	1.7	63.9	67.8	26.2	22.0	9.8	8.5	9.8
الظواهر الطبيعية تفسر بالعلم فقط	14.8	15.3	31.1	47.5	44.3	28.8	9.8	8.5	9.8
لا تصلح المرأة لرئاسة الرجال	14.8	15.3	45.9	30.5	24.6	30.5	14.8	15.3	14.8
التخطيط للمستقبل غير مفيد	8.2	1.7	23.0	50.0	55.0	42.0	13.0	5.1	13.0
دخل الفرد باستمرار يتناقص	9.8	18.0	26.0	11.0	37.0	55.0	27.0	13.6	27.0
نتساوى الفتاة مع الشاب في حق اختيار شريك الحياة	--	--	1.6	16.0	39.0	45.0	59.0	37.3	59.0
تنظيم الولادات ضروري	11.0	5.1	13.0	47.0	36.0	33.0	39.0	13.6	39.0

تابع الجدول رقم (2)

العبارات		لا أعرف %		لا أوافق %		أوافق %		أوافق بشدة %	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
8.2	5.1	13.1	47.5	36.1	33.9	36.1	44.1	36.1	44.1
1.6	3.4	72.1	61.0	18.0	20.3	8.2	15.3	8.2	15.3
19.7	22.0	29.5	27.7	32.8	30.5	18.0	23.7	18.0	23.7
1.6	11.9	75.4	42.4	19.7	25.4	3.3	20.3	3.3	20.3
4.9	3.4	47.5	61.0	36.1	20.3	11.5	15.3	11.5	15.3
1.6	--	45.9	55.9	42.6	32.2	9.8	11.9	9.8	11.9
1.6	3.4	39.3	39.0	37.7	39.0	21.3	18.6	21.3	18.6
6.6	6.8	57.4	61.0	24.6	16.9	11.5	15.3	11.5	15.3
3.3	--	--	3.4	55.7	45.8	41.1	50.8	41.1	50.8
1.6	1.7	6.6	3.4	49.2	47.5	42.6	47.5	42.6	47.5
--	--	49.2	52.5	32.8	40.7	18.0	6.8	18.0	6.8
8.2	3.4	8.2	6.8	44.3	52.5	39.3	37.3	39.3	37.3
1.6	3.4	59.0	44.1	32.8	35.6	6.6	16.9	6.6	16.9
19.7	10.2	70.5	72.9	8.2	5.1	1.6	11.9	1.6	11.9

ثانياً: استجابات أعضاء العينة على الأداة التي تقيس اتجاهات الأفراد نحو

الحادثة

وكما ذكر في مكان سابق استعارت الباحثة الأداة التي طورها التير لقياس الاتجاهات نحو الحادثة. وكما يحدث في مثل هذه الحالات فإن الأداة تتألف من عدد من الأبعاد، ثم كتبت عبارات تتعلق بكل بعد. توزعت العبارات بكيفية بحيث لا تكون عبارات البعد الواحد متتالية. وفيما يلي الأبعاد التي تتكون منها هذه الأداة والكيفية التي أجاب بها أعضاء العينة المتعلقة بكل

بعد:

1 . الايمان بالعلم والبعد عن الخزعات

تنص أولى فقرات هذا البعد على أن الظواهر الطبيعية تفسر عن طريق العلم فقط. وكما توضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (4) فإن حوالي 15% من الاناث والذكور اختار الاجابة (لا أعرف)، ثم جاءت النسب في خانة عدم الموافقة على هذه العبارة عالية بالنسبة للاناث والذكور، ومع ذلك حوالي ثلث الاناث اختار هذه الاجابة في المقابل اختارها حوالي نصف الذكور. هذه النسب محيرة، كيف يعقل أن ما يقارب نصف عينة الاناث وحوالي ثلثي عينة الذكور لم يتفقوا مع هذه العبارة خصوصا وأن جميع هؤلاء طلبة دراسات عليا.

تتعلق العبارة الثانية في هذا البعد بتنظيم الولادات. بدت الفروق بين الجنسين واضحة جدا، ففي الوقت الذي اختارت فيه أكثر من 39% من عينة الاناث الموافقة بشدة على هذه الفقرة لم تتعد نسبة الذكور الذين اختاروا هذه الاجابة 13.6%. وفي المقابل حوالي نصف عينة الذكور اختارت الاجابة بلا أو افق. يفترض أن الموافقة مع هذه العبارة تعني القبول بتوظيف المعرفة العلمية في التحكم في عدد الولادات، وأن هذا التحكم يعني الميل نحو الحداثة. فهل يعني نمط الاجابة هذا أن الاناث أكثر حداثة من الذكور كما قد يبدو من النظر لأول وهله لهذه النسب. يرجع الاختلاف إلى طريقة تقييم العدد المناسب من الأطفال، فالرجل بالمفهوم التقليدي يرغب في عدد كبير من الأبناء وخصوصا الذكور. لا شك أن كثرة الأبناء في المجتمع التقليدي قيمة مهمة لمشاركتهم في النشاط الاقتصادي الأسري. لكن مثل هذا النشاط يكاد يكون اختفى بالكامل، فما معنى أن يختفي السبب وتبقى الرغبة.

تتعلق العبارة الثالثة بهذا البعد بعدم مناسبة خبرة كبار السن لفهم قضايا العصر. نسبة الذين اختاروا (لا أعرف) جد متدنية، وهذا أمر متوقع فالعبارة واضحة والمعاني المتضمنة فيها معروفة لدى الجميع. لكن الأمر الملفت للنظر هو اختيار حوالي ثلثي عينة الاناث الاجابة بعدم الموافقة على

العبارة، مما يعني أن التقدم في العمر لا يكون سببا في عدم مواكبة الفرد لقضايا العصر. لكن الواقع أن صغار السن هم الأقدر على مواكبة التطورات، وخصوصا في مجال التكنولوجيا. فحتى بالنسبة الهواتف الذكية توجد فجوة كبيرة بين الصغار والكبار يمكن مشاهدتها في داخل الأسرة الواحدة.

أما العبارة الرابعة في هذا البعد فتتعلق بعادة قديمة درج عليها كثير من الليبيين وهي الاعتقاد في أهمية دور المرابط. نسبة من الليبيين درج على زيارة قبور من يطلق عليهم بأولياء الله الصالحين تبركا، وطلبوا للوصول إلى هدف مادي. اختارت الغالبية العظمى لعينتي الاناث والذكور الاجابة بلا اوافق. وتصب هذه الاجابة في اتجاه الحداثة، فهل هذا بالفعل هو الموجود أم أن هناك أسباب أخرى مستترة.

يقول التير أن اجابات أفراد عينة الدراسة قد تتأثر بحدث جديد لم يؤخذ في الحسبان عند التخطيط للبحث (التير، 2015: 133-136). بمعنى قد تستجد أحداث تؤثر على أسلوب استجابة أعضاء عينة البحث. وهذا ما قد يكون وراء هذه النسبة العالية برفض زيارة أضرحة أولياء الله الصالحين حسب التعبير المتداول محليا. لقد تولت جماعات تحمل شعارات دينية تدمير عدد كبير من الأضرحة التي كانت مقصدا للجمهور في أكثر من مدينة. وعليه قد لا يعبر اختيار الاجابة عن موقف فعلي، وإنما توافقا مع أصبح شائعا خلال الفترة الأخيرة.

2 - القبول بمبدأ المساواة بين الجنسين وبين المواطنين

يعد هذا ضمن الأبعاد الهامة لأي مقياس يطور لقياس درجة حداثة الفرد، وقد تعلقت العبارة الأولى بحق المرأة في الحصول على التعليم الذي يناسب قدراتها. تعليم المرأة في ليبيا ليس بالظاهرة الجديدة، فحقها في التعليم بنفس الحق الخاص بالذكور، ضمنه أول دستور للدولة الليبية حديثة التكوين. وقد نصت المواد الخاصة بهذا الحق، وعلى ان تقوم الحكومة ببذل كل الجهد

لتحقيق هذا الهدف (التير، 2014ب: 96). ومع أن البدايات الأولى للدولة الليبية شهدت فروقات كبيرة بين الجنسين في التعليم من حيث العدد ومجالات التخصص، إلا أن الاناث تمكنوا من ردم الهوة بينهم وبين الذكور، وتحقق هذا خلال السنوات الأولى للألفية الثالثة (التير، 2014ب: 34). لذلك تعد موافقة الغالبية العظمى على هذه العبارة أمراً متوقعاً. لكن الملاحظة التي تستحق بعض التعليق تتمثل في: أن نسبة - وإن كانت صغيرة - من الاناث ومن الذكور لم توافق على هذه العبارة، فهل لا يزال يوجد لیبیون لا یوافقون على تعلیم المرأة؟

العبارة الثانية في هذا البعد تنص على أن المرأة لا تصلح أن تكون رئيسة لمجموعة من الرجال. الذين سيعارضون هذا النص هم أولئك الذين لا يفرقون بين الجنسين في جميع المجالات. أقل من ثلث عينة الذكور لم يعترض على ترأس المرأة لعدد من الرجال في مقابل 46% من عينة الاناث. مثل هذه النتيجة متوقعة ففي المجتمع الليبي لا يمانع الكثيرون في تعليم المرأة، وحصولها على عمل، ولكنهم سيعترضون ذكورا وإناثا على دخول المرأة في مجالات يراها الرجل وكذلك المرأة أن تبقى حكرا على الرجال.

أما العبارة الثالثة فتعلقت بتساوي الفتاة مع الشاب في حق اختيار شريك الحياة. لقد تعود الليبيون قبل بداية مسيرة التحديث أن يتولى الأب اختيار زوج ابنته، بل وفي أحيان كثيرة حتى زوجة ابنه. لكن بعد انتشار التعليم على نطاق واسع أصبح كثيرون يقبلون بحق الفتاة في اختيار رفيق عمرها. وافقت جميع الاناث في العينة باستثناء واحدة على هذه العبارة، بينما اعترض عليها حوالي 17% من عينة الذكور. مثل هذه الاجابات متوقعة من عينة من المتعلمين. لكن نسبة الذكور الذين لم يوافقوا على العبارة تتوافق مع ما يجري في المجتمع. فلو شملت العينة مختلف أطياف المجتمع لارتفعت هذه النسبة كثيرا. لا تزال نسبة من الذكور في هذا المجتمع تنظر إلى المرأة

ككائن يحتاج إلى رعاية وعناية. فحتى في السفر يمكن منع المرأة من السفر إذا لم يصاحبها محرم.

تعكس العبارة الرابعة النمط التقليدي الذي يقول أن المكان المناسب للمرأة هو الإقامة في بيتها، وأن تكون ربة بيت. وكما كان متوقعا من عينة من الاناث اللاتي يدرسن في مرحلة الدراسات العليا فقد بلغت نسبة المعترضات على العبارة 75% في مقابل 42% من عينة الذكور. وفي واقع الأمر توجد نسبة غير صغيرة من الذكور تعترض على عمل المرأة خصوصا إذا كان مكان العمل سيعرضها للرجال. وتوجد حالات لطبيبات ومهندسات وفي تخصصات علمية أخرى تركن العمل بعد الزواج بطلب من الزوج.

3 - القبول بحق الاختلاف

الاستعداد للقبول بمبدأ الرأي والرأي الآخر من بين الصفات التي يوصف بها الشخص الحداثي. تنص العبارة الأولى في هذا البعد على أنه عند الاختلاف في الرأي يكون الصواب إلى جانب الأكبر سنا. الاتفاق مع هذه العبارة يعكس حالة المجتمع التقليدي، حيث يحظى الكبير في السن بمكانة أرفع من الصغير ولو كان الصغير أكثر تعليما، وصاحب خبرة في مجال تقني عالي. الاختلافات في النسب المئوية للذكور والاناث بدت مختلفة في جميع مجالات الاجابة. كما أن الفروقات كانت كبيرة في حالة الاعتراض على العبارة وفي حالة الاتفاق معها. وتشير النسب المئوية إلى أن النساء يأخذن جانب النمط التقليدي أكثر مما يفعل الرجال. ففي حالة عدم الاتفاق مع العبارة وصلت نسبة الذكور إلى 54% في مقابل 44% للاناث فالفرق هنا كبير، وأكبر منه عند الموافقة على العبارة عندما بلغت النسبة في حالة الاناث إلى 39% في مقابل 23% فقط بين الذكور. وتعكس هذه الفروقات حالة واقعية لما يجري في المجتمع. حيث تخضع المرأة لرأي كبار السن رجلا كان أو امرأة في حالات أكثر بكثير من خضوع الابن الذكر لسلطة كبار السن.

تتعلق العبارة الثانية بضرورة أن يطور المرء علاقات مع الذين يتفق معهم في الرأي فقط. اعترض على هذه العبارة فقط 44% من الاناث و54% من الذكور. مما يعني أن نسبة كبيرة من الاناث وأكثر من ثلث الذكور اتفقت مع هذه العبارة. ونمط الاجابة هذا متوقع في مجتمع لم تتاح لأفراده الحياة في جو ديمقراطي يقبل باختلاف الآراء. لقد عاش أعضاء الجيل الذين سحبت العينة من بينهم في مجتمع ساد فيه خطاب اللون الواحد. فقد حرص العقيد القذافي ومساعدوه أن يقبل الجميع بما يقوله القذافي فيؤيدوا ما أيده ويعارضوا ما عارضه. وكأن العقيد القذافي الشخص الوحيد المخول بالتفكير في هذا المجتمع (الثير، 2014 أ: 207-208؛ الصواني، 2014: 246).

خصصت العبارة الثالثة لقبول الرأي المختلف. اعترض على هذه العبارة 62% من الاناث و71% من الذكور، مما يعني أن نسبة عالية من الاناث والذكور يقبلون بالرأي المخالف. الشيء الملفت في هذه النسبة أنها تتعارض والموقف من العبارة رقم اثنين، فكيف يتأتى أن يقبل الفرد بالرأي المخالف ثم يفضل أن يحصر علاقاته بين الذين يتفق معهم في الرأي فقط. أم أن الليبي يفضل أن تكون علاقاته محصورة في نطاق ضيق، وفي هذه الحالة يمكن أن تنحصر علاقاته مع أقربائه وأصدقائه الذي ارتبط معهم بعلاقات منذ زمن الطفولة. العلاقات التي يدخل فيها الفرد مع آخرين كثيرة ومتنوعة. لم تحدد العبارة طبيعة العلاقات بحيث تنحصر مثلاً في العلاقات الحميمة، فهل فكر أعضاء العينة في هذا النوع فقط من العلاقات. يمكن أن تنحصر علاقات الفرد في المجتمع التقليدي، وخصوصاً مجتمع القرية مع عدد صغير من الأفراد. لكن، ومن طبيعة المجتمع الحديث أن يدخل الفرد في علاقات مع أشخاص كثيرين ينتمون إلى مؤسسات وأماكن كثيرة. فهل نسبة كبيرة من أعضاء العينة يحمل معه مجتمع القرية بغض النظر عن مكان إقامته. الدراسات في مجال علم الاجتماع الحضري تشير إلى ظاهرة تريف

المدينة العربية (خلف، 1986: 148-149؛ التير، 2014 أ: 97-98).
وعليه فإن نسبة ليست صغيرة من سكان المدن بدلا من التأقلم مع نمط حياة
المدينة عمد إلى فرض ثقافة الريف على نمط حياة المدينة.
تنص العبارة الرابعة على: إذا اقتنع الفرد بفكرة يجب ألا يسمح لآخرين
بانتقادها؛ أي ألا يقبل الفرد أن تنتقد أفكاره بمعنى أن يتعصب لرأيه، أو كما
يقول المثل الليبي: (معزه ولو طارت). نسبة الذين وافقوا على هذه العبارة
حوالي نصف عينة الاناث 48% وحوالي ثلث عينة الذكور 35%. وقد
جعل التير التعصب للرأي أحد أهم خصائص الشخصية الليبية الحديثة والتي
يصفها بالحادثة المشوهة. وفي رأي التير أن لهذه الخاصية جذور في الثقافة
الليبية، وقويت بفعل نسق القيم الذي تعمد العقيد القذافي على غرسه في
المجتمع خلال الأربعة عقود الأخيرة (التير، 2014 أ: 206-208).

4 – التخطيط والتطلع نحو المستقبل

أولى عبارات هذا البعد تنص على أن الماضي أفضل امن الحاضر، وهذا
أفضل من المستقبل. التقليديون هم الذين سيوافقون على هذه العبارة، لأن
من خصائص الشخصية الحداثية التطلع نحو المستقبل أكثر من رجوعها إلى
الماضي. الغريب في الأمر أن هذه العبارة حصلت على أعلى نسبة (لا
أعرف)، بحيث وصلت بين الذكور إلى 22% وبين الاناث إلى 26%. لا
أعتقد أن السبب يرجع لعدم فهم المعنى فالعبارة واضحة. لابد إذا أن هناك
أسباب أخرى وراء هذه النسبة المرتفعة للإجابة بلا أعرف. قد تكون
الظروف التي تعيشها البلاد أثناء الفترة التي جمعت البيانات خلالها هي
السبب. المشكلات التي تمر بها البلاد خلال الفترة الحالية جعلت البعض
يعتقد بان المستقبل غير مشرق. وتؤكد الكتابات التاريخية حول الثورات
التي حدثت في البلدان الأخرى أن المجتمع مر بفترة تقلبات صعبة، قبل أن
تستقر الأوضاع وتحسن وتدخل البلاد في مرحلة تقدم وازدهار.

وافق مع اتجاه العبارة، وهو اتجاه عكس الحداثة أكثر من نصف حجم عينة الاناث وحوالي ثلث عينة الذكور. وبعبارة أخرى أن نسبة من وافق على النمط الحداثي بالنسبة لهذه العبارة من أعضاء العينة صغيرة.

تتصل العبارة الثانية بالتخطيط للمستقبل وتبين النسب المئوية الواردة في الجدول رقم (4) أن 69% من عينة الاناث رأت أن التخطيط للمستقبل غير مجد، في مقابل 47% من عينة الذكور. وهذه إجابة لم تتوقعها الباحثة لعينة من طلبة الدراسات العليا. إذ يفترض أن أعضاء العينة من بين المواطنين الذين يهتمون بوضع مخططات لما سيقومون به من مهام أقلها ما يتعلق بالمواد التي سيجلون فيها وكيفية تدبير المال اللازم للتسجيل في المواد، إلى جانب التفكير في وضع أهداف عامة ووضع تصورات للوصول إليها من حيث العمل والزواج والحصول على سكن وهكذا. ولأن الرجل هو المسئول عن تدبير هذه الأمور في المجتمع فقد يكون هذا وراء الفرق الكبير بين نسبتي الموافقة على العبارة حيث زادت نسبة الاناث بحوالي 22 درجة عن النسبة الخاصة بالذكور.

مستقبل الجيل الجديد مشرق هي العبارة الثالثة في هذا البعد وكما يتضح من الأرقام الواردة في الجدول رقم (4) فإن نسبة كبيرة من أعضاء العينة اختار إجابة (لا أعرف)، بحيث بلغت 20% بين الاناث وحوالي 22% بين الذكور، وهذه ثاني أعلى نسبة لنمط الإجابة هذا في الجدول المذكور. يتوقع أن يكون التشاؤم سائد بدرجة أكبر بين الكبار، ولكن الشباب بطبيعة تكوينه، وطبيعة المرحلة العمرية، يكون متفائلا ومتطلعا نحو حياة أفضل في المستقبل. ويبدو أن نظرة التشاؤم هذه ترجع إلى الظروف التي تمر بها البلاد. وعليه فإن نصف العينة بالنسبة للجنسين إما أجاب بلا يعرف أو اختار لا أوافق.

العبارة الخاصة بوجوب التمتع بالحياة وافق عليها الجميع حيث بلغت نسبة الاتفاق معها 92% بين الاناث و95% بينن الذكور. مثل هذا النمط من

الخيارات متوقع من مثل عينة الدراسة هذه. هؤلاء شباب مقبل على الحياة بدليل مواصلة الدراسة العليا بهدف تحسين الوضع الاجتماعي. ولو كانت العينة من كبار السن أو من نزلاء المستشفى أو سجن لما جاءت النسب بهذه الكيفية.

العبارة التالية لها علاقة بالادخار تحسبا لما يمكن أن يحدث من تبدلات. حازت هذه العبارة على درجة موافقة عالية وصلت في حالة الاناث إلى 85% وفي حالة الذكور إلى 90%. وعموما الادخار من القيم المتجذرة في النسق الثقافي الليبي.

5 - الطموح والمخاطرة

تتعلق العبارة الأولى لهذا البعد بالعمل باستمرار لتحسين الامكانيات المادية ولو اضطر المرء إلى الارتحال وتغيير مكان إقامته. ثلاثة أرباع عينة الاناث وكذلك عينة الذكور وافقت على العبارة. بالنظر إلى متوسط أعمار أعضاء العينة، نمط الاجابة هذا طبيعي. من بين صفات الشباب استعدادهم للبحث عن حياة أفضل ولو تطلب هذا تغيير مكان الإقامة. وما يلاحظ من حركة الهجرة غير الشرعية المنطلقة من الشواطئ الليبية باتجاه أوربا يعكس تصميم الشباب في هذا المجال. لا تشمل هذه الهجرة ليبيين لكن الغالبية شباب، ولو قابل الشباب الليبي نفس ظروف المهاجرين لفعلوا الشيء نفسه.

العبارة الثانية تتعلق بتجاوز الفشل، والتأكيد على المحاولة أكثر من مرة للنجاح، وقد وافق الجميع تقريبا على هذه العبارة. هذه الاجابة متوقعة نظرا لطبيعة العينة. لا بد وأن الكثيرين من أعضاء العينة قد جرب الفشل في الحصول على درجة النجاح في مادة دراسية أو أكثر. وبما أنه واصل مراحل الدراسة فيعني هذا أنه لم يتوقف عند حالة فشل أو أكثر.

6 - الانضباطية واحترام الوقت والمواعيد والقوانين

تتعلق العبارة الأولى بإنجاز العمل في موعده وعدم تأجيل عمل اليوم إلى غد. نسبة كبيرة اختارت الاتفاق مع العبارة التي تعني أن العمل يمكن تأجيله

إلى الغد حيث بلغت النسبة بين الاناث 59% و 57% بين الذكور، ويبدو أن المثل العربي القديم (الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك) لا أثر له بين أعضاء عينة هذه الدراسة. هل يعكس نمط الاجابة هذا حالة من حالات لا مبالاة التي يعيشها الليبيون في هذه الأيام، وأن الغالبية يحصل على مرتب دون أن يقدم خدمة، وعليه فلا معنى للاجتهاد في العمل؟

تتعلق العبارة الثانية بالالتزام بالمواعيد بدقة. صيغت العبارة بحيث تعني أن الشيء المهم هو الذهاب إلى الموعد ولا بأس من الوصول في زمن متأخر. بالطبع الدقة تعني الوصول في الموعد، والوصول في زمن متأخر يعني عدم الالتزام بالمواعيد. خلت خانة لا اعرف من أي خيار، وانقسم عدد العينة بالنسبة للجنسين بين الموافقة وعدم الموافقة. مما يعني أن نسبة كبيرة من أعضاء العينة لا تلتزم بالدقة في المواعيد، وكأن أعضاء هذه الفئة يفضلون النمط التقليدي الذي كان سائدا في القرية، قبل أن يحمل كل فرد ساعة في يده. عندئذ كانت المواعيد لها علاقة بمواعيد الصلاة؛ فيقال بعد صلاة الظهر، أو ما بين صلاة العصر وصلاة المغرب وهكذا.

7 – الاستقلالية والثقة في النفس

الثقة في النفس والشعور بالاستقلالية من بين أبعاد مقياس الحداثة، وخصت العبارة الأولى لهذا البعد لقضية كثيرا ما تثار بين الصغير ووالديه. فقد يرغب الأب أو الأم أو كليهما أن يتخصص طفلهما في مجال معرفي معين، وقد لا يلائم هذه التخصص ما يرغب في الطفل أو لا يتناسب وإمكاناته وقدراته وميوله. وإذا خضع الطفل لرغبة والديه فقد يفشل في دراسته. ومع هذا، يحول أسلوب التربية المتمثل في طاعة الوالدين بين الصغير وبين الاعتراض على رغبة والديه. لكن صفة الاستقلالية والثقة في النفس إذا توفرت لدى الصغير فإنه سيصر على فرض رغبته الخاصة بدلا من الخضوع لرغبة والديه. 26% من عينة الاناث في مقابل 36% من عينة الذكور اختاروا الموافقة على الخضوع لرغبة الأب. الفرق بين النسبتين

كبير، وعلى عكس المتوقع؛ النسبة الأكبر لنمط الاجابة التي تعكس الاستقلالية كانت للاناث بدلا من الذكور. الشعور السائد في داخل الأسرة الليبية أن الاناث أكثر التزاما من الذكور في تلبية رغبة الوالدين أو أوامرهما.

تتعلق العبارة التالية لهذا البعد بالمجاهرة بالرأي حتى لو أدت هذه المجاهرة إلى إغضاب الآخر. وفي المجتمع الليبي لا يتوقع أن يوافق على هذه العبارة نسبة كبيرة بسبب ظروف التربية التي عاش فيها الجيل الحالي البعيدة عن الجو الديمقراطي. لكن النسب تشير إلى أن 79% من عينة الاناث، و78% من عينة الذكور اتفق مع العبارة. فما الذي تعنيه هذه النتيجة؟ هل يعكس هذا خروجاً عن نمط الثقافة التقليدي الذي كان سائداً واحيائاً لقيم الحداثة؟ أم جاء نتيجة حملة التحريض التي قادها القذافي على مدى أربعة عقود، ودعا فيها الأبناء إلى عدم طاعة الوالدين أو من يقوم مقامهما من الأقارب، أو حتى المدرسين، فيما يتعلق باتباع القيم بالثورية، والتضحية من أجل مبادئ ثورة الفاتح. وهي قيم تتعارض مع نسق التربية التقليدي الذي ينص على الالتزام بأوامر ورغبات الأب، واحترام الكبير لسنه، وبغض النظر عن طبيعة عمله أو مستواه العلمي أو مكانته الاجتماعية.

8 - الانجاز والاتقان

على الفرد الاجتهاد ليقوم بعمله بأعلى درجة إتقان ممكنة، واحدة من العبارات التي تضمنها مقياس الحداثة. نسبة عالية وغير متوقعة من العينة أختار: (لا أوافق). حوالي نصف عينة الاناث، وأكثر من نصف عينة الذكور لم ير فائدة من اتقان العمل.

تتعلق العبارة الثانية بتدخل الولاء القبلي في العمل الرسمي. وكما هو معروف فإن الولاء القبلي في ليبيا قوي، ويؤثر على مجال العمل الرسمي، بحيث يحابي الرئيس أقربائه وأبناء قبيلته، ويقدمهم على الآخرين عندما

توجد أماكن شاغرة في الكادر الوظيفي. وبالطبع مثل هذا الأسلوب لا يتناسب ومفهوم الحداثة. نسبة صغيرة جدا إما أجابت بلا أعرف أو وافقت، ووصلت نسبة الموافقة على الجملة التي تنص على أن الولاء القبلي يجب ألا يتدخل في العمل الرسمي الثمانين في المائة من حجم عينة الاناث وأكبر من الثمانين بالمائة بالنسبة لعينة الذكور.

تتعلق العبارة التالية في هذا البعد بنفس فكرة الولاء القبلي وتنص صراحة على :

عند الاختيار بين متقدمين لوظيفة واحدة يجب اختيار الشخص الذي ولاءه أقوى بدلا من الشخص صاحب الخبرة الأفضل. كان المتوقع أن تختار الغالبية العظمى لأعضاء العينة عدم الموافقة على ضوء نمط الاختيار بالنسبة للعبارة السابقة. وبالنظر للبيانات الواردة في الجدول رقم (4) فإن أكثر من نصف عينة الاناث وكذلك عينة الذكور اختارت عدم الموافقة. لكن الملاحظة التي يجدر ذكرها أن النسب عند مقارنة نمط الاجابة في الحالتين لم تتطابق. حوالي 36% من عينة الاناث اختارت الموافقة على الفقرة وكذلك فعل 31% من عينة الذكور. فهل يعني هذا أن بعض الذين يقولون بوجوب إبعاد الولاء القبلي عن العمل الرسمي يقدرّون الولاء تقديرا خاصا كنوع من أنواع التضامن والتعاقد والتأييد.

9 . الولاء لوطن وليس لأسرة او قبيلة

يتعلق البعد التاسع هو الآخر بموضوع الولاء، ويفترض أن يكون الولاء الأقوى في المجتمع الحديث إلى كيان أكبر من الأسرة أو العشيرة أو القبيلة أو الطائفة ؛ أي إلى وطن وما به من مؤسسات. لذلك جاءت العبارة الأولى: في وقت الشدة لا يجد الإنسان من يمد له يد المساعدة سوى أبناء قبيلته أو أعضاء أسرته. الموافقة مع هذه العبارة تعكس سيادة البعد التقليدي. حوالي نصف عينة الاناث وثلث عينة الذكور وافقت على هذه العبارة، مما يعكس قوة الولاءات التقليدية.

وقد أشار التير بوضوح إلى ظاهرة سلطة القبيلة، وما يتعلق بها من ولاءات تبدو أقوى من أي ولاءات أخرى. عندما طبق نظام اللامركزية وظف المسؤولون ذويهم وأقربائهم، وعرفت البلاد ظواهر جد غريبة وعجيبة مثل: وجود مدرسة بها من أعضاء هيئة التدريس ضعف عدد الطلبة، وأحيانا حتى أكثر من الضعف. الشيء نفسه حدث في مختلف المؤسسات الاقتصادية والصناعية. وملاً مسئولون موجودون في المدينة الكادر بأفراد يقيمون في بلدة أو قرية المسئول، وألغي شرط التواجد اليومي في مكان العمل، بعد أن ألغي معنى العمل ومعنى تأدية واجب. وفي هذه الحالة يصبح التحايل على القانون شأن ممكن وجائز. وفيما يتعلق بموضوع التشغيل مثلا فان المنتمين للقبيلة أو العائلة يعطون الأولوية، بغض النظر عن المؤهل والخبرة وطبيعة مكان الشغل الشاغر. وقد استند التير إلى تقرير غير منشور أعدته الهيئة العامة للقوى العاملة، وجاء فيه: " أن كثيرا من الشركات العامة الوطنية تقوم بتشغيل العناصر الوطنية ذات صلة القرابة أو من نفس القبيلة التي ينتمي إليها المسئولون عن إدارة الشركة وقد وصل الأمر في إحدى الشركات يبلغ عدد موظفيها حوالي (368) موظفا منهم (245) من القبيلة أو عشيرة أمين لجننتها. يعني هذا أن أمين لجنة إدارة الشركة، أي مديرها جعل الوظائف في هذه الشركة العامة حكرا على أبناء قبيلته، بحيث بلغت نسبتهم (70%) من مجموع جميع العاملين. ويستطرد التير فيكتب: وتجدر الإشارة الى أن هذه ليست حالة شاذة يمكن أن تهمل ويتغاضى عنها، بل ظاهرة لها امتدادات في القطاع العام بمختلف إداراته ومؤسساته، وفي مختلف مناطق البلاد. وفي أحيان كثيرة عندما يتولى شخص جديد مسئولية إدارة مرفق عام، يكون التخلص من بعض الموظفين القدماء، واستبدالهم بطاقم جديد، هو أول إنجازاته. يقوم بهذا العمل ليضمن ولاء أعضاء الطاقم، أو لمن يدين له الرئيس الجديد بالولاء" (التير، 2013: 204-205). مثل هذه الإجراءات تتعارض مع قواعد العمل في

المؤسسة الحديثة. فرئيس مثل هذه المؤسسة يكرس كل جهده لإنجاحها وتقدمها، وجعلها في مستوى منافسة مثيلاتها في الداخل وفي الخارج. لكن الذي يحدث في عدد من المؤسسات، هو أن يكرس الرئيس معظم وقته للتفكير في الوسائل التي تجعل من المؤسسة جهازاً لخدمته وخدمة أقربائه. وبالطبع مثل هذا النوع من التضامن الاجتماعي لا يناسب حالة التحديث على مستوى الشخصية ومتطلبات الحداثة. كما أن إدارة بهذا الشكل لا تتناسب ومتطلبات التحديث والحداثة.

تنص العبارة الثانية على استعداد الفرد لتخصيص جزء من وقته للأعمال الخيرية. حوالي 77% من عينة الإناث وافقت على هذه العبارة فيما وصلت النسبة بالنسبة للذكور إلى 81%. وهذا أمر متوقع فمساعدة الغير من بين القيم الأصيلة في الثقافة الليبية. بل أن المجتمع التقليدي الليبي كانت به مظاهر لمساعدة الآخر أكثر بكثير مما هو موجود اليوم مثل "الرغاطة" التي كانت توظف في مناسبات متعددة في حياة القرويين من تسوية الأرض للفلاحة، وحفر البئر، والقيام بأعباء الفرح أو المأتم، إلى بناء المسكن الذي كان بسيطاً ولا يحتاج إلى التقنيات الحديثة.

10. الاغتراب

تشير الدراسات إلى أن انتشار مشاعر الاغتراب من بين المشاعر الواسعة الانتشار في المجتمع الحديث. ومن بين الفقرات التي استعملت لقياس مدى انتشار هذه المشاعر الشعور بصعوبة الحصول على المساعدات عند الحاجة. 57% من عينة الإناث وافقت على هذه العبارة، بل أن حوالي عشرين بالمائة اخترن الموافقة بشدة. كما وافق على نفس العبارة 44% من عينة الذكور.

تتعلق العبارة الثانية بمشاعر الأناية إلى الدرجة التي لا يهتم فيها بما يحدث لجاره، على الرغم من أهمية العلاقة مع الجار في الثقافة العربية الإسلامية. ففي المدينة الحديثة تختفي علاقات الجيرة التقليدية. فحتى في

المدينة الليبية قد لا يعرف الساكن اسم جاره الساكن في المنزل الملاصق. فالمعلومات المتوفرة عن الحياة الاجتماعية في مدينة طرابلس القديمة مثلاً، تشير إلى أن ربّات البيوت يبعثون من حين إلى آخر بصحون ولو صغيرة من الطعام المعد في اليوم إلى الجارات القريبات كنوع من المشاركة. ولا توجد في مجتمع اليوم أخباراً من هذا النوع.

كما يكثر الحديث في المجتمع الحديث حول معدلات التضخم، وهي معدلات ترتفع من عام إلى آخر، وإذا لم تقابلها زيادة في الدخل بنفس المعدلات فهذا يعني أن الدخل يتناقص من عام إلى آخر. 65% من الاناث و69% من الذكور اختار الاجابة التي تدل على الموافقة. إلا أن الملاحظ أن هذه العبارة حصلت على نسبة عالية نسبياً من الاجابة بلا أعرف بلغت في حالة الاناث 10% وإلى 19% في حالة الذكور. وعموماً ظاهرة ارتفاع الأسعار في المجتمع الليبي الحالي من موضوعات الساعة. الجميع يشكو من ارتفاع تكاليف المعيشة مع تنوع طلبات أعضاء الأسرة من ما يحتاجه الصغير في المدرسة من لباس وكراسات ومعدات وأحياناً كتب، إلى متطلبات الزيارات الاجتماعية وخصوصاً النسائية، وما يصرف في مناسبات الأفراح بداية من أعياد ميلاد إلى حفلات الزفات إلى مناسبات قدوم الأطفال الجدد.

جدول رقم (5)

النسب المئوية لإجابات أعضاء العينة علي فقرات مقياس الديمقراطية

العبارات		لا أعرف%		لا أوافق %		أوافق %		أوافق بشدة%	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
11.5	5.1	1.6	5.1	1.6	5.1	62.3	49.2	24.6	40.7
القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة									
1.6	5.1	3.3	3.4	47.5	32.2	47.5	32.2	47.5	59.3
التساوي أمام القانون									
9.8	13.6	14.8	20.3	55.7	37.3	19.7	28.8	19.7	28.8
المشاركة في اتخاذ القرارات									
3.3	3.4	6.6	8.5	31.1	32.2	59.0	55.9	59.0	55.9
الحوار لحل المشاكل									
8.2	11.9	34.4	16.9	37.7	49.2	19.7	22.0	19.7	22.0
تنفذ أوامر الأب دون مناقشة									
1.6	1.7	11.5	13.6	65.6	35.2	21.3	50.5	21.3	50.5
لكل رأيه ويجب أن يحترم									
8.2	1.7	11.5	16.9	52.5	42.4	27.9	39.0	27.9	39.0
التظاهر السلمي حق يكفله دستور									
6.6	8.5	42.6	64.4	39.3	16.9	11.5	10.2	11.5	10.2
وحده رئيس الدولة الذي يقرر الموضوعات التي تناقش									
4.9	8.5	54.1	52.5	31.1	18.6	9.8	20.3	9.8	20.3
تجب طاعة ولي الأمر دائما									
4.9	13.6	52.5	57.6	37.7	22.0	4.9	6.8	4.9	6.8
مشاركة الأطفال بالرأي غير مفيدة									
4.9	8.5	32.8	32.2	42.6	37.3	19.7	22.0	19.7	22.0
ستعم الفوضى إذا شارك الجميع في نقاش القرارات الهامة									
---	1.7	1.6	3.4	60.7	67.8	37.7	27.1	37.7	27.1
الاختلاف في الرأي أمر طبيعي									
3.3	1.7	3.3	1.7	44.3	67.8	49.2	28.8	49.2	28.8
إي خلاف يمكن حله بالحوار									
8.2	3.4	8.2	10.2	47.5	40.7	36.1	45.8	36.1	45.8
يجب أن يكون الحكم عن طريق القانون والمؤسسات									
9.8	10.2	47.5	50.8	36.1	23.7	6.6	15.3	6.6	15.3
القرارات من حق القادة وحدهم									
1.6	5.1	73.8	66.1	13.1	16.9	11.5	11.9	11.5	11.9
الزواج يرتبه أولياء الأمر فقط									
13.1	5.1	18.0	25.4	49.2	37.3	19.7	32.2	19.7	32.2
الأحزاب السياسية تفرق الناس									
8.2	8.5	78.7	83.1	8.2	3.4	4.9	5.1	4.9	5.1
الحرية تعني قيام الفرد بما يريد									
21.3	11.9	31.1	27.1	37.7	47.5	9.8	13.6	9.8	13.6
الأحزاب السياسية من شروط الديمقراطية									
3.3	5.1	29.5	13.6	41.0	45.8	26.2	35.6	26.2	35.6
الولاء لوطن أهم أنواع الولاءات									
9.8	3.4	6.6	10.2	52.5	55.9	31.1	30.5	31.1	30.5
يكفل القانون للجميع حق النقد									
11.5	8.5	24.6	40.7	19.7	27.1	44.3	23.7	44.3	23.7
على الحاكم أن يهتم بالأهداف وليس بالوسائل									

تابع للجدول رقم (5)

أوافق بشدة %		أوافق %		لا أوافق %		لا أعرف %		العبارات
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
33.9	37.7	40.7	31.1	15.3	18.0	10.2	13.1	المواطن الصالح مشارك سياسيا
18.6	16.4	39.0	47.5	25.4	21.3	16.9	14.8	لا بأس أن يصدر القاضي أحكاما حسب رغبة الحكومة
22.0	31.1	64.4	55.7	8.5	11.5	6.1	1.6	حق التعبير عن الرأي مكفول للجميع
22.0	31.1	64.4	57.4	22.0	13.1	3.4	---	المواطنون متساوون أمام القانون
1.7	4.9	10.2	21.3	81.4	63.9	6.8	9.8	عند التصويت ينحاز الفرد لأبناء الأسرة والقبيلة
16.9	32.8	13.6	31.1	54.2	26.2	15.3	9.8	يترشح في الانتخابات أصحاب المؤهلات التعليمية العليا فقط
39.0	41.0	52.5	55.7	5.1	1.6	3.4	1.6	الشفافية مهمة في دولة المؤسسات
23.7	41.0	59.3	44.3	11.9	11.5	5.1	3.3	تزداد المشكلات الأسرية كلما قلت مناسبات الحوار
42.4	39.3	52.5	47.5	5.1	9.8	---	3.3	تتقدم مصلحة الوطن على المصلحة الشخصية
11.9	9.8	44.1	41.0	40.7	34.4	3.4	14.8	لا يجب أن يهتم الزعيم السياسي برأي الأقلية
10.2	13.1	22.0	32.8	67.8	45.9	---	8.2	على الزعيم السياسي التمسك برأيه دائما
11.9	11.5	47.7	57.4	25.4	19.7	15.3		يمكن أن تعلق الدولة العمل بالقانون
6.8	6.6	30.5	47.5	42.4	23.0	20.3	23.0	إذا خضعت الدولة لرقابة السلطة التشريعية فلن تنجز الكثير
27.1	42.6	49.2	47.5	16.9	4.9	6.8	4.9	الانتخابات هي الطريق للمفاضلة بين مترشحين
22.0	24.6	35.6	32.8	35.6	39.3	6.8	3.3	يجب طاعة الحاكم دائما
28.8	18.0	32.2	41.0	28.8	29.5	10.2	11.5	الوصول إلى المعلومات حق النخبة فقط
27.1	31.1	22.0	36.1	37.3	27.9	13.6	4.9	الديمقراطية لا تناسب العالم الثالث
18.6	24.6	59.3	65.6	15.3	8.2	6.8	1.6	إدارة الدولة لا يفهمها كل مواطن
15.3	21.3	20.3	29.5	61.0	39.3	3.4	9.8	تبقى المشروعات الاقتصادية الكبرى حكرا للقطاع العام

ثالثاً: استجابات أعضاء العينة على فقرات الأداة التي تقيس الاتجاهات نحو الديمقراطية

هذه الأداة هي الأخرى وظفت في الدراسة الواسعة التي يشرف عليها التير، ويشارك فيها عدد من طلبة الدراسات العليا. وكما فعلت الباحثة في حالة الأداة التي تقيس الحداثة، فستستعرض الكيفية التي أجاب بها أعضاء العينة على فقرات كل بعد من أبعاد هذه الأداة.

1- المساواة

حق المساواة لجميع المواطنين من أولى الحقوق التي يؤكد عليها النظام الديمقراطي. أولى عبارات هذا البعد هو تأكيد المساواة أمام القانون، بحيث لا توجد فئة فوق القانون، أو لها مميزات خاصة بحيث لا تخضع للقانون بنفس الكيفية التي تخضع بها بقية فئات الشعب. أكدت العبارة الواردة في الأداة على أن القانون في حالة تطبيق هذا المبدأ لا يفرق بين صغير أو كبير، ولا بين غني وفقير، ولا بين ذكر وأنثى. وعند فحص الأرقام الواردة في الجدول رقم (5) يتضح أنه باستثناء نسبة صغيرة جداً لم تتجاوز في حالة عينة الإناث 5% و 8% بالنسبة لعينة الذكور، الجميع وافق على هذه العبارة. وبما أن نسبة قد لا تكون صغيرة من الذكور لا تقبل بفكرة المساواة الكاملة بين الجنسين، فإن نسبة الذكور التي اختارت الموافقة بشدة، تفوقت كثيراً على نسبة الإناث اللاتي اخترن هذه الإجابة 59% في مقابل 47%. الفرق بين النسبتين كبير، بحيث يمكن القول معه بأن الذكور في هذه الدراسة أكثر حرصاً من الإناث على التثبيت بتطبيق حق المساواة.

تتعلق العبارة الثانية في هذا البعد بحق الجميع في المشاركة في النشاط الخاص باتخاذ القرارات. لكن العبارة صيغت بعدم إعطاء هذا الحق للجميع؛ بمعنى عدم المساواة في هذا الشأن. وبفحص الأرقام الواردة في الجدول المعني يتضح أن الغالبية اختارت عدم المساواة على عكس نمط الإجابة للعبارة رقم (1). حوالي 62% من عينة الإناث و 59% من عينة الذكور

اختاروا الموافقة على هذه العبارة. يعني نمط الاجابة بهذا الشكل بأن نسبة كبيرة من أعضاء العينة، لا تتصور أن مبدأ المساواة يمتد ليصل إلى مستوى المشاركة في تقرير ورسم سياسة البلد. المساواة في الحقوق الواضحة كالتعليم والعمل وحتى في استخدام الفضاءات العامة يمكن فهمها وقبولها. لكن المساواة في مجال الحياة السياسية قضية مختلفة وليس من السهولة فهمها. وهذه النتيجة متوقعة في مجتمع لم يجرب سكانه الديمقراطية السياسية.

تشير العبارة التالية إلى نفس المعنى المتضمن في العبارة السابقة، بحيث حصرت حق اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة بين القادة فقط، واعتبرت أن العامة لا يفقهون في أمور السياسة. وكما حدث في حالة العبارة السابقة فقد توزعت الاجابات بين جميع الخيارات. اختار 10% من الاناث والذكور الاجابة بلا أعرف، ثم وصلت نسبة الموافقة على العبارة بين عينة الاناث إلى 43% وإلى 39% بين الذكور. وبعبارة أخرى تساوى الذكور والاناث في ترك حق إدارة شؤون البلاد للقادة، وعلى أن الأشخاص العاديين لا يفقهون في هذه الشؤون. وبالطبع يمثل نمط الاجابة هذا توجهها ضد القبول بمبدأ حق المساواة بين الجميع.

التساوي في الحقوق والواجبات بين الذكور والاناث هو منطوق العبارة التالية. وكما هو متوقع من عينة من المتعلمين تعليماً عالياً فإن الغالبية العظمى اتفقت مع هذه العبارة، لكن ظهرت نسبة من المعارضين عبارة عن 13% من الاناث و22% من الذكور. وهذا هو الآخر أمر متوقع، فلا بد أن لا يوافق الجميع على المساواة الكاملة بين الجنسين. فحتى الاناث أنفسهن قد يعارضن فكرة المساواة في الحقوق والواجبات. فالمساواة في الواجبات قد تفرض عليهن واجبات لا يرغبن في تحملها. ففي مجال الطب مثلاً يطلب من العاملات في هذا المجال التواجد في المستشفى لساعات طويلة بما في ذلك ساعات الليل. ومثل هذا يضع على المرأة، وخصوصاً المتزوجة أعباء

تفوق طاقتها في مجتمع ينص تقسيم العمل فيه على ألا يقوم الرجل بأي مسؤولية منزلية مثل: التنظيف وإعداد الطعام والعناية بالأطفال الصغار. لذلك يتكرر غياب المتزوجات العاملات في المجال الصحي، كما أن نسبة منهن يتقاعدن في سن مبكرة، تاركين المحال الذي بذلن فيه جهدا كبيرا لتتفرغن للمسؤوليات المنزلية، أو ليزاولن عملا آخر لا يتطلب الساعات الطويلة مثل: التدريس أو بعض الأعمال الحرة التي لا تمت للمجال المعرفي الذي تخصصن فيه بصلة.

تنص العبارة التالية على أن حق الوصول إلى المعلومات يجب أن يكون حكرا على النخبة. حظي اختيار لا أعرف بنسبة حوالي 12% من عينة الاناث و 10% من عينة الذكور. وافق على العبارة 59% من عينة الاناث و 61% من عينة الذكور. ويفترض أن يكون الوصول إلى المعلومات في المجتمع الديمقراطي متاحا للجميع. وفي مثل هذه المجتمعات تلعب الصحافة دورا رئيسيا في بيان المعلومات التي قد ترغب السلطة التنفيذية بإخفائها، لذلك يشار إلى الصحافة بالسلطة الرابعة.

تنص العبارة الأخيرة في هذا البعد أن تمثيل الشعب يجب أن يكون مقصورا على حاملي الشهادات العليا، وألا يتقدم للترشح في أي انتخابات من لا تتوفر لديه هذه المتطلبات. حظي الخيار لا أعرف بنسبة عالية نسبيا وصلت إلى 10% بين عينة الاناث و 15% بين عينة الذكور. ومع أن أكثر من نصف عينة الذكور لم يوافق على هذا الشرط وافقت عليه 63% من الاناث. تمثل هذه النتيجة أمرا محيرا لماذا مالت الاناث إلى الاخلال بمبدأ المساواة، وتفضيل فئة معينة من أبناء المجتمع. وهل التعليم يقود - في جميع الأحوال وفي جميع المجالات - إلى المعرفة والثقافة. أليس بعض من يحمل أعلى الشهادات الجامعية لا يفقه في بعض أمور الدنيا شيئا.

2 - الحرية

الحرية من بين أهم أبعاد الحياة الديمقراطية والنظام السياسي الديمقراطي. والحرية هنا هي للجميع وليست لفئات بعينها، فسياسات الاقصاء بغض النظر عن نوعها أو مجالها سياسات تتنافى ومبدأ الحرية. وبالطبع حتى في البلاد التي تصنف من البلدان الديمقراطية، قد يوجد تحيز ويوجد إقصاء. تعلقت العبارة الأولى بالطاعة العمياء في علاقة الابن بأبيه. وكما تبين الأرقام الواردة في الجدول رقم (5) فإن 57% من عينة الاناث و71% من عينة الذكور، اختاروا الموافقة على ضرورة طاعة جميع أوامر الأب بما فيها التي لا يرض عنها الابن. هل تعكس هذه الاجابة نسق الثقافة الذي كان سائدا في المجتمع؟ وهل لأن الأب هو المعني بالتمتع بالسلطة المطلقة جاءت نسبة الذكور أعلى من نسبة الاناث وبفارق 14 درجة مئوية؟ لا توفر البيانات الحالية إجابة لهذا السؤال، لكنه يستحق أن يثار في دراسة تالية. والدراسة الجيدة تثير كما من الأسئلة يساوي أو يفوق الأسئلة التي أجابت عنها، بحيث تكون منطلقا لدراسات أخرى من قبل نفس الباحث أو باحثين آخرين (التير، 2015: 60).

تتعلق العبارة الثانية في هذا البعد بحق الأطفال في التعبير عن رأيهم بصراحة. لكن صياغة العبارة جعلت الاتفاق مع العبارة يحرم الأطفال من المشاركة بالرأي. لذلك سيختار أعضاء العينة الذين يمحازون لتطبيق الديمقراطية عدم الموافقة. لكن بفحص الأرقام الخاصة بهذه الفقرة في الجدول رقم (5) يتضح أن الاجابات توزعت بين جميع الخيارات المتاحة. بداية نسبة لابأس بها، وخصوصا لدى عينة الذكور حوالي 14% اختاروا (لا أعرف). ثم إن حوالي 42% من عينة الاناث اختارت فنتي الموافقة على العبارة في مقابل 29% من عينة الذكور. وبما أن حرية إبداء الرأي هذه تعلقت بالمواضيع الخاصة بالأسرة، فيبدو أن نسبة كبيرة رأت من المفيد

تقييد حرية الأطفال في مناقشة شؤون الأسرة، التي يجب أن تترك إدارة شؤونها للوالدين فقط.

تتعلق العبارة التالية بحق التظاهر السلمي، وهو حق لم يتعود عليه الليبيون في الماضي. المظاهرات التي كان مسموحاً بها إبان حكم السابق هي مظاهرات التأييد فقط. وهذه ليست هي المقصودة في هذه العبارة. الغالبية العظمى لأعضاء العينة وافقت على وجوب المحافظة على هذا الحق. ويبدو أن الحراك السياسي الذي رافق بداية ثورة 17 فبراير، وما حدث من نشاط سياسي خلال فترة السنتين الأولتين، قد مهد الطريق أمام الليبيين ليتعرفوا على هذا النوع من النشاط السياسي.

تتعلق العبارة التالية بوجوب طاعة ولي الأمر طاعة عمياء. وكما هو معروف تتضمن الثقافة التقليدية أحكاماً بعدم جواز الخروج على ولي الأمر. وقد استغل حكام كثيرون في البلاد الإسلامية، وخلال مختلف حقب التاريخ هذا المبدأ، والنظر إلى أي حراك اجتماعي ضد السلطة السياسية القائمة، عبارة عن خروج على ولي الأمر، وعليه فهو سلوك محرم. وعموماً باستمرار يجد السلطان، أي سلطان من يفتى لصالحه، ويهاجم الذي يفتي بعدم طاعة السلطان. أكثر من نصف عينة الإناث وكذلك الذكور اختار عدم الاتفاق مع العبارة. لكن في نفس الوقت 41% من عينة الإناث و39% من عينة الذكور اختار نمط الاتفاق مع العبارة. تعني هذه النسب وجود نسبة عالية تؤيد عدم الخروج على سلطة الحاكم.

العبارة التالية تتعلق بحق مزاولة الحرية في حالة الزواج، وصيغت بحيث يتولى الوالدان ترتيب جميع أمور الزواج ابتداءً من اختيار القرين. الغالبية العظمى لم توافق على العبارة حيث بلغت النسبة بين عينة الإناث 74% وحوالي 66% بين عينة الذكور. ومع ذلك فإن حوالي ربع عينة الإناث وأكثر من ربع عينة الذكور أيدت فكرة أن يتولى الوالدان جميع الأنشطة المتعلقة بزواج أبنائهم. وهو موقف يتفق مع العادات والتقاليد القديمة.

تنص العبارة التالية على ان الحرية تعني أن يقوم الفرد بأي نمط سلوك يحلو له. الغالبية العظمى لم توافق على هذه العبارة حيث بلغت نسبة الاناث 79% وبين الذكور 83%. ونمط الاجابة هذا أمر متوقع فالحرية لا تعني أن يقوم الفرد بأي سلوك يخطر بباله. فحرية الفرد تتعلق بحرية الآخرين، ولو تصرف كل واحد على هواه لعمت الفوضى، وكثرت المشكلات الاجتماعية.

من المبادئ الأساسية في المجتمع الديمقراطي ما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي بمختلف الوسائل المتاحة، وضمن حدود القانون. الغالبية العظمى وافقت على العبارة، وبنسبة وصلت إلى مستوى الثمانين في المائة، ولم تظهر فروق ذات بال بين النسبتين الخاصتين بالاناث والذكور. ويظهر في هذا الشأن تأثير ثورة 17 فبراير، فمثل هذا النوع من الحرية لم يعرفه هؤلاء الشباب طيلة حياتهم. فأول إنجازات الأنظمة الشمولية هي تأمين وسائل الإعلام، بحيث تصبح الصحف وبقية أجهزة الإعلام تقدم فقط رأي ووجهة نظر النظام.

3 – سيادة القانون

سيادة واحترام القانون هو البعد الثالث من أبعاد الديمقراطية بحسب التعريف الاجرائي الموظف في هذه الدراسة. تتعلق العبارة الأولى لهذا البعد بضرورة أن تؤدي الحكومة مهامها من خلال مؤسسات ثابتة، وقوانين واضحة، وليس من خلال اهواء الحاكم ومزاجه. 84% من عينة الاناث و86% من عينة الذكور اختاروا الموافقة مع العبارة. وهو تحول هام أحدثته ثورة 17 فبراير؛ لأن المؤسسات الرسمية لم تكن تعمل خلال الأربعة عقود التي سبقت ثورة 17 فبراير. كان العقيد هو الذي يفكر ويخطط ويقرر ويغير حسب ما يبدو ويروق له. لقد كتب التير: " كان سلوك القذافي خلال طيلة فترة حكمه مثالا جيدا لحالة البدونة هذه . ظهر هذا بوضوح بعد خطاب

زواره عندما قرر إلغاء القوانين، وإلغاء الإدارة التقليدية واستبدالها بلجان شعبية تتولى تسيير الأمور بدون علامات واضحة (التير، 2014 أ: 218).

تتعلق العبارة الثانية لهذا البعد في حق نقد سلوك الحكومة والحكام، وأن ينظم هذا الحق قانون بحيث يكون نقداً بناءً، وليس نوعاً من التجريح وحشد الادعاءات الباطلة. الغالبية وافقت على هذا الحق، حيث بلغت النسبة لدى عينة الإناث 84% وبين الذكور حوالي 87%. ويبدو أن هذه النتيجة تعكس تأثير ثورة 17 فبراير. فالذين أجابوا على هذا الاستبيان ينتمون للجيل الذي تربى أثناء حكم شمولي. وبالطبع لم يكن هناك مجال لتوجيه أي نقد للنظام. لكن رئاسة النظام تنتقد أسلوب تأدية الإدارات لمهامها. فهو نقد من أعلى أو نقد من الداخل. لكن لا يجوز توجيه أي نقد لرأس النظام، ولا التلميح ولو من بعيد إلى أي خطأ وقع فيه. الذي تجرأ بتوجيه نقد للنظام فعل ذلك وهو يقيم في الخارج. وجهت لمن جاهر بالانتقاد أبشع التهم، وكان السجن المكان الذي توارى فيه عدد كبير منهم، بل إن البعض تم تغييره بالكامل بمن في ذلك القاطنين خارج البلاد.

الشفافية هي الصفة التالية في هذا البعد، وهي صفة تتصل بتطبيق القانون وأن يكون الجميع تحت القانون، وأن يطول العقاب كل من يخالف القانون؛ بمعنى لا يوجد مواطن فوق القانون. الغالبية العظمى أكدت على المحافظة على هذه الصفة بحيث وصلت نسبة عينة الإناث إلى 97% وبين الذكور إلى حوالي 92%. وهذه النتيجة تعكس تأثير ثورة 17 فبراير. قبل هذا التاريخ كان القانون لا يميز فئة بعينها، ولكن الواقع والذي كان واضحاً للجميع، أن هناك فئة في المجتمع تتمتع بإمكانات يتميزون بها عن بقية المواطنين، وقد يتصرفون في مناسبات وكأنهم فوق القانون.

تتعلق العبارة التالية بحق الدولة في إلغاء العمل بالقانون أثناء الأزمات. توزعت نسب الإجابات على جميع مجالات الخيارات. بداية 11% من عينة الإناث و15% من عينة الذكور اختاروا الإجابة بلا أعرف. وحيث أن مثل

الوضع الذي وصفته العبارة لم تكن لهم به معرفة سابقة، تصبح مثل هذه الاجابة مفيدة وتعكس الواقع أي: عدم المعرفة. لكن، حوالي 69% من عينة الاناث و 59% عينة الذكور اختاروا الموافقة. وفي النظام الديمقراطي لا يتوقع أن تتدخل الحكومة وتوقف العمل بالقوانين، ولو لفترة قصيرة. لكن الذين عاشوا في ليبيا عرفوا حالة إلغاء جميع القوانين وتولى الحاكم مهمة القانون؛ خطابه هي القانون، وما يصدره من رأي يصير قانونا. وعليه يبدو أن نمط الاختيار هذا من قبل أعضاء العينة يعكس الحالة التي خبروها، ورأوا أنها تصب في المصلحة العامة. ويبدو أنه لكي يطور المواطنون احتراماً كبيراً للقانون، لابد وأن يعيشوا لفترة زمنية طويلة في بيئة ديمقراطية.

4 – التداول السلمي

لعل التداول السلمي للسلطة من أهم الصفات التي تميز النظام الديمقراطي عن بقية الأنظمة السياسية. نظام به أحزاب، لها سياسات تعلنها، وتشارك في الانتخابات، والحزب الفائز هو الذي يؤلف الحكومة. وتتبادل الأحزاب السياسية الفوز والخسارة، ويرضى الجميع عما تفرزه صناديق الاقتراع.

نصت العبارة الأولى في هذا البعد على أن التداول السلمي للسلطة من أهم شروط التحول الديمقراطي. ونظرا لأن البلاد مرت بثلاث جولات من الانتخابات بعد ثورة 17 فبراير، كان المتوقع أن يوافق الجميع على هذه الفقرة. الذي حدث كما يتضح من بيانات الجدول رقم (5) أن 87% من عينة الاناث و 90% من عينة الذكور اتفقوا مع العبارة. الشيء الملفت للانتباه أن 11% من عينة الاناث فضل خيار لا أعرف. ويبدو أن هذه النسبة تمثل الواقع، فنسبة من الليبيين قد لا يكونون سمعوا هذا المصطلح. ودوامة العنف التي دخلت فيها البلاد، جعلت الاعلام، وخصوصا المرئي يسلط جل وقته لأخبار الصدام المسلح، وأعمال الخطف والسلب والنهب، ويهمل

الجانب التثقيفي الذي يحتاجه الناس. فالتحول نحو الديمقراطية لا يتم بدون تعليم وتثقيف وتجارب ناجحة.

تتعلق العبارة الثانية لهذا البعد بوجود أحزاب سياسية. لكن العبارة صيغت بحيث يفهم منها أن الأحزاب السياسية تفرق بدلا من أن توحد. تساوت نسبتي الذكور من الاناث 69% لكل منهما اختار الاتفاق مع العبارة. هل يعكس نمط الاجابة هذا المناخ الذي تربي فيه أعضاء العينة؟ لقد عاش الليبيون طوال سنوات الحكم السابق وهم يسمعون عبارات من نوع: "من تحزب خان، والحزبية إجهاض للديمقراطية، والتمثيل تدجيل" وقد تكون حالة التنافر التي حدثت بين العدد الكبير من الأحزاب السياسية الليبية وراء هذا النمط من الاجابات. لم يعرف الجيل الجديد الليبي الأحزاب السياسية إلا من خلال القراءة، أو متابعة ما يحدث في عدد من بلدان العالم. لكن بعد ثورة 17 فبراير تكونت وبسرعة أحزاب كثيرة. ولا يبدو أن هذا شيء صحي، بل على العكس هو نوع من التعبير غير الصحي. وقد وصف التير هذا الوضع : " يبدو أن الليبيين الذين لم يجربوا النشاط الحزبي شعروا وكأنهم يفتقدون حاجة هامة، لذلك ما أن سقط النظام اذي فرضه القذافي، وحتى قبل الاعلان عن قانون الأحزاب، دخلوا في سباق محموم لتكوين أحزاب. وبسرعة البرق تكاثرت الأحزاب الليبية بحيث تعددت المئة والخمسين" (التير، 2014 أ: 296).

تتعلق العبارة التالية هي الأخرى بالأحزاب على اعتبار أنها من بين مكونات النظام الديمقراطي. 47% من عينة الاناث و 61% من عينة الذكور وافق عليها. الفرق بين النسبتين كبير 14 درجة مئوية، وهي في صالح الذكور. فهل يتقدم الذكور على الاناث في مجال الثقافة السياسية. وعموما هي ثقافة جديدة وعمرها قصير، ولم تنتشر بعد على نطاق واسع.

تشير العبارة التالية إلى سلوك الحاكم: "على الحاكم الاهتمام بالأهداف وليس بالوسائل". تعني العبارة أن الصفة الهامة في الحاكم هي: قدرته على الوصول إلى الأهداف حتى ولو بطرق غير قانونية، أو غير أخلاقية، أو بفرض نظام دكتاتوري. الاتفاق مع العبارة يعني وجود دكتاتور ينفذ مشروعات وطنية أمر مقبول. فمعظم الحكام الدكتاتوريين اهتموا بتنفيذ مشروعات حيوية مستخدمين مختلف الوسائل بما فيها التي تتعارض ومبادئ حقوق الإنسان. وسائل تتضمن إهانة الكرامة الإنسانية، وعدم احترام أدمية الإنسان، ضاربين عرض الحائط بمختلف القيم الثقافية السامية. الوسائل مهمة ولا يجوز توظيف مقولة " الغاية تبرر الوسيلة"، وعليه فقد يختار الطالب طريق الغش في الامتحانات ليحقق هدفا عاما ومقبولا لديه وهو النجاح. 64% من عينة الاناث و 50% من عينة الذكور وافق على العبارة، وهذه نسبة عالية للذين يرون أن تحقيق الهدف بأي طريقة أمر مقبول، وهو وضع لا يتمشى ومتطلبات أو خصائص النظام الديمقراطي.

5 الفصل بين السلطات

الفصل بين السلطات الثلاثة الرئيسة في النظام السياسي (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، صفة هامة في النظام الديمقراطي. لكن في النظام الدكتاتوري يستحوذ الحاكم على جميع السلطات. بالطبع قد يوجد مشرع وحكومة وقاضي ولكن الجميع يأتّم بأمر الحاكم. العبارة تشير إلى أنه في القضايا الهامة على القاضي أن يصدر حكمه في الاتجاه الذي ترغب فيه الحكومة ويكون لصالحها. نسبة عالية 15% من عينة الاناث و 17% من عينة الذكور فضل الاجابة بلا يعرف. بمعنى أن عضو العينة لم يستطع اتخاذ قرار حول الذي سيفعله القاضي وهو التحيز للسلطة التنفيذية أو تبعيته للسلطة التنفيذية. ثم 64% من عينة الاناث و 58% من عينة الذكور اختار الموافقة مع العبارة أي اختار عدم استقلالية القضاء. وهو اتجاه عكس

التحول الديمقراطي، وقد يعني عدم المعرفة أكثر من أن يكون موقفا من الديمقراطية.

تتعلق العبارة التالية بمعنى التحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة. يتولى الحزب الفائز مسؤولية تأليف الحكومة، لكن لا يعني هذا إقصاء الأحزاب التي خسرت المعركة الانتخابية. إذ يتوقع أن يعمل الحزب الفائز على مشاركة الأقلية التي لم تفز في الانتخابات، فالمجموعة التي ستتولى الحكم يجب أن يكون لديها برنامج لاحتواء الأقلية التي لم تفز في الانتخابات صيغت العبارة بحيث تشير إلى أنه طالما فاز حزب بالأغلبية يجب ألا يهتم الحاكم بالأقلية. حوالي نصف أعضاء العينة ذكورا وإناثا وافقت على العبارة مما يعني اتجاهها عكس ثقافة الديمقراطية. فقط ثلث عينة الإناث عارضت العبارة فيما اختارت نسبة عالية 15% الإجابة بلا أعرف.

أما العبارة التالية فتؤكد على وجوب أن يتمسك الحاكم برأيه في جميع الحالات، وألا يستمع إلى رأي مخالف. لقد توزعت عينة الإناث مناصفة بين مؤيد للعبارة وغير مؤيد 46% لكلا الحالتين، بينما بلغت نسبة من لم يوافق بين عينة الذكور 68%.

تتعلق العبارة التالية بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. صيغت العبارة بحيث تكون الموافقة عليها تعني لا لزوم لمتابعة عمل الجهاز التنفيذي، ويجب أن يعمل لكي لينجز، وألا تعرقل نشاطه سلطة تشريعية من حين لآخر لتقييم كيفية تأديته لعمله. سجلت هذه الفقرة أعلى نسبة للخيار لا أعرف، حيث بلغت بين الإناث 23% وعند الذكور 20%. ويبدو أن هذه النسبة العالية تدل على عدم القدرة على تصور مثل هذه العلاقة بين السلطتين. وقد ساهمت هذه النتيجة في انخفاض نسبة الذين لم يوافقوا على العبارة وانحازوا نحو ضرورة المساءلة، بحيث لم تزد النسبة بين عينة الإناث عن 23% أما بالنسبة لعينة الذكور فقد وصلت إلى 42%.

شبهت العبارة التالية الحاكم بالأب، لذلك تجب طاعة أوامره. أكثر من نصف العينة وافقت على هذا الرأي بحيث وصلت النسبة بين عينة الاناث إلى 57 % وبين عينة الذكور إلى 58%. وفي مجتمع سيطرت عليه شعارات "كل الروس فدى لراسك يا قايد إحنا حراسك"، لا يستغرب هذا النمط من الاجابة. بل إن من بين الأناشيد التي شاعت بين طلبة رياض الأطفال نشيد مطلعته: " بابا معمر".

العبارة التالية تشبه الأولى من حيث أن المواطنين لا يتساوون في فهم أمور السياسة والحكم لأنها معقدة. الغالبية العظمى اتفقت مع العبارة بحيث وصلت بين الاناث إلى 90% وبين الذكور إلى 78%. ومع أن هذا النمط من الاجابة يعبر عن موقف يرفض مبدأ المساواة، إلا أنه ومن ناحية أخرى، يعكس واقع حال غالبية الليبيين.

خصصت لملكية القطاع العام فقرة نصت على أن ملكية المشروعات الكبرى يجب ان يحتكرها القطاع العام. لم يوافق الذكور وبنسبة وصلت إلى 61 % على منطوق هذه العبارة، بينما لم تتعد نفس النسبة لدى الاناث 39%. الفرق بين هتين النسبتين كبير، وقد يعكس اختلافات في اهتمامات كل من الجنسين. فدرجة احتمال انخراط الذكور في النشاط الاقتصادي الحر أعلى بكثير من درجة احتمال انخراط الإناث في نفس النشاط.

6 - المشاركة

المشاركة في مختلف الأنشطة، وخصوصا السياسية من بين مظاهر النظام الديمقراطي. تنص العبارة الأولى في هذا البعد على أن المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالفرد، وبالشأن العام ظاهرة صحية. يفترض أن هذه العبارة واضحة ولا تحتاج للشرح والتفسير، ومع ذلك اختار حوالي 10% من عينة الاناث و14% من عينة الذكور الاجابة بلا أعرف. ثم وافق عليها ثلاثة أرباع عينة الاناث وتخلفت النسبة في حالة عينة الذكور بحوالي تسع درجات إلى 66%. لماذا هذا التباين بين النسبتين ولصاح عينة الاناث.

فهل تعكس هذه النتيجة رغبة لدى الإناث ليحصلن على حقوق مشاركة كاملة في مختلف الأنشطة الاجتماعية؟ لأنهن لا يتمتعن - في واقع المجتمع الليبي- بهذه الحقوق. فلا يزال الرجل يسيطر على غالبية الأنشطة التي تقع خارج البيت.

تتعلق العبارة التالية بكون الحوار هو السبيل لحل المشكلات والخلافات السياسية. الجميع اتفق مع هذه العبارة حيث بلغت النسبة بين الاناث 90% وبين الذكور 88%. يعكس نمط الإجابة هذا أثر ثورة 17 فبراير بكل وضوح، فلم يكن لثقافة الحوار، وخصوصا على مستوى السياسة، مكان في الحياة السياسية التي سادت قبل ثورة 17 فبراير.

تتعلق العبارة التالية بضرورة احترام رأي كل فرد بمن في ذلك الأطفال. نسبة صغيرة لم تتفق مع العبارة بينما بلغت نسبة الموافقة بين عينة الاناث إلى 87 % وبالنسب لعين الذكور 86 %. هذه النسب عالية جدا وهي أيضا غريبة فاحترام الرأي الآخر ليس واسع الانتشار في الثقافة الليبية، ثم نادرا ما يتم الاستماع لرأي الصغار. فهل مثل نمط الإجابة هذا من بين تأثير ثورة 17 فبراير؟ لكن احترام الرأي الآخر لم يدخل مكونات الثقافة الليبية بعد، بل ظهر على السطح خطاب من نوع آخر يمكن الإشارة إليه بخطاب التخوين عند بعض النشطاء السياسيين، بحيث أصبح من السهل توجيه تهمة الخيانة لكل من يجاهر برأي يخالف رأي المتكلم، الذي يعد نفسه وكأنه رجل السياسة الوحيد الذي تهمة مصلحة البلد.

تنص العبارة التالية على أن لرئيس الدولة وحده الحق في تحديد الموضوعات والقضايا التي تناقش في الساحة السياسية. تعكس هذه العبارة الوضع الذي ساد في البلاد في السابق. ساد عندئذ نظام سياسي يقوم جانبه التشريعي على المؤتمرات الشعبية والنقابات والروابط ثم مؤتمر الشعب العام. ويفترض أن تعقد المؤتمرات الشعبية وما في حكمها دورات لمناقشة موضوعات سياسية، واتخاذ قرارات بشأنها. ترفع القرارات إلى مؤتمر

الشعب العام الذي ينعقد لتلخيص قرارات المؤتمرات الشعبية والتنسيق بينها. كان هذا على المستوى النظري لكن على المستوى العملي يقرر العقيد وحده تاريخ انعقاد المؤتمرات الشعبية، ثم يلقي خطاباً تتناقله جميع وسائل الاعلام يسمى خطاب ترشيدي، وفيه يحدد القذافي خط سير النقاش ويحدد حتى القرارات. وعندما تبدأ المؤتمرات في اجتماعاتها يكون أول ما تفتتح به الجلسة الأولى لكل مؤتمر اقتراح ينص على أن يكون خطاب القائد الترشيدي هو البند الأول في جدول الأعمال. تعلق حناجر المجتمعين فور هذا القول بترديد عبارات مثل: " علم يا قايد علمنا ورشد يا قايد رشدنا بيش نحقق مستقبلنا". وهذا يعني أن الجميع قد وافق على هذا المقترح المهم (التير، 2014).

51 % من عينة الاناث اختارت الموافقة مع العبارة، وهو خيار يصب في الاتجاه الذي تعود عليه المواطنون على مدى أربعة عقود. لكن المفاجأة كانت في خيارات الذكور، حيث تدنت نسبة الموافقين منهم إلى 27% فقط. ما هي الأسباب وراء هذا الاختلاف الكبير جدا بين النسبتين؟ لا تقدم البيانات التي جمعت إجابة شافية على مثل هذا السؤال، لكنه سؤال يستحق أن يطرح في دراسة تالية.

ثقافة الحوار هي موضوع العبارة التالية، فكل مشكلة يمكن حلها بالحوار. وافقت الغالبية العظمى لأعضاء العينة على العبارة بحيث وصلت نسبة الموافقة بالنسبة للإناث إلى 94% والذكور 96%. هل تعكس هذه النسب العالية فعلاً تحولاً جذرياً في الثقافة؟ ثم ما هو مصدر هذا التحول؟ أسئلة تصلح أن يفكر في إثارتها في دراسات تالية.

تنقل العبارة التالية ثقافة الحوار إلى داخل الأسرة بحيث تم التأكيد على أن المشكلات الأسرية تكثر كلما قلت مناسبات الحوار بين أعضائها. الغالبية العظمى وافقت على هذه العبارة بحيث وصلت النسبة بين عينة الاناث إلى 84% وبين عينة الذكور إلى 83%. ويبدو أن غالبية أعضاء العينة مقتنعة

بضرورة أن تفسح العلاقات الأسرية فسحة كبيرة للنقاش، بحيث تبحث المشكلات الأسرية في جو من التفاهم بدلا من التشنج الذي كثيرا ما يزيد من تعقيد المشكلة بدلا من حلها. ومع أن خيارات أعضاء العينة قد لا تعكس واقع الحياة في داخل الأسرة العادية، لكنها تعكس على الأقل ما يراه هؤلاء ضروري ومفيد.

7 - الثقافة السياسية

الثقافة السياسية هو البعد السابع والأخير في التعريف الاجرائي للديمقراطية الموظف في هذه الدراسة. تتعلق العبارة الأولى بموضوع الولاء . وقد صيغت العبارة بوضوح بحيث نصت على أن يتقدم الولاء لوطن عن بقية الولاءات. بلغت نسبة الذين وافقوا على العبارة 67% بين عينة الاناث، وارتفعت عند الذكور بحيث وصلت إلى 81%. الفرق بين النسبتين كبير مما يعني أن الفروقات المشاهدة لم تحدث بسبب الصدفة. وبعبارة أخرى لو أجري أي نوع من انواع اختبارات الدلالة لبدت الفروقات ذات دلالة معنوية. فما الذي جعل نسبة الإناث تتخلف عن تلك الخاصة بالذكور بهذه الصورة؟ وبالطبع الولاء لوطن بدلا من الولاء لكيان أصغر يمثل موقفا في اتجاه الديمقراطية. فهل تعني النسب المئوية المشار إليها أنفا أن الذكور أقدر من الإناث من حيث تقدير أهمية الوطن؟ ومن جهة أخرى هل للوطن تعريف واحد عند جميع الليبيين؟ ألا يمكن أن يكون تعريف البعض للوطن لا يتجاوز حدود القبيلة أو المدينة؟ وسيكون من المفيد الوقوف على الكيفية التي يعرف بها الأفراد الكثير من المفاهيم ذات الدلالات السياسية مثل: الوطن والحزب السياسي وسيادة القانون وهكذا.

تتعلق العبارة التالية بأن ينحاز المواطنون أثناء التصويت في نشاط سياسي إلى جانب الأسرة والعشيرة والقبيلة، مع تطبيق مبدأ " أنصر أخاك ظالما أم مظلوما". بلغت نسبة الذين عارضوا 64% بين عينة الاناث و81% بين عينة الذكور. الفرق بين النسبتين كبير حيث وصل إلى 17

درجة، وفي الاتجاه المعاكس، المتوقع أن تكون نسبة الذكور المتفقيين مع العبارة أعلى من التي للإناث. المجالات التي يظهر فيها تأييد الأقارب والتعصب لأبناء القبيلة يشارك فيها الذكور أكثر من مشاركة الإناث لكونها أنشطة تحدث في الفضاء العام، ولأن المرأة أكثر التصاقاً بالبيت، ودرجة مشاركتها في الفضاء العام محدودة، وبالنسبة للكثيرات تكاد تكون معدومة إذا استثنيت حفلات الزواج و مناسبات الوفيات.

نصت العبارة التالية على وجوب تقديم مصلحة الوطن على المصلحة الشخصية. الغالبية العظمى وافقت على هذه العبارة، وصلت النسبة بين الاناث إلى 87% وارتفعت عند الذكور بحيث وصلت إلى 95%. ويبدو أن نمط الإجابة هذا جاء بناء على ما يجب أن يكون وليس كما هو كائن. مؤشرات كثيرة تشير إلى أن الشخص الليبي العادي يجري وراء تعظيم مصالحه المادية أكثر من استعداده للتبرع بالوقت والمال لخدمة مصلحة عامة، وهذا نمط من أنماط السلوك التي انتشرت في المجتمع بعد تحوله إلى مجتمع ريعي؛ تعيش فيه الغالبية العظمى على المرتب الحكومي (التيير، 2014 أ: 88-92).

لا تحتاج مجتمعات العالم الثالث للديمقراطية وإنما لدكتاتور عادل هي العبارة الأخيرة في هذا البعد. نسبة كبيرة وافقت على هذه العبارة بحيث وصلت في حالة الاناث إلى 67% وأما في حالة الذكور فكانت 49%. لم تتوقع الباحثة نمط الإجابة هذا. لقد عمت الفرحة البلاد عندما تم التخلص من دكتاتور حكم البلاد لأكثر من أربعة عقود. وعليه افترضت الباحثة أن يعارض جميع أعضاء العينة هذه العبارة، لذلك جاءت هتين النسبتين العاليتين عكس الاتجاه المتوقع. وبدلاً من تأتي الإجابات في الاتجاه الذي توقعته الباحثة، أثارت هذه النتيجة سؤالاً هاماً، يضاف إلى تلك الأسئلة التي لا تساعد طبيعة البيانات التي وفرتها هذه الدراسة على تقديم إجابات مناسبة لها.

الفصل الخامس

الاجابة عن أسئلة الدراسة وملخص لأهم النتائج

تضمن الفصل السابق عرضا للبيانات على شكل نسب مئوية لفئات كل متغير، وكل فقرة من فقرات الأداة الخاصة بقياس الاتجاهات نحو الحادثة ونحو الديمقراطية. رأت الباحثة أن بيان التوزيعات التكرارية لأعضاء عينة الدراسة على كل فقرة يمكن أن يقدم صورة واضحة للكيفية التي توزعت بها البيانات، وأن يخصص قسم خاص لتوضيح العلاقة بين تساؤلات الدراسة والبيانات التي جمعت ميدانيا.

أولاً: الإجابة عن تساؤلات الدراسة

جرت العادة أن يتضمن الإطار النظري فروضا أو تساؤلات. ولأن الدراسات حول الديمقراطية لم تكن متاحة في السابق في المجتمع الليبي، يمكن أن ينظر لهذه الدراسة كدراسة استكشافية. لذلك لم تتضمن فروضا ولكن انتهى الجزء الخاص بالإطار النظري بعدد من الأسئلة، وسيخصص الجزء التالي لتطوير إجابات لهذه الأسئلة.

أولاً: العلاقة بين التحديث والحادثة:

يتضمن هذا الجزء الإجابة عن خمس أسئلة وقد مثل التحديث بالتعليم لكونه أهم مكونات التحديث التي تؤثر على سلوك الفرد.

1 - السؤال الأول: إلى أي مدى أصبح الشخص المتعلم يثق بالمعرفة العلمية ويوظفها في تعامله مع مشكلات الحياة اليومية؟

أربع عبارات قدمت لعضو العينة ليبين موقفه من العلم الحديث. العبارة التي حازت على نسبة اختيار في اتجاه الحادثة هي المتعلقة بزيارة أضرحة الأولياء للاستعانة بهم على حل مشكلات عصرية، ومع ذلك لم تزد هذه النسبة عن 71%، وحصلت العبارة الخاصة بتنظيم الولادات على نسبة 61%. العبارة التي توجهت نحو الموقف من العلم بطريق مباشر لم تحصل سوى عن نسبة 41%، وبعبارة أخرى أكثر من نصف أعضاء العينة لم يختار الخيار الدال على الحادثة، كذلك لم تحصل العبارة الرابعة إلا على نسبة 45%. هذه النتيجة هي عكس المتوقع، توقعت الباحثة أن تحظى

العبارات الخاصة ببعد القبول بالعلم وتقديره على نسب تقترب من المئة في المئة، لذلك يمكن القول أن إجابة هذا السؤال جاءت بالنفي، ولو استبدل السؤال بفرض لقلت أن الفرض لم يتحقق.

2 – السؤال الثاني: إلى أي مدى أصبح الشخص المتعلم يحترم المرأة ويقبل بمبدأ المساواة معها؟

العينة عبارة عن متعلمين تعليماً عالياً، والمساواة المعنية هنا هي المساواة بين الجنسين. قدمت لأفراد العينة في أربع عبارات؛ تعلقت العبارتان اللتان وصلت نسبة الموافقة على المساواة في مجاليهما 90% أو أكثر هما في اختيار القرين والحق في التعليم. لو اعتمدنا على هذه البيانات فقط لخرجنا بالنتيجة: العلاقة بين التحديث والحداثة علاقة موجبة وقوية. لكن بعد المساواة تضمن فقرتين أخيرتين؛ إحداها تؤكد على أن البيت هو المكان الأنسب للمرأة. لم تتعد نسبة الذين اعترضوا على هذه الفقرة 41%، كما لم يعترض على العبارة التي تنص على أن المرأة لا تصلح لقيادة الرجال سوى 39%. القرار الذي يمكن أن يصل إليه باحث بناء على هتين النسبتين يؤكد على أن العلاقة بين التحديث والحداثة ضعيفة جداً. لماذا ياترى هذا التذبذب في المواقف؟ إذا كان الفرد يؤيد المساواة في التعليم وفي اختيار رفيق العمر لماذا يقف أمام خروج المرأة من البيت للمشاركة بالكامل؟ ولماذا لا يقبلها كقائد، ويحصر خاصية القيادة لدى الذكور فقط؟ لقد اهتم عدد من الباحثين العرب بوصف حالة التذبذب هذه الناتجة عن الخلط بين متناقضات مثل المزج بين القديم والجديد أو بين الأصالة والحداثة. وصفها الجابري الذي اهتم بدراسة العقل العربي بالازدواجية الصميمة (الجابري 1985)، وهي حالة يعاني منها المجتمع العربي على مستوى الإدراك والتفكير والعمل بمختلف أنواعه ومستوياته. وقد اجتهد عدد من علماء الاجتماع العرب الذين اهتموا بدراسة التحديث فطورا توصيفات أو تعريفات لهذه الحالة فوصفها أحمد زائد بالحداثة الهجينة (زائد 2005)، بينما

وصفها التير بالمواعمة بين القديم والجديد(التير، 1992)، ثم تجاوز هذا الوصف في أحدث ما نشر فسامها الحادثة المشوهة(التير، 2014أ). ويخلق هذا التذبذب مشكلات على مستوى السلوك عندما يفشل أحد طرفي عملية التفاعل الاجتماعي بالتنبؤ بدقة بردود فعل الطرق الآخر.

3- السؤال الثالث: إلى أي مدى يقبل الشخص المتعلم بالرأي الآخر ويحترمه؟

تألف البعد الخاص باحترام الرأي الآخر من أربع عبارات. نالت العبارة التي توجهت بشكل مباشر حول احترام الرأي الآخر على نسبة اتفاق بلغت 94%. ولو اكتفت الباحثة بهذه العبارة فقط لتوصلت إلى النتيجة التي تؤكد على قوة العلاقة بين التحديث والحادثة. تراوحت بقية النسب بين 67% و59% و49%. العبارة التي نالت على أقل النسب هي التي تنص على أنه عند الاختلاف في الرأي يكون الصواب إلى جانب الأكبر سناً. وقد افترض أن اختيار لا أوافق هو الخيار الذي يكون في اتجاه الحادثة. لكن يبدو أن نسبة عالية من أعضاء العينة تأثر بالقيمة الثقافية المخصصة لكبار السن في المجتمع. وبصفة عامة يمكن القول أن البيانات الخاصة بهذه العبارات تؤكد على وجود علاقة بين التحديث والحادثة.

4- السؤال الرابع: إلى أي مدى أصبح الشخص المتعلم طموح ويعتمد التخطيط في برامج المستقبلية؟

للإجابة عن هذا السؤال تضمن مقياس الحادثة خمس عبارات تباينت النسب التي حصلت عليها كل منها. بلغت النسبة لإحدى العبارات 95%؛ هؤلاء هم الذين فضلوا الاختيار في اتجاه الحادثة. بلغت النسبة لعبارة أخرى 87%، وفي المقابل تدنت النسب التالية إلى 59% و53%، وأخيراً إلى 39% في حالة إحدى العبارات. وعلى الرغم من هذه الفروقات في النسب يمكن القول: توجد علاقة بين التعليم وخاصية الطموح والتخطيط.

5 – السؤال الخامس: إلى أي مدى أصبح الشخص المتعلم يحترم العمل ويقدر الاجتهاد والإتقان فيه؟

احترام العمل يعني احترام قانون العمل والتقييد بشروطه وتنظيماته وقواعده؛ يعني هذا احترام مكان ووقت العمل بحيث يخصص مكان ووقت العمل لإنجاز العمل الرسمي بأفضل كيفية ممكنة. العبارة نصت بطريق مباشر على ضرورة الاجتهاد في العمل والعناية بإتقان المنتج. حوالي خمسين في المئة فقط وافق على هذه العبارة مما يعني أن حوالي نصف أعضاء العينة لم ير ضرورة التقييد بشروط قانون العمل. وكما هو معروف ومشاهد في هذا المجتمع أن العاملين في القطاع العام وهم الغالبية العظمى للقوى العاملة لا يعملون بمستوى النشاط والتفاني الذي يفرضه القانون. لذلك تلعب العلاقات الخاصة والمحسوبية دورا هاما في حصول الفرد على ما يستحقه من خدمات.

العبارة الثانية نصت على ضرورة استبعاد الولاء القبلي من مجال العمل؛ بمعنى أن تكون المعاملة موحدة بغض النظر عن العلاقات الخاصة التي تربط بين الأفراد. 86% من أعضاء العينة وافقوا على ضرورة استبعاد الولاءات القبلية من مجال العمل. ومع أن نتيجة العبارة الأولى لم تكن في صالح وجود علاقة قوية بين التعليم أي مؤشر التحديث وإتقان العمل، إلا أن النسبة العالية في حالة العبارة الثانية تبرر للباحثة القول بوجود علاقة بين هذين المتغيرين. قد لا تكون علاقة قوية ولكنها قد ترقى إلى مستوى العلاقة المتوسطة.

ثانيا: العلاقة بين الحداثة والديمقراطية:

6 – إجابة السؤال السادس: إلى أي مدى يرتبط التباین في درجة الحداثة مع القبول بمبدأ المساواة بين المواطنين؟

جدول رقم (6)

العلاقة بين متغيري الحادثة ومبدأ المساواة

الخيار	درجة الحادثة		المجموع
	منخفض %	مرتفع %	
لا أوافق	11	2	67
موافق	43	37	39
موافق بشدة	46	61	14
المجموع	100 (61)	100 (59)	120

مربع كا = 5.8 درجات الحرية = 2 مستوى الدلالة 0.055 ، درجة التوافق = 0.215

"المواطنون متساوون أمام القانون ولا فرق بين غني وفقير، ولا كبير أو صغير، ولا ذكر وأنثى"، هذه هي العبارة التي تم اختيارها للتعبير عن المساواة. تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (6) كيف توزعت النسب المئوية لإجابات أعضاء العينة بين الخيارات الثلاث. بدت الفروقات واضحة بين خيارات الذين صنفوا تحت درجة حادثة منخفضة، وبين من صنفوا درجاتهم على مقياس الحادثة عالية عند الخيار "لا أوافق" و"أوافق بشدة". فالفرق بين التصنيفين بالنسبة لا أوافق واضح وهو عبارة تسع درجات مئوية. أما بالنسبة لاختيار موافق بشدة فإن الفرق بين النسبتين وصل إلى 15 درجة، بمعنى أن نسبة الذين اختاروا هذا الخيار بين الذين صنفوا عالي على مقياس الحادثة أكبر بكثير من الذين صنفوا منخفض على مقياس الحادثة. لكن ومع ذلك قيمة مربع كالم تكن كبيرة، وهي بدرجتين للحرية لها دلالة على مستوى: 0.05، ووصلت قوة العلاقة إلى: 0.215 وهي درجة متوسطة.

7 – إجابة السؤال السابع: إلى أي مدى يرتبط التباين في درجة الحادثة مع القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة؟

جدول رقم (7)

العلاقة بين متغيري الحادثة ومبدأ التداول السلمي للسلطة

الخيار	درجة الحادثة		المجموع
	مرتفع	منخفض	
لا أوافق	3	20	14
موافق	51	60	67
موافق بشدة	46	20	39
المجموع	100 (59)	100 (61)	120

مربع كا=13.61 درجات الحرية=2، مستوى الدلالة=0.001، درجة التوافق=0.319

العبارة التي اختيرت للإجابة عن هذا السؤال تنص على: "القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة، من أهم شروط التحول الديمقراطي". يمثل التحليل الاحصائي المعروض في الجدول رقم (7) الكيفية التي توزعت بها إجابات أعضاء العينة بين الخيارات أمام العبارة. النسب المئوية بين التصنيف منخفض ومرتفع على مقياس الحادثة واضحة ومرتفعة، مما يسمح للباحثة أن تستنتج بوجود علاقة بين المتغيرين حتى قبل الاستعانة بمعاملات الاحصاء الاستدلالي. وحجم مربع كا (13.61) بدرجتين للحرية كبير، لذلك تجاوزت درجة دلالاته المعنوية مستوى (0.001)، كما وصلت درجة العلاقة إلى 0.319 وتدل على درجة علاقة قوية بين المتغيرين المعنيين في السؤال السابع.

8 - إجابة السؤال الثامن : إلى أي مدى يرتبط التباين في درجة الحادثة مع القبول بمبدأ حرية التعبير عن الرأي.

جدول رقم (8)

العلاقة بين متغيري الحادثة ومبدأ حرية التعبير

الخيار	درجة الحادثة		المجموع
	مرتفع	منخفض	
لا أوافق	8	19	16
موافق	68	52	72
موافق بشدة	24	29	32
المجموع	59	61	120

مربع كا=3.60 ، درجات الحرية 2، الدلالة =0.165 ، درجة التوافق=0.171

العبارة التي اختيرت لتمثل حرية التعبير تنص على : "لكل مواطن الحق في التعبير عن رأيه في الشأن العام بحرية في اللقاءات العامة أو في وسائل الاعلام". يتضمن الجدول رقم (8) الكيفية التي توزعت بها اختيارات أعضاء العينة، وكما يبدو واضحاً من النسب المئوية أن هذه النسب لم تشر إلى وجود علاقة بين المتغيرين. فمثلاً نسبة الذين اختاروا الموافقة بشدة هي الأعلى بين الذين صنفوا درجاتهم منخفضة على مقياس الحادثة. لذلك جاءت قيمة مربع كا صغيرة وليست ذات دلالة معنوية. وعليه نستنتج أن العلاقة التي توقعها السؤال الثامن لم تتحقق.

9 - إجابة السؤال التاسع: إلى مدى يرتبط التباين في درجة الحادثة بقبول فكرة الحاكم المستبد العادل (دكتاتور ولكنه يعمل لمصلحة الوطن).

جدول رقم (9)

العلاقة بين متغيري الحادثة والقبول بالحاكم المستبد والعادل

الخيار	درجة الحادثة		المجموع
	مرتفع	منخفض	
لا أوافق	35	41	46
موافق	28	31	35
موافق بشدة	37	28	39
المجموع	100 (59)	100 (61)	120

مربع كا=1.2 ، درجات الحرية = 2 ، مستوى الدلالة = 0.545 ، ليس له دلالة معنوية.

العبارة المتعلقة بالسؤال التاسع تنص على: "لا تحتاج مجتمعات العالم الثالث إلى الديمقراطية، وإنما إلى دكتاتور عادل يحكمها". الكيفية التي توزعت بها اختيارات أعضاء العينة بالنسبة لهذه الفقرة تبينها النسب الموجودة في الجدول رقم (9). وكما يتضح من هذه النسب أن غالبية أفراد العينة اختارت الموافقة على العبارة. والملفت للانتباه أن النسبة الأكبر للرافضين للعبارة كانت من نصيب الذين صنفوا تحت منخفض بالنسبة لمقياس الحادثة. لذلك يمكن القول أن الإجابة عن السؤال التاسع تؤكد على عدم وجود علاقة بين المتغيرين. وتثير هذه النتيجة أكثر من علامة استفهام. درجات أعضاء العينة على مقياس الحادثة كانت في المجمل عالية، وكذلك العلاقة بين الحادثة والديمقراطية، كما تم تعريفهما إجرائيا في هذه الدراسة قوية. وعليه كان من المتوقع أن لا توافق غالبية أعضاء العينة على اتجاه هذه العبارة. وأن لا يرضى الذين تحرروا من حكم دكتاتور بدكتاتور جديد. فهل يعني نمط الإجابة هذا أن النظام الذي عاشه الليبيون خلال أربعة عقود لا يزال يلقي بظلاله على خيارات المواطن بصفة عامة، والمواطن المتعلم

بصفة خاصة؟ وتقدم هذه النتيجة دعماً أمبيريقياً للفرض الذي صاغه باحثون في العلوم الاجتماعية والقائل: لا يقود غياب الدكتاتور بالضرورة إلى غياب آثاره. أو كما أكد التير على أن غياب العقيد القذافي عن المشهد السياسي الليبي لا يعني زوال أفكاره وأطروحاته، إذ ستبقى آثار هذه الأطروحات تتدخل في خيارات المواطنين لفترة من الزمن قد تكون طويلة (التير، 2014 أ: 178-179).

ثالثاً: العلاقة بين النوع والخلفية الحضارية (قرية - مدينة كبيرة) من جهة والحادثة والديمقراطية من جهة أخرى

ويتضمن هذا الجزء: (أ) توزيع درجات العينة على مقياس الحادثة وكذلك توزيع درجات العينة على مقياس الديمقراطية، ثم (ب) الإجابة عن أربع أسئلة:

أ – توزيع درجات أفراد العينة على مقياس الحادثة والديمقراطية:

جدول رقم (10)

توزيع درجات العينة على مقياس الحادثة

الدرجة	التكرار	التكرار التراكمي	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
48	1	1	0.8	0.8
50	1	2	0.8	1.7
51	1	3	0.8	2.5
53	2	5	1.7	4.2
56	1	6	0.8	5.0
58	1	7	0.8	5.8
59	1	8	0.8	6.6
61	2	10	1.7	8.3
62	1	11	0.8	9.1
63	3	14	2.5	11.6

13.3	1.7	16	2	64
19.1	5.8	23	7	65
23.3	4.2	28	5	66
26.6	3.3	32	4	67
29.1	2.5	35	3	68
38.3	9.2	46	11	69
47.5	9.2	57	11	70
50.8	3.3	61	4	71
58.3	7.5	70	9	72
64.2	5.8	77	7	73
68.3	4.2	82	5	74
75.8	7.5	91	9	75
79.2	3.3	95	4	77
81.7	2.5	98	3	78
8.85	4.2	103	5	79
89.2	3.3	107	4	80
93.3	4.2	112	5	81
95.8	2.5	1145	3	82
97.5	1.8	117	2	86
98.3	0.8	118	1	87
99.2	0.8	119	1	88
100.0	0.8	120	1	89
	100	120	120	المجموع

نظريا يمكن أن تتوزع القيم بالنسبة لمقياس الحادثة بين صفر و99، ولكن وكما تبين بيانات الجدول رقم (8)، فإن البيانات توزعت ما بين 48 و89. ولو فرضنا أننا قررنا أن نقسم المقياس إلى ثلاث فئات متقاربة من حيث العدد، بحيث يمكن التمييز بين فئات ذوي القيم المنخفضة على مقياس الحادثة، وذوي القيم المتوسطة، وفئة القيم

العالية أو الحدائين، لاحتاج الثلث الأول إلى 14 قيمة (48-67) ليصبح العدد يساوي 32%، واحتاج الثلث الأخير إلى 13 قيمة (73- 89) ليصبح العدد يساوي 30%. أما الفئة التي في الوسط فلن تحتاج إلا لأربعة قيم (68-72) ليعادل العدد 38% من المجموع العام. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 71.23 وقسمة الانحراف المعياري 7.71.

جدول رقم (11)

توزيع درجات العينة على مقياس الديمقراطية

الدرجة	التكرار	التكرار التراكمي	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
50	1	1	0.8	0.8
53	1	2	0.8	1.7
59	1	3	0.8	2.5
60	1	4	0.8	3.3
62	1	5	0.8	4.2
63	1	6	0.8	5.0
64	1	7	0.8	5.8
65	1	8	0.8	6.7
68	1	9	0.8	7.5
70	1	10	0.8	8.3
73	3	13	2.5	10.8
75	2	15	1.7	12.5
76	2	17	1.7	14.2
77	4	21	3.3	17.5
78	4	25	3.3	20.8
79	3	28	2.5	23.3
80	3	31	2.5	25.8
81	7	38	5.8	31.7
82	2	40	1.7	33.3

39.2	5.8	47	7	83
42.5	3.3	51	4	84
47.5	5.0	57	6	85
51.5	4.2	62	5	86
55.7	4.2	67	5	87
58.2	2.5	70	3	88
61.5	3.3	74	4	89
66.5	5.0	80	6	90
70.7	4.2	85	5	92
74.0	3.3	89	4	93
76.5	2.5	92	3	94
79.0	2.5	95	3	95
84.0	5.0	101	6	96
87.5	3.3	105	4	97
90.0	2.5	108	3	98
91.7	1.7	110	2	99
93.3	1.7	112	2	100
95.0	1.7	114	2	101
95.8	0.8	115	1	102
96.7	0.8	116	1	105
5.97	0.8	117	1	106
99.2	1.7	119	2	108
100.0	0.8	18 119	1	113
		120	120	المجموع

نظريا يمكن أن تتوزع القيم بالنسبة لمقياس الديمقراطية بين صفر و123، ولكن وكما تبين بيانات الجدول (9) فإن البيانات توزعت ما بين 50 و113. يمكن تقسيم المقياس إلى ثلاث فئات متقاربة من حيث العدد، بحيث يمكن التمييز بين فئات ذوي

القيم المنخفضة على مقياس الاتجاه نحو الديمقراطية ، وذوي القيم المتوسطة، وفئة القيم العالية. وفي هذه الحالة سيحتاج الثلث الأول إلى 17 قيمة (50 - 80) ليصبح العدد يساوي 31%، ويحتاج الثلث الأخير إلى 18 قيمة (88- 113) ليصبح العدد يساوي 33%. أما الفئة التي في الوسط فستحتاج لسبعة قيم (81 - 87) ليعادل العدد 36% من المجموع العام. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 85.96 وقيمة الانحراف المعياري 11.7.

ب - الإجابة عن أربع أسئلة:

10 - إجابة السؤال العاشر: هل توجد علاقة بين النوع ودرجة الفرد على مقياس الحداثة؟

جدول رقم (12)

العلاقة بين متغيري النوع والحداثة

الحداثة	ذكر %	أنثى %
منخفض	54	48
مرتفع	46	52
المجموع	100 (59)	100 (61)

مربع كا = 0.530، درجات الحرية = 1، ليس له دلالة معنوية

وكما توضح البيانات الاحصائية الواردة في الجدول رقم (12)، قيمة مربع كاف صغيرة جداً؛ مما يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين النوع والحداثة. لذلك لا يوجد ما يبرر القول أن الذكور يسجلون درجات أعلى على وحدة قياس الاتجاهات نحو الديمقراطية كما قد يتوقع. بل إن عينة الإناث سجلت النسبة الأعلى في التصنيف عالي على المقياس 52% في مقابل 48% . لكن الفروقات متواضعة، ولم ترق إلى المستوى الذي يجعل اختبار الدلالة لمربع كا يصل إلى الدرجة التي تجعل الفروقات المشاهدة للقيم تحدث بسبب أكثر من أن تكون حدثت بمحض الصدفة.

11- إجابة السؤال الحادي عشر: هل توجد علاقة بين النوع ودرجة الفرد على مقياس الاتجاه نحو الديمقراطية؟

جدول رقم (13)

العلاقة بين متغيري النوع والديمقراطية

الديمقراطية	ذكر %	أنثى %
منخفض	32	31
متوسط	25	34.5
مرتفع	43	34.5
المجموع	100	100
	(59)	(61)

مربع كا= 1.30، درجات الحرية=2، ليس له دلالة معنوية وكما يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (13)، فإن قيمة مربع كا صغيرة جداً، مما يعني عدم وجود علاقة بين متغيري النوع والاتجاه نحو الديمقراطية.

12 - إجابة السؤال الثاني عشر: هل توجد علاقة بين الخلفية الحضارية ودرجة الفرد على مقياس الحداثة؟

جدول رقم (14)

العلاقة بين متغيري حجم نمط الاستقرار والحداثة

الحداثة	حجم نمط الاستقرار %			
	قرية	مدينة صغيرة	مدينة متوسطة	مدينة كبيرة
منخفض	56	58	50	44
مرتفع	44	42	50	56
المجموع	100	100	100	100
	(32)	(26)	(14)	(48)

مربع كا= 1.83، درجات الحرية=3، ليس له دلالة معنوية.

لو اقتصر الاهتمام بطرفي الجدول لاتضح أن 56% من قاطني القرية صنفوا منخفض على المقياس وأن 44% صنفوا مرتفع. قيمة النسبتين تكررت في حالة المدينة الكبيرة ولكن معكوسة بحيث جاءت النسبة الكبيرة 56% في خانة مرتفع، وهكذا يمكن أن نستنتج بوجود علاقة بين المتغيرين. ولكن توزيع القيم بين ثمانية أقسام أدى إلى تدني قيمة مربع كا إلى أكثر من اثنين، وبثلاث درجات حرية، بدى واضحا أن النتيجة ستكون بعدم وجود علاقة بين متغيري نمط الاستقرار والاتجاه نحو الحداثة.

13- إجابة السؤال الثالث عشر: هل توجد علاقة بين الخلفية الحضارية ودرجة الفرد على مقياس الاتجاه نحو الديمقراطية؟

جدول رقم (15)

العلاقة بين متغيري حجم نمط الاستقرار والديمقراطية

الديمقراطية	حجم نمط الاستقرار %			
	قرية	مدينة صغيرة	مدينة متوسطة	مدينة كبيرة
منخفض	47	27	43	21
متوسط	28	35	21	31
مرتفع	25	38	36	48
المجموع	100	100	100	100
	(32)	(26)	(14)	(48)

مربع كا=8.10، درجات الحرية=6، مستوى الدلالة: 0.231، قوة العلاقة: 0.019

بالنظر للكيفية التي توزعت بها خيارات أعضاء العينة بالنسبة للقادمين من قرى، يتضح أن النسبة الكبرى صنف منخفضة على مقياس الاتجاه نحو الديمقراطية، والنسبة الأصغر هي التي صنف مرتفع. وبالنظر إلى خيارات القادمين من مدينة كبيرة، يتبين أن ما يقرب من نصفهم صنف إجاباتهم ضمن فئة مرتفع. ومن جهة أخرى صنف أصغر النسب تحت فئة منخفض.

يمكن ملاحظة أن نمط توزيع الخيارات هذا تكرر لدى أعضاء العينة القادمين من مدينة صغيرة. ولو اقتصر الجدول السابق على القادمين من القرية والمدينة الصغيرة والمدينة الكبيرة، لكبرت قيمة مربع كا ولأمكن القول بوجود علاقة بين متغيري نمط الاستقرار والاتجاه نحو الديمقراطية. لكن التوزيع الخاص بأعضاء العينة القادمين من المدينة المتوسطة أخذ شكلا مغايرا. لذلك لم ترتفع قيمة مربع كا إلى مستوى القبول بوجود علاقة بدلالة معنوية لا تقل عن 05. ومع ذلك كتبت الباحثة مستوى الدلالة الذي لم يكن كبيرا، وقيمة العلاقة وهي غير كبيرة، أخذه بالرأي الذي يأخذ به التير والمتمثل في بيان المقاييس الاحصائية المتواضعة في حالة كون البيانات تشير إلى وجود علاقة بين المتغيرات ولكنها علاقة ليست قوية (التير، 2015: 209).

خامسا: يتعلق الجزء التالي بالتعرف على العلاقة بين الحادثة والديمقراطية:

14 - إجابة السؤال الرابع عشر: هل توجد علاقة بين درجات الفرد على مقياس الاتجاهات نحو الحادثة ودرجاته على مقياس الاتجاهات نحو الديمقراطية؟

جدول (16)

العلاقة بين متغيري الحادثة والديمقراطية

الديمقراطية	الحادثة		
	منخفض	متوسط	مرتفع
منخفض	19	9	10
متوسط	15	9	12
مرتفع	1	8	37
المجموع	35	26	59

مربع كا= 34.737، درجات الحرية=4، ذو دلالة معنوية على مستوى 0.001، درجة التوافق = 0.474.

بالنظر للمقاييس الاحصائية المتعلقة بالبيانات الواردة في الجدول رقم (16) يتبين أن قيمة مربع كا عالية، وكذلك قوة العلاقة مقاسة بدرجة التوافق، لذلك أمكن القول بوجود علاقة بين متغيري الاتجاه نحو الحادثة والاتجاه نحو الديمقراطية.

ثانيا: ملخص بأهم نتائج الدراسة

انطلقت هذه الدراسة من فرض رئيس يتمحور حول العلاقة بين التحديث والحادثة والديمقراطية. جزء كبير من أدبيات مدرسة التحديث تمحورت حول العلاقة بين التحديث والحادثة. كانت البداية بأعمال دانيال ليرنير خلال خمسينيات القرن العشرين، ثم تبعه عدد من الباحثين الغربيين. وخلال سبعينيات القرن العشرين تبنى باحثون عرب متخصصون في علم الاجتماع هذا الفرض النظري واختبروه في دراسات محلية. وتتمثل هذه الدراسات بالنسبة للمجتمع الليبي في أعمال مصطفى التير وياسين الكبير وعبدالله الهماي وعدد كبير من طلبتهم. وقد طور علماء الاجتماع مقاييس لقياس العلاقة بين المتغيرين، اشتملت العلاقة على أبعاد كثيرة؛ من بينها المساواة بين الجنسين وبين المواطنين في الحقوق والواجبات، وحرية ابداء الرأي وحرية الاختيار، والقبول بالرأي الآخر واحترامه. ونفس هذه الأبعاد وجدت في الدراسات الخاصة بالديمقراطية. لذلك كان من الطبيعي التفكير في دراسة تربط بين الثلاث متغيرات. ويجب التنويه أن هذه الدراسة هي جزء من دراسة عامة يشرف عليها الدكتور التير ويشارك فيها أكثر من باحث، وتنفذ في مناطق مختلفة من المجتمع الليبي، وتجرى على عينات تشتمل على مستويات متنوعة من حيث مستوى التعليم، والعمر، ومجال العمل، والوضع الاقتصادي. ونظرا للظروف الخاصة بالباحثة اختارت عينة غير احتمالية، ومتجانسة من حيث العمر ومستوى التعليم ومكان التواجد.

وكما ذكر في مكان سابق جرت عملية جمع البيانات في داخل إطار الأكاديمية الليبية للدراسات العليا في مدينة طرابلس، وتعمدت الباحثة أن تقسم العينة مناصفة بين الذكور والاناث. وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة:

1 - يفترض أن غالبية طلبة الدراسات العليا يقعون ضمن شريحة عمرية واحدة، لذلك لم يكن بالأمر الغريب أن لا تتجاوز أعمار الطلبة سن الأربعين سنة. لكن وجد طلبة تجاوزت أعمارهم هذا المستوى. والنتيجة الملفتة للانتباه أن عدد الاناث في هذه الشريحة العمرية كان ضعف عدد الذكور. ومع أن العينة غير احتمالية لكن يبقى السؤال هل متوسط سن الاناث في هذه المؤسسة أكبر من متوسط سن الذكور؟ وإذا جاءت الاجابة بالإيجاب هل لهذا علاقة بظاهرة العنوسة بين الاناث؟ وهي ظاهرة واضحة في المجتمع الليبي وخصوصا بين المتعلّقات.

2- أكثر من نصف أعضاء العينة لم يسبق لهم الزواج، وهو وضع يعكس ظاهرة تأخر سن الزواج التي أصبحت معروفة في المجتمع الليبي. ثم أن النسبة كانت أعلى بين الاناث، وهذه النتيجة على عكس ما ورد في آخر إحصاء للسكان، حيث أن نسبة من لم يتزوج لأول مرة لكل من بلغ سن 15 سنة كانت أعلى بين الذكور. وبالطبع النتيجة التي حصلت في هذه الدراسة بسبب طبيعة العينة، فهي عينة لا تمثل المجتمع الليبي، وإنما تمثل شريحة خاصة.

3- لقد وفرت طبيعة المؤسسة التعليمية أن يتوزع أعضاء العينة بين مختلف أنواع الاستيطان. لذلك توزع أعضاء العينة بين أربع فئات: القرية والمدينة الصغيرة والمدينة المتوسطة والمدينة الكبيرة. ولو أجريت الدراسة مثلا في كلية من كليات جامعة طرابلس لما أمكن الحصول على مثل هذا التوزيع.

4- يسود بعض المجتمعات نمط سكن واحد الشقة مثلاً، ولكن يتوزع الليبيون بين أنماط مختلفة. لذلك توزع أعضاء العينة في هذا الشأن بين سكنى الحوش العربي والشقة والدار (الفيله) التي من دور واحد أو أكثر. وبالمقارنة مع بيانات تعداد السكان للعام 2006 تبين أن نسبة أعلى من أعضاء العينة يسكنون في سكن أكثر تميزاً. ولعل السبب في هذا يرجع للاختلاف في الزمن.

5- حوالي (28%) من أعضاء العينة لا يعمل، وهذه نتيجة عادية في المجتمع الليبي حيث تنتشر بطالة المتعلمين. لكن نسبة صغيرة أفادت بأنها دخلت سوق العمل ثم انسحبت منه. وبالطبع هؤلاء هن فئة النساء المتزوجات. ويبدو انه توجد نسبة من الرجال في هذا المجتمع تمنع في عمل المرأة المتزوجة. كما أن البعض لا يستطيع التوفيق بين العمل والقيام بالواجبات المنزلية التي تقع أعباءها بالكامل على المرأة.

6- وكما هو متوقع الغالبية العظمى يستخدم الشبكة العنقودية بانتظام، ونسبة كبيرة لها حسابات في (الفيسبوك). ولا يوجد فرق كبير في هذا الشأن بين الذكور والاناث.

7- في محاولة لقياس العلاقة بين التحديث والحداثة اختير التعليم كمؤشر يمثل التحديث، ثم حسبت العلاقة بين التحديث بهذا المعنى وبعد احترام المعرفة العلمية وتوظيفها في التعامل مع القضايا اليومية الحيوية. وقد عرف احترام العلم إجراءات من خلال أربع مؤشرات عبر عن كل مؤشر بعبارة تتضمن معنى محدداً. ومع أن الباحثة توقعت أن تكون اختيارات أعضاء العينة بالنسبة لهذا البعد في اتجاه الحداثة، إلا نسب الموافقة على العبارات حيث تمثل الموافقة الاتجاه نحو الحداثة جاءت متدنية، حتى انها في بعض الحالات لم تصل إلى الخمسين في المئة.

8- النظرة إلى المرأة تعد بعدا مهما من أبعاد مقياس الحادثة، وكما في حالة بعد احترام العلم، تضمن هذا البعد أربع فقرات. فقرتان حازت موافقه تجاوزت التسعين في المائة وهما الحق في التعليم والحق في اختيار الشريك. لكن فقرتين صممتا بحيث تكون الموافقة عليهما ضد اتجاه الحادثة وهما البيت هو المكان المناسب للمرأة وأنها لا تصلح للقيادة، ونسبة الذين لم يوافقوا كانت متدنية.

9- احترام الرأي الآخر كان من بين الأبعاد التي رأت الباحثة أنها تمثل بعدا رئيسيا من أبعاد الحادثة وقياس درجة علاقتها مع مقياس الحادثة. تألف هذا البعد من أربع عبارات. لقد تبين وجود علاقة بين المتغيرين، ولكن تفاوتت درجات تأثير العبارات التي لم تأخذ نمطا واحدا. ففي حين نالت العبارة التي تقول باحترام الرأي الآخر على موافقة جميع أعضاء العينة باستثناء خمسة أعضاء، العبارة الخاصة بالانحياز لرأي كبار السن في حالة الاختلاف لم تصل نسبة الذين اختاروا الاجابة التي في اتجاه الحادثة حتى الخمسين في المائة. ومع أن الباحثة تقدر أهمية المحافظة على احترام كبار السن كقيمة ثقافية عالية، إلا أنه في القضايا اليومية في المجتمع الحديث ليس بالضرورة أن تكون الحكمة والمعرفة – في جميع الحالات – عند كبار السن. في المجتمع التقليدي وعندما كانت المعارف العلمية محدودة كان للسن أهمية كبيرة بسبب الخبرة المتراكمة بسبب كثرة التجارب. لكن في المجتمع الحديث قللت الثورتان العلمية والمعلوماتية من أهمية السن في هذا الشأن. ومع كل ما ذكر آنفا العلاقة بين هذين المتغيرين موجودة، ولكن ليست بدرجة القوة المتوقعة.

10- اعتماد التخطيط لمختلف الأنشطة المستقبلية وارتفاع مستوى الطموح، من بين المتغيرات التي رأت الباحثة أنها من بين أهم أبعاد الحادثة، لذلك قررت قياس درجة علاقتها بالتحديث. وقد ترجم هذا البعد من خلال خمس عبارات، ومرة أخرى تباينت ردود أفعال أعضاء العينة، ففي حين بلغت

نسبة أعضاء العينة الذين اختاروا الاتجاه الحداثي 95% بالنسبة لإحدى العبارات، انخفضت النسبة إلى 39% بالنسبة لعبارة أخرى، وتدرجت النسب الأخرى بين هذين الطرفين. ومع ذلك يمكن القول بأن العلاقة بين المتغيرين موجودة، ويبقى فقط تحديد درجة قوتها بدقة.

11- احترام قواعد العمل والاجتهاد لإتقان المنتج من بين أبعاد الحادثة التي تقرر النظر إلى علاقتها بمقياس الحادثة. تألف هذا البعد من عبارتين توجهت الأولى مباشرة نحو ضرورة الاجتهاد في العمل وبذل الجهد لإتقانه. وعلى عكس المتوقع لم يتفق مع هذه العبارة سوى نصف أعضاء العينة. وتعلقت العبارة الثانية بوجوب تحييد أثر الولاء القبلي في مجال العمل الرسمي. حازت هذه العبارة على درجة اتفاق عالية. وعموما يعكس نمط الاجابة عن العبارة الأولى الواقع المشاهد في هذا المجتمع. أما الاستجابة الثانية تخالف الواقع. لا يزال الولاء القبلي يتدخل في مجال العمل، وحتى بعد ثورة 17 فبراير التي يفترض أنها ستصحح أخطاء الماضي لا يزال الولاء القبلي يتدخل في توجيه سياسات العمل. يصل الباحث إلى هذه النتيجة عندما ينظر إلى توزيع المناصب القيادية في الدولة وفي تعيين السفراء في الخارج، وفي قائمة الموفدين للدراسة أو العلاج في الخارج.

12- قبل النظر إلى العلاقة بين المقياس الكلي للحادثة وبين مقياس الديمقراطية، تقرر حساب العلاقات بين مقياس الحادثة وبين أهم أبعاد مقياس الديمقراطية. وقد اختيرت العبارة التي تؤكد على المساواة بين المواطنين لتمثيل بعد المساواة. وقد تبين وجود علاقة بين المتغيرين يمكن وصفها بالمتوسطة.

13- العلاقة بين الحادثة وبعد التداول السلمي للسلطة كأحد أبعاد مقياس الديمقراطية قوية، وهو أمر متوقع بحسب الفرض العام الذي تقدم الدراسة.

14- تبين أن العلاقة بين الحادثة وبعد حرية التعبير عن الرأي ليست قوية. وقد تعكس هذه النتيجة استمرار النمط الذي ساد خلال العقود الأخيرة، حيث انحصرت حرية التعبير في نطاق ضيق لا يكاد يتعدى الموافقة والتأييد للسياسة الرسمية للنظام القائم.

15. تضمن مقياس الديمقراطية عبارة تفيد بأن مجتمعات العالم الثالث غير مهيئة للديمقراطية، ويفضل أن يحكمها دكتاتور، وعلى الشعب أن يتمنى أن يكون دكتاتورا عادلا. تبين أن غالبية أعضاء العينة - وعلى عكس المتوقع - مع هذا الرأي. ويبدو أن المشكلات التي ظهرت بعد سقوط النظام السابق أثرت على الكيفية التي عبر بها أعضاء العينة. القبول بالحاكم الدكتاتور يتعارض مع الشعارات التي تضمنتها ثورة 17 فبراير.

16- الظروف المتاحة للرجل في المجتمع الليبي للسفر والاطلاع والاختلاط مع آخرين ليست متاحة للمرأة. لذلك يسود اعتقاد بأن الرجل الليبي أكثر حداثة من المرأة الليبية. ولكن نتائج دراسات كثيرة أكدت على عدم وجود علاقة بين النوع والحادثة؛ بمعنى أن متوسط درجات الاناث على مقياس للحداثة يساوي متوسط درجات الذكور على نفس المقياس. وقد سبق الإشارة إلى هذه النتيجة في الجزء النظري وهي الدراسات التي نفذها (البنداق وأبو عمود والبشتي والترهوني). ونفس النتيجة تحققت في هذه الدراسة.

17- وعطفا على النتيجة السابقة، لم تصل الفروق المسجلة إحصائيا بين الاناث والذكور بالنسبة لمقياس الديمقراطية إلى مستوى القول بوجود علاقة بين النوع والديمقراطية.

18- لم تؤكد بيانات الدراسة الحالية على وجود علاقة بين الخلفية الحضرية والحادثة. مما يعني أن نمط الاستقرار ليس له أهمية عند قياس درجة حداثة الفرد. وبعبارة أخرى يمكن أن يحصل الأفراد الذين يقيمون في قرية أو في مدينة صغيرة على نفس الدرجات على مقياس الحداثة التي يحصل عليها المقيمون في المدينة الكبيرة.

19- وبعكس النتيجة السابقة البيانات الاحصائية للدراسة الحالية أظهرت وجود علاقة بين الخلفية الحضرية والديمقراطية. نسبة الذين صنفوا ضمن درجة مرتفع على مقياس الديمقراطية أعلى من الذين حصلوا على نفس التصنيف في بقية الفئات التي اعتمدت في هذه الدراسة وهي: القرية والمدينة الصغيرة والمدينة المتوسطة.

20- أكدت بيانات هذه الدراسة على وجود علاقة قوية بين الحداثة والديمقراطية، وفي نفس الاتجاه الذي تضمنه الاطار النظري.

21- لقد تباينت استجابات أعضاء العينة على فقرات مقياس الحداثة ونفس الشيء على مقياس الديمقراطية. وقد بلغت الفروقات في الاستجابات معدلات عالية، مما يثير تساؤلات كثيرة. هل المشكلة في درجة جدية أعضاء العينة بمعنى أن لجأ بعضهم للتأشير على الخيار دون تفكير. وقد اكتشفت الباحثة أن البعض أجاب كما اتفق بحيث اختار خيارا واحدا مثلا لعبارتين مختلفتين وقد استبعت هذه الاستمارات وفي الواقع لم تكن كثيرة. أم أن المشكلة تكمن في اختيار العبارات أو في الصياغة. عموما البيانات التي جمعت لهذه الدراسة لا تفيد في تقديم إجابات عن الأسئلة التي أثيرت هنا. وقد تفيد هذه الأسئلة بأن يتوجه نحوها اهتمام خاص في دراسات تالية.

قائمة المراجع والمصادر:

1. أبو عمود، فريحه أبوبكر، **معالم التحديث: دراسة في الشخصية القروية (زله)**، سرت: منشورات جامعة سرت، 2009.
2. الأحمر، احمد سالم، **اتجاهات نظرية معاصرة في التغير الاجتماعي**، طرابلس: منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2009.
3. البشتي، علي محمد الصادق، **اثر التحديث على تغير بناء الأسرة الليبية الحضرية: دراسة ميدانية بالتطبيق على مدينة طرابلس، أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1997.
4. بدر، احمد، **الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
5. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2014**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2014.
6. البنداق، عمر احمد، **خصائص النمو الحضري للمدينة الصغيرة: دراسة إمبريقية تحليلية لمدينة ترهونة، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الفاتح، كلية التربية، قسم علم الاجتماع، 1994.
7. الترهوني، ضو خليفه، **نموذج المدينة الصغيرة للتحديث: دراسة ميدانية في مدينة العجيلات، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الفاتح، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 1999.
8. التير، مصطفى، **التنمية والتحديث: نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي**، طرابلس: معهد الإنماء العربي، 1980.
9. التير، مصطفى، **مسيرة تحديث المجتمع الليبي: مؤامة بين القديم والجديد**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1992.
10. التير، مصطفى عمر، **اتجاهات التحضر في المجتمع العربي**، ط. 2، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005.
11. التير، مصطفى عمر، **"المرأة في انتخابات المؤتمر الوطني العام: ملاحظات أولية"**، مجلة المستقبل العربي، العدد 403، 2012.
12. التير، مصطفى عمر، **أسئلة الحداثة والديمقراطية في المجتمع الليبي: المهمة العسية**، بيروت: منتدى المعارف، 2013.
13. التير، مصطفى عمر، **صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي**، بيروت: منتدى المعارف، 2014 أ.

14. التير، مصطفى عمر، المرأة والتحديث في المجتمع الليبي: محاولة لفك الارتباط، طرابلس: دار الرواد، 2014 ب.
15. التير، مصطفى عمر، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ط. 6، طرابلس: منشورات مركز الدراسات الاجتماعية، 2015.
16. جقمان، جورج، " الديمقراطية في نهاية القرن العشرين: نحو خارطة فكرية"، في كتاب مجموعة من الباحثين، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، ط. 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
17. حسن، عبد الباسط محمد، التنمية الاجتماعية، القاهرة: مكتبة وهبة، 1982م.
18. الحسيني، السيد محمد وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف: الإسكندرية، 1984.
19. الحوات، علي الهادي، علم اجتماع التنظيم، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1985.
20. الحوات، علي الهادي، الطفولة والشباب: تحليل اجتماعي، طرابلس: العدل، 1991.
21. الحوات، علي الهادي، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، منشورات شركة الجا، 1998.
22. خشيم، مصطفى عبدالله، "انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 406، 2012.
23. خشيم، مصطفى عبدالله، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية فسي ليبيا الجديدة، بنغازي: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2013.
24. خلف، سمير، "بعض المظاهر البارزة في التحضر في العالم العربي"، مجلة الفكر العربي، العدد 43، 1986.
25. الداودي، إلهام، مستوى التحديث الاجتماعي لدى النساء في المدينة: دراسة مقارنة بين العاملات وغير العاملات من النساء في مدينة طرابلس، جامعة الفاتح، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002.
26. زايد، أحمد، تناقضات الحداثة في مصر، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 2005.
27. زلوم، موسى إبراهيم، مظاهر التحديث في قرية محروقه: دراسة أمبيريقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، قسم علم الاجتماع، 1992.

28. سلامه غسان، ديموقراطية بدون ديمقراطيين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
29. السمالوطي، نبيل توفيق، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، الرياض: المطبوعات الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
30. السيد، عبد العاطي السيد، صراع الأجيال: دراسة في ثقافة الشباب، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990.
31. شرابي، هشام، النظام الأبوي واشكالية خلف المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
32. الشيباني، عمر محمد التومي، الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، بنغازي، 1973.
33. الشيخ، رأفت الغنيمي، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، طرابلس: دار التنمية للنشر والتوزيع، 1972.
34. العيسى، جهينة سلطان، التحديث في المجتمع القطري المعاصر، جامعة قطر: شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1979.
35. الصواني، يوسف، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، في كتاب أعده عدد من الباحثين، الديمقراطية المتعثرة: مسار الحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
36. غدينز، أنتوني، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، ط.4، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.
37. فرج، إلهام عبد الحميد "اتجاهات الطلاب نحو المواطنة في مصر"، 2013، متاح على الرابط: <http://www.carnegie-mec.org/publications/?fa=53516>
38. الكبتي، أسماء، خصائص الشخصية الحديثة للمرأة العربية الليبية العاملة: دراسة ميدانية لمعلمات المرحلة الثانوية بمدينة بنغازي، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، دراسة ماجستير غير منشورة، 2006.
39. الكواري، علي خليفه، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة"، مجلة الجماعة العربية، 2014، متاح على الرابط التالي: <http://www.arabs-for-democracy.com/democracy/pages>

40. نعيم، ليلي أحمد عزت، ونبأ عيد الحسين الدلوي، " اتجاهات طلبة جامعة بغداد نحو الديمقراطية"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 17، 2014، متاح على الرابط

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=2654>

41. الهمالي، عبدالله، التحديث الاجتماعي: معالمه، ونماذج من تطبيقاته، مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986.

42. الواعر، تركية عبدالحفيظ، بعض سمات الحداثة في شخصية المرأة الليبية في المجتمع الحضري: دراسة ميدانية بمدينة طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة العلوم الانسانية، قسم علم الاجتماع، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007.

الملاحق
استمارة جمع البيانات

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
مدرسة العلوم الانسانية
قسم علم الاجتماع
دراسة التحديث والحداثة وانتشار قيم الديمقراطية بين طلبة الأكاديمية الليبية
للدراسات العليا

الأخ الكريم والأخت الكريمة

بعد التحية،،

تقوم الباحثة بدراسة ميدانية بهدف إعداد أطروحة ماجستير في علم الاجتماع. الرجاء التفضل بالإجابة عن جميع الأسئلة المتضمنة في هذه الاستمارة. وكما تعلم لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة. الإجابة الصحيحة هي التي تعبر عن رأيك أنت بكل صدق. لا داعي لكتابة الاسم فستبقى إجاباتك ضمن غيرها من الاجابات بدون تعريف. ونريد أن نؤكد على أننا سنحافظ على سرية الاجابات والتي ستستخدم كبيانات جمعت بغرض البحث العلمي. نشكرك مقدما على حسن تعاونك.

- 1 . النوع : (1) ذكر (2) أنثى
- 2 - العمر: (1) أقل من 21 سنة (2) من 21 إلى 40 سنة (3) من 41 إلى 60 سنة (4) أكبر من 60 سنة
- 3 - مستوى التعليم: (1) ابتدائي أو أقل (2) ثانوي أو معهد متوسط
- (3) جامعي أو معهد عالي (4) دراسات عليا
- 4 - المكان الدائم للأسرة يذكر اسم القرية أو المدينة واسم الحي أو المنطقة
-
- 5 - طبيعة السكن : (1) حوش عربي (2) حوش عربي ومعه حديقة أو في وسط مزرعة (3) شقة (4) دارة أرضية (5) دارة من طابقين أو أكثر (6) آخر يذكر
- 6 - الحالة الاجتماعية : (1) لم أتزوج بعد (2) متزوج أو متزوجة (3) حالة أخرى تذكر
- 7 - النشاط الاقتصادي : (1) لا أعمل حالياً (2) لا أعمل حالياً ولكنني عملت لفترة ثم توقفت ، يذكر السبب (تقاعد مبكر ، المرض ، الطرد من الوظيفة ، سبب آخر يذكر)
- (3) أعمل في القطاع العام تذكر الوظيفة
- (4) أعمل في مجال العمل الحر بما في ذلك الحرفي أو الذي يتم في المنزل وله دخل في البيت يذكر العمل بدقة
-

8 . الرجاء أن تبين أو تبيني موقفك من العبارات التالية :

لا أعرف	لا أوافق	أوافق	أوافق بشدة	العبارات	
				على الشخص أن يقول رأيه بصراحة حتى لو تسبب هذا في أن يغضب بعض الناس	1
				في وقت الشدة، لا يجد الإنسان من يمد له يد المساعدة، سوى أبناء قبيلته أو أعضاء أسرته	2
				يجب أن تحصل الفتاة على أي مستوى من التعليم تسمح به قدراتها العقلية	3
				عند الاختلاف في الرأي يكون الصواب الى جانب الأكبر سناً	4
				يجب على الشخص أن يطور علاقات الصداقة مع الذين يتفق معهم في الرأي فقط	5
				لا يعرف الشخص هذه الأيام الى من يلجأ عندما يحتاج الى مساعدة	6
				أغلب الناس في الوقت الحاضر يهتم فقط بنفسه ولا يهتم ما يحدث لجاره	7
				تقع مسؤولية الفشل على عاتق الفرد نفسه وليس على الحظ	8
				يجب أن يحترم الفرد آراء الآخرين مهما تعارضت مع آرائه	9

10	يجب أن يضحى الشخص بجزء من وقته لتقديم خدمات لآخرين			
11	باستمرار الماضي أفضل من الحاضر والحاضر أفضل من المستقبل			
12	مهما كانت حالة الشخص المادية، عليه أن يعمل باستمرار على تحسينها، ولو أدى ذلك إلى السفر إلى مكان بعيد عن مكان إقامته الأصلي			
13	عند الاختيار بين متقدمين لوظيفة واحدة، يجب اختيار الشخص الذي ولاءه أقوى، بدلا من الشخص صاحب الخبرة الأفضل			
14	يستطيع العلم الحديث تفسير جميع الظواهر الطبيعية			
15	لا تصالح المرأة أن تكون رئيسة في مكان العمل لمجموعة من الرجال			
16	يجب أن يتعامل الشخص مع الأحداث كيفما تأتي ولا يخطط لها مسبقا			
17	بغض النظر عما يقال وينشر، فإن دخل الفرد في هذه الأيام في تناقص وليس في تزايد			
18	لا فرق بين الفتاة والشاب من حيث الحق في اختيار شريك الحياة			
19	تنظيم الأسرة بمعنى تقليل عدد الولادات ضرورة عصرية			
20	لا يناسب الولاء القبلي القوي طبيعة العمل في المؤسسات الحديثة مثل: المدرسة والمستشفى والمصرف والإدارة الحكومية			
21	لو قرر طالب التخصص في مجال دراسي، وأراد له والده الذي لم يتعلم تخصصا آخر، علي الطالب أن يخضع لرأي والده			
22	مستقبل الجيل الجديد مشرق في مختلف المجالات كالتعليم والصحة والعمل والترفيه وغيرها			
23	أفضل عمل للمرأة أن تستقر في منزلها (ربة بيت)			
24	إذا اقتنع الشخص بفكرة يجب ألا يسمح لآخرين بانتقادها			
25	على الفرد أن يكون مجتهدا؛ ليقوم بعمله بأعلى درجة إتقان ممكنة			
26	الدنيا ليست طائره، والعمل الذي لم ينجز اليوم سينجز في الغد			
27	العلاقة التي لا يحصل الشخص منها على فائدة شخصية، لا لزوم لها			
28	لا يمنع الفشل في إداء مهمة من القيام بمحاولات أخرى			
29	الحياة حلوة ومثيرة، وعلى الفرد التمتع بكل لحظة منها			
30	ليس المهم المحافظة على المواعيد، ولكن المهم أن يحضر			

				الشخص ولو متأخرا	
				يجب أن يدخر الشخص من قوت يومه؛ تحسبا لما قد يحدث في غده	31
				خبرة كبار السن مفيدة فقط في أمور الحياة التقليدية، ولا تفيد في الكثير من قضايا الحياة الحديثة	32
				لا بأس من زيارة قبور الأولياء؛ فهي تفيد في معالجة بعض الأمراض النفسية، وحل بعض المشكلات الاجتماعية	33

9 . الرجاء أن تبين أو تبيني موقفك من العبارات التالية :

لا أعرف	لا أوافق	أوافق	أوافق بشدة	العبارات	
				القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة، من أهم شروط التحول الديمقراطي	1
				المواطنون متساوون أمام القانون، ولا فرق بين غني وفقير ولا كبير أو صغير ولا ذكر وأنثى	2
				المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالفرد وتلك الخاصة بالشأن العام ظاهرة صحية	3
				جميع المشاكل السياسية يمكن حلها بالحوار	4
				يجب تنفيذ جميع أوامر الأب حتى التي لا يرضى عنها الأبناء	5
				لكل فرد في المجتمع رأيه الذي يجب أن يحترم بما في ذلك الأطفال	6
				التظاهر السلمي كنوع من التعبير عن المعارضة السياسية حق يجب أن يكفله الدستور	7
				من حق رئيس الدولة وحده تحديد الموضوعات السياسية التي يمكن أن يناقشها أفراد الشعب	8
				تجب طاعة ولي الأمر طاعة عمياء	9
				السماح للأطفال بإبداء آرائهم فيما يخصهم، ويخص حياة الأسرة باسم ديمقراطية التربية أمر غير مفيد، بل وقد يؤدي إلى المزيد من المشكلات	10
				ستعم الفوضى إذا سمح لعدد كبير من المواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرارات الهامة	11
				اختلاف وجهات النظر أو الآراء في قضايا الحياة اليومية أمر طبيعي ويجب أن يحترم	12
				كل مشكلة تعترض طريق تفاهم مجموعة من الأفراد يمكن حلها عن طريق الحوار	13
				على الحكومة أن تحكم من خلال مؤسسات لها قوانين تنظم عملها، وليس بناء على أهواء الرؤساء وكبار الموظفين	14
				لا توجد فائدة من مشاركة المواطن العادي في الشؤون السياسية، فالقادة وحدهم مخولون باتخاذ القرارات الهامة	15
				في حالة الزواج يترك الأمر لأولياء الأمر لترتيبه ابتداء من اختيار الزوج أو الزوجة	16
				وجود أحزاب سياسية يفرق وحدة صف أبناء البلد الواحد	17

18	الحرية تعني أن يقوم الفرد بأي نمط سلوك يحلو له			
19	العمل من داخل الانتساب إلى حزب سياسي طريق سليم لممارسة الديمقراطية			
20	يجب أن يتقدم الولاء للوطن على الولاء للأسرة أو الرفاق أو القبيلة			
21	يجب أن يكون حق النقد في حدود القانون مكفول للجميع، وبإمكان الفرد أن يوجه نقدا لسلوك أي رئيس بما في ذلك رئيس الدولة			
22	على الحاكم أو الزعيم السياسي الاهتمام بالأهداف وليس بالوسائل			
23	المواطن الصالح هو الذي يحرص على المشاركة في الحياة السياسية			
24	في القضايا الهامة لا بأس من أن يصدر القاضي أحكاما تعكس رأي الحكومة			
25	لكل مواطن الحق في التعبير عن رأيه في الشأن العام بحرية في اللقاءات العامة أو في وسائل الاعلام			
26	المواطنون متساوون في الحقوق وفي الواجبات، ولا فرق بين الرجل والمرأة في هذا الشأن			
27	عند التصويت في انتخابات على المرء أن يتعصب لأفراد أسرته أولا ثم لأبناء قبيلته			
28	يجب أن يتقدم للترشح في الانتخابات النيابية أصحاب الشهادات التعليمية العليا فقط			
29	الشفافية أسلوب يجب أن تحرص عليه دولة المؤسسات			
30	تزداد المشكلات في داخل الأسرة كلما قلت مناسبات الحوار			
31	يجب أن يقدم الفرد مصلحة الوطن على مصلحته الشخصية			
32	يجب ألا يلتفت الحاكم أو الزعيم السياسي إلى رأي الأقلية إذا ضمن موافقة الأكثرية			
33	يجب أن يتمسك الحاكم أو الزعيم السياسي برأيه في جميع الأحوال			
34	أثناء الأزمات يمكن للدولة تعليق العمل بالقوانين			
35	لا تستطيع الحكومة إنجاز الكثير، إذا كانت تخضع للمساءلة من قبل الجهاز التشريعي باستمرار			
36	الانتخابات هي الطريق الأفضل للمفاضلة بين المترشحين			
37	الحاكم كالأب في داخل الأسرة لذلك تجب طاعته دائما			
38	حق الوصول إلى المعلومات الهامة في الدولة يجب أن يعطى للنخبة وليس لكل مواطن			
39	لا تحتاج مجتمعات العالم الثالث إلى الديمقراطية، وإنما إلى دكتاتور عادل ليحكمها			
40	قضايا إدارة الدولة والسياسة أمور معقدة وليس في إمكان كل مواطن فهمها			
41	يجب أن يحتكر القطاع العام مسئولية إدارة المشاريع الاقتصادية الكبرى، وألا يسمح للقطاع الخاص بامتلاكها			